



قواعد اصول معتمد
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
مطالعه ای است



۲۴۲۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
مطالعه ای است

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	قواعد اصول فقهیه
مؤلف	شهید مانی
مترجم	
موضوع	فقه
شماره قفسه	۳۰۶۲
شماره ثبت کتاب	۵۰۷۶۴ X ۹۱۵۹
تاریخ ثبت	۲۴۲۶

بازدید شد
۱۳۸۲

خطی - فهرست شده
۲۴۲۶

قواعد اصول معتمد
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
مطالعه ای است



۲۴۲۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
مطالعه ای است

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	قواعد اصول فقهیه
مؤلف	شهید مانی
مترجم	
موضوع	فقه
شماره قفسه	۳۰۶۲
شماره ثبت کتاب	۵۰۷۶۴ X ۹۱۵۹
تاریخ ثبت	۲۴۲۶

خطی - فهرست شده
۲۴۲۶

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي وفقنا لتهدى قواعد الاحكام الشرعية
تشبيهاً لما يتوطد القوانين العرفية وجعل ذلك
عرضاً للسعادة الابدية وسبيلاً الى الكرامة السموية
والصلوة على نبيه محمد طهر الاسرار الخفية والمقدمات
الجليلة وعلى عمرته الائمة النقية وذريته الطاهرة الز
المؤيدة بالعصمة الالهية والظاهرة الخلقية الحافظة
للدين عن طرق الاداء الغوية والاهام الردية وعلى
صحابته الانجم المضيئة وازواجه الصالحة المرضية
وبعد فان علم الفقه لا يخفى شرفه وفضله وجلال
قدره وبشأنه وتبسط حاجة المكلفين اليه واقبال
ممكن

البنات

يقدر

ف

الحق عليه وعناية الله تعالى به خاصة حتى دفع درجة
حامله على غيرهم من العلماء وجعلهم ورثة الانبياء
وفضل مدادهم على دماء الشهداء ورجح منامهم على
قيام الجحلاء ونظم جليهم في سلك السعداء فوجب
لذلك مزيد الاهتمام بصرف الهمة اليه وبذل الوسع
في تحقيق مطالبه وما يتوقف عليه وكان اعظم
مقدمة علم اصوله وعلم العربية اذ الاول قاعدة ودليل
والثاني مسلك وسبيل وغيرهما من العلوم اما غير متوقف
عليه كعلم الكلام الا ما لا بد منه في تحقيق الايمان او
يتوقف عليه دونها ومعد يكفى الرجوع فيه الى الاصول
المستحقة في ذلك الشأن كالحديث واصوله واللغة
ونحوها من المقدمات المقررة في موضع يليق بهما من
المصنفات فلا جرم رتبنا هذا الكتاب الذي قد
استخرجنا الله تعالى على جمعه وترتيبته على قسرين
في تحقيق قواعد الاصولية وتفرغ ما يلزمها من

قدرة

المجلد

فصل في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
الاول في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والثاني في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والثالث في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والرابع في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والخامس في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والسادس في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والسابع في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
والعاشر في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول

القسم الاول في قواعد الاصول الفقهية وفيه ثمانية فصول
الاول في بيان قواعد الفقهية وفيه ثمانية فصول
اقسام مقدمة الحكم الشرعي خطاب الله تعالى او من اول خطابه المتعلق
بافعال المكلفين لا يقتضوا التخيير ولا بعضهم او الوضع ليدخل جازماً
سبباً او شرطاً او فاعلاً كقول الله تعالى ان الشمس موجبة للظن وجعل الظن شرطاً
لصحة الصلوة والنجاسة مانعة من صحتها فان الجمل المذكور حكم شرعي لاستفادة
من الشريعة والاطلاق فيه ولا تخير اذ ليس من افعالنا حتى يطلب منها
او تخير فيه وكلف المقصر على الاول بغير كونها احكاماً بل امر اعلام او يعود
اليها اذ لا معنى للتبعية الا بايجاب الله تعالى الفعل عند الضرورة
وتحقيقه وللانفة الا التخيير ومكنا وهو مكلف بعيد مع ذلك فيختلف حكمه
كثيراً في اقله في المكلف كاستسقاء عليه **اذ اقرر ذلك** في نوع كون
الحكم الشرعي لا بد منه فعلق بافعال المكلفين ان وطو الشبهة القائمة
بالفعل وبرز الاوطى اجنبية طائفة ارباب وجهه مثلاً بل بوصفها بحالها
وان تفرغ عن التام او لا بوصف بشرتها في الاثر من القاعد التي
لان التام ليس مكلف وربما ابدل بعضهم المكلفين بالعباد ليدخل
اربعين ان علمهم بغير الله المعنى في العبادة

الاحكام الشرعية والتفريع المقرر المطالب العرفية وترتيبها بما سبها من
الفروع الشرعية واخرنا من كل قسم منها فانه قاعدة متفرقة في ابوابها
المقدمة وفوايدها وتبين ان يتم بها المقصود من غير ضابط يكون
ذلك عن المطالب التفتة في تحصيل تلك استنباط الاحكام من الموارد
ورد الفروع الى اصولها المعيد للملكة القدسية الشرعية العرفية في
الاجتهاد مراعية في ذلك سبيل الاختصار بحسب الامكان مناسبتة
لطبع المل الزمان ومبينة هدى القواعد الاصولية والعربية لتفريع فوايد
الاحكام الشرعية واعلم ان الغرض من هذه التاليف من غير العلمين للفقيه انما هو
بناء ادلة الفقه عليها لا تفريع نفس المطالب ونحن لم نتمكن في هذا الكتاب
هذا السبيل لافضائه الى الاطناب والتطويل لان كل مستند في هذه الفقه
وكل صرح ورد في ابواب الفقهاء بكون رده الى بعض هذه الاصول فيطول
قول الكلام في ذلك لكن سكتنا في تفريع المسائل على الاصول المذكورة
سكتاً اخر وفوق المسائل الفقهية نفس القاعد من غير مراعاة الدليل
المذكور الا ما شذ وطهر الله تعالى اسمنا ان بعض من اعمل في الابرار
ويؤثر على منهج السادة الكرم من افاة واعظم من سئل في

القسم الاول

مثل ذلك القائل ان تعليق الحكم الشرعي بكثير من غير المكلفين كضمان القبر
 ما يتلف من الاموال ويجوز على البهائم والاشهر اعتبار القيد وجعل المكلف بذلك
 هو الولي وعنه هذا فيخرج جواز وصف فعل التبرع بغيره بالحق نظرا
 الى عدم ترتيب الاثم على فعله ويجوز ذلك في كل خطأ وكل الخطأ للنية
 والاول وصف هذا بالباضة وان حرم اختيارها ولو اتلف الصبر والجوارح
 بالافعال فغايرة الحكم الوضعي للشرع الاستحسان فيقتضيها التماس لان التماس
 مال الغير المحرم سبب في ضمانه والحكم الوضعي لا يغير في متعلقه التكليف ولكن
 لا يجب عليها ادائه ما دام ما يقتضي لان الوجوب حكم شرعي فغيره يجب على
 وليها دفعه من مالها ولا فرق بين ان يكون لها مال حال الاملا فغيره
ومنها ما لو ادعى حفظا فانه لضمان لان حفظ الوديعة غير واجب عليها
 لانه من باب خطاب الشرع ولو قلنا في ضمانها فانه لا يوجبها ضمانا لما ذكرناه
 وفيه من خلاف مشهور بين الاصحاب والموافق منه للقاعدة ما قرناه
ومنها ما لو جامع القبر او الجوز فانه لا يجب عليه ما لا يوجب غسله لانه من باب
 خطاب الشرع ايضا ولكن الجماع من قبل الاسباب التي يترك فيها المكلف وغيره
 فيجب عند التكليف عليها الغسل لذلك التسميات بوقوعها للتبعية واليقين

المحرم

في قوله

فيه تخلف السبب عنه لفقدا لشرط كالا يقدح تخلفه عند لوجود المانع فاما
 وجوب شرط او زال المانع على السبب على وجه القول في وجوب الوضوء بالحيث
 الاصغر الواقع قبل التكليف لو حصر وقت عبادة مشروطة بغيره قبل وقوع
 حدث موجب فلو نظرنا ذلك من الاحكام كثيرة **قاعدة** الاصل لغة
 ما يترتب عليه التبرع وفي الاصطلاح يطول على التبرع والاستصحاب
 القاعدات ومنه الاقول قولهم الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة
 ومنه الثاني الاصل في الكلام المحقق ومنه الثالث فعارض الاصل والظاهر
 ومنه الرابع قولهم انما اصل وهو ان الاصل يقدم على الظاهر وقولهم الاصل
 في البيع الزوم والاصل في تصرفات المسلم الصحة والقاعدة التي
 وضع عليها البيع بالذات وحكم المسلم بالذات الزوم وصحة تصرفاته
 وضع البيع بشرط النقل لكل من التبايع الى الاخر سواء فعل المسلم من حيث هو
 مسلم على الصحة وذلك لانه في صحة الفعل لا يوجب كونه في البيع وغيره
 يبطل لفعل المسلم بتقديم الظاهر على الاصل في موارد وقولهم الاصل في الماء
 الظاهرة في غير كونه من هذا القسم وهو الاصل وان يكون من قبل الاستصحاب
 والمفارقة الغرم واصطلاحها العلم بالاحكام الشرعية الكلية المكشبة من

الشرع والظاهر والفقير
 الى الله تعالى

اوليتها التفصيلية واثباتها بالاحكام عن العلم بالذات كزيد وبالقضايا
 كسواده وبالقضايا كغيره وبالشريعة عن العقلية كالحسابات والهندسة
 وعن القوة كرفع الفاعل وكذلك نسبة الشرع الى غيره ايجابا كقيام زيد
 او سببا كقيام زيد وبالعينية عن العقلية كاصول الدين فان المقصود بها
 هو العلم الجازم للاعتقاد الخاص المستند الى الدليل وبالمكتسبة عن علم الله
 وهو من صفات العلم ويقولون من ادلتها عن علم الملائكة وعلم الرسول اجمالي
 بالوضوح فان ذلك كله لا يشرع فيها بل علم بالقوة التفصيلية عن العلم اجمالي
 للمعرفة المسائل العقلية فانه لا يشرع فيها بل تفقدا لانه اخص من دليل اجمالي
 مطرد في كل مسألة وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعترف به المقدر وعلم
 ان كل ما افتاده المقترن هو حكم الله تعالى في حقه ويفعل كذلك في كل حكم وعلم التعريف
 ايراد ان مشهور ان احدهما ان الفقهاء يوجبون كونه شليا على العموم
 وفيه ظنية الدلالة بالنسبة الى جميع الافراد وعنه اخبار الاصول والاستصحاب
 غير ان من المظنونات فكيف يعرفه غيره بالعلم والافتراض ان الاحكام جميع معرفة
 فيقيد العموم وهو لا يشرع في جميع المقترنات لان كل واحد منهم العلم جميع الاحكام
 بل بعضها او اكثر او من ثم غير الامر بقوله هو العلم بجملة غالبة من الاحكام فلهذا

بغير العموم والافتراض
 ان الاحكام جميع معرفة
 بل بعضها او اكثر او من ثم غير الامر بقوله هو العلم بجملة غالبة من الاحكام فلهذا

من العلم في واجبه او عن ذلك بان الظن في طريق الحكم لافيه نفيته الظن
 لا سيما في علمية الحكم وان المراد بالعلم الظن في القوة الغير من الفعل وان تردد
 الجتهيد بسلام الحكم بخبره وتغيره المستفاد من الاخذ بالظاهر والاسس
 في جواب عن الاول ان المراد بالعلم مفاده العلم وتوجيه احوال الطرفين وان لم يتبع
 من التيقن وتغيره من الظن وهو من حيث يقع بين الاحكام الشرعية والاشياء
 بان يراد بالعلم بها الحكم كالفهم ذلك من قولهم فلان يعلم العلم الظاهر ان
 ملكه يقتضيهما علمهم ما يدور عليه من مبدء لانهما حاضرة عنده بالفعل هذا
 بحسب الاصطلاح وقد يطلق الفقهاء على حصول حكمة من الاحكام وان كان تقليد
 وهو من حيث يقع الآن **انما** ذلك فيقيد على ما ذكرناه من تعريف مسائل كثيرة
 كالاداء والوصايا والايمان والتزود والتعبدات وغيرها فاذا وقف على التفرقة
 شلا فان اراد المجتهد في او غيرهم الفرق بينهم وان اطلق في الاول جملة على المعنى
 العرفي فيصرف الى من حصل حكمة من الفقهاء ولو تقليدا بحيث يطلق عليه اسم عرفي
 ولا يراد ان الاول هو شرع فوهم مقدم على العرف لانه شرع فيتم بل هو من اصطلاح
 والعرف العام مشهور من **قاعدة** فيقوم الحكم الشرعي بالجملة المشهورة في
 الايجاب والتعبد والتوجيه والكره والاباحة ووجوبه في ان الحكم ان يقتضيه

القول

الفعل اقتضاه فالعائس التقض فهو الاول او غير ما في نسخة في الثاني وان اقتضت
 الترك اقتضاه فاعلم ان الفعل في الثاني لم يمتد في الرابع وان لم يقتضه
 منها بل سار الى ان هو انما يقتضيه في هذا التقسيم امور اخذها كبره العباد
 كالصلوة في الاماكن والاوقات المذكورة فان الفعل لا يخرج بل ما في من التقض مع
 وصفه بالكرامة المقضية لرجل الترك ومن ثم قلوا ان المراد بكبره العبادة
 ناقض الثواب خاصة وهو اصطلاح مفترقا عن الاصوليين ونوجب لا يقتضيه
 المكروه المعتبرين عام وخاص وثانها مستحبها مع كونه واجبا وذلك في الثواب
 المخرجية يكون لبعض افراد الفصل وبعض فاته فوصف بالاستحباب مع عدم
 جواز تركه لا المبالاة في الثاني فلهذا في الاقسام في الفعل مع ان العباد قد علموا
 في وقت الترك كقولهم بكبره ترك الزاد للامام وبكبره ترك التكلم وغير ما وكثيرا
 وكذا يقولون بليست ترك كذا اذا كان فعله مكروها وهو خارج عن الاقسام ولا
 بعض متاخر الاصوليين امراس اساسا خلاف الاول في امر الاول وهو
 حسن في فلهذا في الثاني فلهذا في الاقسام في الفعل مع ان العباد قد علموا
 بالاختلاف في وقت الترك كقولهم بكبره ترك الزاد للامام وبكبره ترك التكلم وغير ما وكثيرا
 وهو امر مستحب مكروه لرجل فلهذا في الاقسام في الفعل مع ان العباد قد علموا

في نسخة في الثاني وان اقتضت

فالتفكير

فالتفكير بالمتحقق بالفرد الكامل في الفرد المتجزئ لا يقوم فيه مقامه مع جواز تركه
 والبديل لا يحصل من فعل الاخر انما هو بديل الفرد الاخر من حيث الوجوب لا الاستحباب
 اذ لا يشتمل على فنيته المترك فلا استحباب في غير جنة والوجوب في غير فلا ساقفة
 وهذا يظهر ان عمله مختلف اذ هو وجوب مركب وعمل الاستحباب في غير شخص
 وهو اظهر في عدم التقاض واما الثاني فليست جملته مستحق الفعل على ان المكلف
 لا يتركه كونه مستحبا بل كونه واجبا وذكره اذا تركه على كونه لا يتركه لا يستلزم تحصيل
 الحاصل ومن ثم جعلوا التكليف مستقلا بما كان مقتضى او توطيئ النفس عليه
 من ذلك ومن كونه الترك ترجيح المكروه الفعل المستحب عليه او نحو ذلك **اذ اقتضت**
 ذلك فيخرج عن القاعدة المذكورة في وقت كثير امرنا واضح بعد اقرانه ذلك
 كالمطالبة بالماء المستحب بالتمسك بالاحياء والاستحباب بالنار والاموات والضيقة
 والصلوة في الاوقات المحببة والامكن المشهورة واستحباب الجهر بالسلمة
 في مواضع الاختفاء وفي لقائه في الجمعة ونحوه على قول وللمجوز في حال
 الغيبة وقراءة سورة معينة في بعض الفرائض والنوافل والهرولة بالسبح في
 مواضع الجهر والامام باذكاره الواجبة والاختفاء للاموات وصوم المندقة
 سفر والمندقة الى طعام ويوم عرفة رفع الضعيف عن التبع او استنساخ
 السجدة الصمى ووجه تركه التفرغ

في نسخة في الثاني وان اقتضت

جملته الفعل مستحق الحكم فلا

الجهل وغيره **قاعدة ٣** الحكم الوضع في خمسة اقسام وهي
 السبب والشرط والعلة والعلامة والمانع كالوقت والطهارة
 والبيع بالنسيئة الى الملكية الاحسان والنسيئة الى المحل الخاص والبيع بالنسيئة
 الى العبادات المشروطة بالطهارة ويمكن رد العلة الى السبب في العلامة
 اليه اول الشرط ويضاف اليها التعمد والبطان وقريب منها الاجزاء وعند
 هذه الاحكام ليست شرطية بالكيفية على المشهور ومن ثم حكم ببيان
 السبب والمجوز والسبب المعقود من المال لا يستعمل في الحدث جلوة
 الصغير لا يترك من الاحكام وقد تقدم بعضها ثم الاحكام بالنسيئة الى
 خطاب التكليف والوضع ينقسم اقسامها ما يجتمع فيه الامران وهو كونه
 كالمانع وغيره من الاحداث فانها توصف بالامانة في بعض الاحيان وسبب
 في وجوب الطهارة وتوصف بالتعظيم مع بقاء السببية وكذا فروض الكفایات
 فانها مع الفروض سبب في سقوط التكليف بها عن الباقيين واصول العبادات
 واجبة وسبب في عدم غير المستحل تركها والمعاملات توصف بالاحكام مع
 سببيتها لا يترتب عليها **وهنا** ما هو خطاب التكليف للوضع فيه ومن ثم جميع
 القواعد فانها تكليف محض ولا سببية فيها ولا شرطية ولا مانعية فيشكل

بالتفكير

بانها سبب لكرامة المبتلى بالصلوة المندوبة او التحريم كافي في الحج لوجوبه **وهنا**
 من حيثها ما هو خطاب وضع التكليف فلهذا في الاحداث التي ليست من فعل العبد من
 احضار واخيه وكذا في العبادة الموقوفة فانها من ارباب محض **وهنا** ما هو
 من خطاب الوضع بعد وقوعه من خطاب التكليف فيكون في العقود فانها قبل
 الوقوع توصف بالاحكام الخمسة وبعد الوقوع يترتب عليها احكامها **فائدة السبب**
 لا يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم المانع فيه فانه لا يلزم من الوجود في
 الشرط فانه لا يلزم من وجوده الوجود وانما يلزم من عدمه عدم المانع في عدم
 يخرج المانع فانه وجوده يؤثر في عدمه لا اثر له واخر يقولون ان
 اقران السبب بعدم الشرط او وجود المانع فانه لا يلزم من الوجود لذلك واما
 الشرط فهو الذي يلزم من عدمه عدم المانع ولا يلزم من وجوده وجود المانع ولا يلزم
 لذاته ولا يشتمل على شرط من السببية في ذاته بل في غيره فبالاول يخرج المانع بالاشتراك
 السبب ويترتب بالاشتراك عن مقارنته وجوده لوجود السبب في عدم الوجود
 لكن لا لذاته بل بالسبب او قيام المانع في عدم الوجود لا لاشتراك الشرط
 والقيود التي اخرجت من المانع في عدم الوجود ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا لعدمه الا انه يشتمل على جزء من السببية فان جزء السببية من حيثها

في نسخة في الثاني وان اقتضت

جملته الفعل مستحق الحكم فلا

انما المانع فهو الذي يمنع من وجوده المعدم ولا يلزم من عدمه وجوده لاحكام
لذا ثبت في الاول مخرج السبب بان في الشرط والشرط في الشرط من غير ممانعة
عند المعدم الشرط في عدمه او وجوده السبب في عدمه لكونه المانع فان في ذلك
لا يستلزم شيئا من ذلك فظهر ان المانع من المانع وجوده وشرط الشرط عدمه في مخرج
السبب وجوده وعدمه وقد اجتمع في الصلوة فان الذكوة شرط في الصلوة في مخرج
والصلوة شرط في الصلوة في مخرج الذكوة فان الصلوة شرط في الذكوة في مخرج
من التفرقة فان **قاعدة ٣** الفرض والواجب عند مترادفان وكلاهما
البطالان والعلية في بعضا خفية انها متباينة ففان ان ثبت التكليف
بدليل فظهر كالكذب والنية المتواترة فهو الفرض كالصلوات الخمس وان
ثبت بدليل فظهر كجواز الوارد والقياس المظنون فهو الواجب ومثله بالوتر
على عدمه وقال الساطع عالم شرع بالكتابة كين في بطون الامتياز والفا
ما خرج اصله ولكن اشنع لا سيما على وصف كذا وحق انهم ادعوا ان
التفرقة شرعية او لغوية فليس فيها ما يقتضيه وان كانت اخطأ جازية فلا شئ
في الاضطراب والافتقار عندنا لا يختلف واقعا يختلف في مخرج بعض
القائمة الموافقة ان على القاعدة ما ان قال الطلاق لا يلزم الا بالواجب على التفرقة

الشرط في الشرط
الشرط في الشرط

تجوز خلافها انما ان فرض على محتمل ببلال العرف وانما ان لم يجمع كناية فان
اوقعت بها ثبت فيها والاشارة فيها وتفرق العرف من غيره ووافق الخفية في
الاخير من الزيادة موضع الجمع والعارية والكناية والجمع وفرض الجمع بطل
بالردة ويعتد بالجمع على بعض الوجوه وحكم الباطل انه لا يجب المقتضى فيه
بمخلاف القاسر وصور الباطل في الكناية والجمع باكان على عرض غير مقصود
كالدم او رجع الماخلف في العاقبة كالتعدي والفا في حكم الباطل ان لا يثبت
عليه قال والفا في ترتيب عليه العنق والطلاق ورجع الزوج والسيد بالقيمة و
فرض الاعادة الفاسدة باعادة الظاهر والذات في فهم من جعلها فاسدة فكون
مضمونة ومنهم من جعلها باطله فلا يكون مضمونة بناء على انها غير قابلة للاعادة
ولا يلزم تخصيص من العقود كالموت وثبوت قيمة العوض في بعض موارد المعاش
لا يقتضي فسادا بل يقتضي فسادا والعوض المعين خاصة **قاعدة ٥** ذهب
اجمهورا ان الباح حسن وكذا المكروه بناء على ان الفعل الحسن والفاعل
القادر عليه العالم كماله ان يفقد القيمة بخلافه او ان شرع من غيره في
وان لم يشرع فهو حسن سواء امر به كالواجب والمندوب اعم لا كالباح وقيل لا
المعزلة انها ليس بحسن ولا باقبح وقال في تقسيم الفعل ان اشتمل على صفة توصف

الشرط في الشرط
الشرط في الشرط

في الآراء او لا عين قضاء فترى ان غاية حوق بالحق في بعضا من المندوب
ومع ذلك هو قضاء لا يشترط ثبات الاول وان بعضا في الاداء فعلها
في الوقت مطلقا وهو وجوده واخره في بعضا من المندوب في الاداء في الوقت
في الاول بين المفردات الثمانية وعلا في الآراء في الاداء في الوقت
مطلقا وبما سبنا في القضاء وعلى ان لا يثبتها وبين كل منها عموم من وجه
لصحة ما مع الاداء دون القضاء اذا ثبت في الوقت وشع القضاء دون
الاداء اذا ثبت خارجه وصديق كل منهما دونها اذا لم يكن ميسوقا ببيان آخر
اذ علمت ذلك فشرع في المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب
بعد ذلك يكون قضاء لا يشترط احرازه في وقت عليه الايمان في ذلك العام تقاضا
ولهذا لا يجوز له البقاء على احرامه العام آخره ويكمل عدم وجوبه في القضاء
بما ان المضايقة المذكورة ليست توقيفا حقيقة والاداء كونه التذرية المطلق
موقفا اذ شرع فيه ثم افرد على تقدير تحريم قطعية كصلوة المندوبة ومنها
احتمال موقفا لان الاحكام غير مطلقا على المذكور القضاء وجوبه
في معناه الظاهر مع احتمال ارادة فعله في اخره فانه احد معانيه لعله ولعل يترا
اجود ومنها اذا احرم بالصلوة في وقتها ثم افرد او اطلقها في وقتها

الشرط في الشرط
الشرط في الشرط

الدم وهو المندوب فقيح او على صفة توصف المندوب المندوب المندوب
وعالم يشتمل على احكام المكروه والمباح فليس بحسن ولا باقبح في المندوب
الاحكام في بعضا من المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب
على مثل قاطع يد في بعضا من المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب
فما على الحسن في سبيل وفي نظر وفي المندوب المندوب المندوب المندوب
بحسن فهو حسن واما الحسن فغاير حسن في المندوب المندوب المندوب المندوب
لهذا ان المندوب المستعجل والمستعجل والمستعجل والمستعجل والمستعجل
المالك فيه والمندوب المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب المندوب
او مندوب وكلاهما يوجب الاحكام وقد قال تعالى ما على الحسن في سبيل في
في الآية كل باقيل بحسن والسبيل المندوب في سياق التفرقة وعدم رجوعه
بما عزم اشبهت بسبيل عليه وقد اختلف في رجوعه في موانع كثيرة والاية والسبيل
وكذلك اختلف في قول قول الوكيل في الرد ومقتضى الآية انه اذا كان في جعل
يكون محتمل في غير قول قوله **قاعدة ٤** العادة ان وقتها في وقتها
المعنى لها في الشرع والشرع في مخرج من المندوب المندوب المندوب
بذلك كانت عادة وان وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاء واخرنا بقول

فانها تكون قضاء على ما ذكره بعض العلماء لئلا يفتقر لها بالشرع ومن ثم لم
يجز الفرج منها وقبله اداء وهو الاقوى **وفيهما** لوطن التذرع بطلان الوفاة
قبل الفعل لآخره عن الوقت المعين او لعدم فعله فان الفعل معين عليه
في ذلك الوقت فاذا كذب بطلان ما عارضه او لم يقع بعد ما عارضه او لم يقع
المندور فوضعه وترج قضاء بناء على فوات الوقت المعين المتعدي بطلانه
اوجب اداء على اصل نظر الما خطأ قطعه وجهان اوجهها الثاني **وفيهما** لوطن
طرق المانع قبل آخر وقت العبادة الموعود فان العبادة تنطبق عليه فيشذ
ولا يجوز اخرتها عن الوقت الذي نظر بناء على بقاء اداءه او بطلان المانع من
الفعل فلو اخرها لم يكن الفعل فالوجهان والا فبقائه الاداء وان اتم بالتأخير
ومن هذا الباب ما لو طقت المرأة طرقة الحيض عليها في أثناء الوقت من يوم معين
فان الفرج ينطبق عليها ايضا وكذا لوطن صاحب السلس البطل وقوعه في
بعض الوقت من غير القطع والقطعة في بعض بحيث يسع الصلوة فانه يتعبد
في جميع ذلك بطله ويجب عليه حرر الفقرة **مسئلة** الاما لا اداءه بل هو
امر بالقضاء على تقدير فوج الوقت فيه من غير ان يفتقر عند المحققين انه
لا يكون امر به ومنه في المسئلة ما لو قال لو كيد او غير ذلك الفقرة فخرج

الصلوة او

تأخيرها الى

ان يكون من غير قضاء

الوقت

الوقت بل ان يخرجها بعد ينسحب الغيول **وفيهما** اذا نذر اضحية وادخل
شخصا في ذبحها وادائها الى الفقراء فخرج وقتها وهو كالاول واول ما يقاوم
الوكالة ما خرج الوقت بعد ذبحها وقبل تقربها **وفيهما** وان لم يوضح
بالاداء والقضاء ما اذا قال بع من السبعة في هذا الشهر فلم يتقرب منها
في هذا الشهر لم يبرئها بعد ذلك ومنه العتق والطلاق ويرتا احتملا لهما ابناء
على القول بالمتأخر وهو ضعيف **قاعدة** الرخصة لغة التسهيل
في الامر والوعدة القصد المؤكد وشرعا الرخصة من الحكم الثابت على
خلاف الدليل بخلاف هو المشقة والخرج واخرها بالقياس الاخر عن التمسك
كأنها فانها احكام ثابتة على خلاف الاصل ومع ذلك ليست برخصة مطلقا
لانها لم تثبت كذلك لاجل المشقة اذا عرفت ذلك فالرخصة ينقسم
اربعة اقسام **الاول** ان يكون واجبته لكل الميتة بالخطأ وبما يقيد بجواز
صبره الى الموت وهو ضعيف وكالتيم لفقار الماء والخوف من استعماله و
افطار المريض الذي ينصرف بالقوم **الثاني** ان يكون مندوبه كتنظيف
غسل يوم الخميس لما يف عدم الماء ونحو المندوب للتعبدية المستحبة
حيث لا ضرر عا جلا ولا اجلا ولا يخاف منه التباس على عموم المذهب

الصلوة او تأخيرها الى

قبله

حيث لا يجزئ تركه ضرر **الثاني**
ان يكون مندوبه كالتعبدية مع

الرابع ان يكون مباحا وهو ما رخص فيه من المعاملات كبيع العيرانا و
قد وقع في بعض الاخبار التصريح بالرخصة فيها يقال وارخص في العيرانا
منها الاستجار بالاحجار ونحوها لانه امر خارج من ازالة العجاسة المعتادة
ولكن الكفة الشارح بتحقيقها لعدم البلوغ وقد يلحق هذا بالواجب العيسر
حيث يشترط الماء او التخيير عند وجوب ازالة الواجب يتوقف عليها
ومنه اظهار كلمة الكفر عند الاكراه فانه مباح على المشهور وان اؤثر
شركة الى القتل لما في قتله من اغراز الاسلام وتوطيد عقائد العوام وربما
قبل بوجوبه من حفظ النفس عن التهلكة وفيه منع التهلكة وقد روي في
في بعض الموارد كالقصر فانه عندنا معتبر على ما مر به الا يصح بيع النجاسة
فريق الرخصة عليه وايضا الآية الشريفة اية الاعتد بعفسهم عن ذلك بان
الدليل لئلا يندل على وجوب الصوم سفر الامة مستثنى بالاية ولا على اتمام الصلوة
مطلقا لا روم من الصلوة وضعت ركعتين ركعتين في وقتها
واقترنت في السفر فلم يكن السبب فيها قالا فلا يكونا رخصة حقيقية الا ان
المستثنية لما كانت ثابتة في الجملة امكن اطلاق الرخصة على القصر في الحال التخيير
بالعزيمة او حتى قال الشيخ رحمه الله لا يترفع فرض السفر قطر الا ان فرض المسح

استجارته كاستجارته

في السفر

فانها

مخالفة لفرض الحاضر وورد بظاهره فليس عليك جناح ان تقصر واسن
الصلوة واجبة بان الآية مسوقة في خوف وان كان فيها ذكر القرب
بناء على الاغلبية والقصر في خوف واجب في الصوم الموجبة لانها في
الحض فكونه صلوة مقصورة حقيقة وان اطلق كثر من اصحاب القصر
على صلوة السفر في ارض حيث من رعية صلوة الجهر فيه ان كان كثيرا
السفر قاعدة اذا اطلب الفعل الواجب من كل واحد بخصوصه او
من واحد معين كضايص التبر صلا الله عليه واله فهو فرض العين وان كان المقصود
من الوجوب انما هو ايقاع الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فترخص في الكفاية
ووجه التسمية بذلك ان فعل البعض فيكفي في سقوط الاثم عن الباقيين مع
كونه واجبا على الجميع بخلاف فرض العين فانه يجب ايقاعه من كل عين ارضا
او من عين معينة وما ذكرناه من اطلاق فرض الكفاية بالجميع هو مختار جماعة من
محقق الاصول وقال بعضهم انه يجب على طائفة غير معينة وهذا التقسيم ايضا
آت في السنة فستة العين كثيرة كسكن الوضوء والصلوة والصوم وغيرها
وسنة الكفاية كتنظيف العاقلس وابتداء السلام والاضحية في حق اهل البيت
والاذان والاقامة للجماعة الواحدة ومنه فرض الاغنية في الطهارة والصلوة

في السفر

والزكوة والصوم والنجح ومن فرض الكفاية لجهلهم وورثه الاسلام واقامته
الحج العلمية والاحكام الدينية والتعظيم في الدين وحفظ القرآن واغاثة
المتعطلين في التبايت واحكام المودة الواجب العينة او الكفاية والاصح
الثاني **اذ عرفت ذلك** فيفتح عليه فروع منها تفصيل فرض
الكفاية على فرض العين فقد ذهب اليه جماعة من المحققين السنة والجماعة انه
ساعة في صيانة الامة كلها او ما في حكمها من المائت ولا شك في رجحان منه
حل محل المسلمين جميعين بخلاف فرض العين فان فاعله يخص نفسه خاصة
ومنها اذ اريد على الجملة واحدة مكلف كفي وان كان سائرهم وهل
يشترط عدالة وجبر حيث ان الفاسق لا يقبل خبره لو اخرج بايقاع افعاله
ان لا تعلم الا من قبله لوجوب التثبت عند خبره ومن صحة صلوة الفاسق
في نفسها معقضة باضالتها من المسلم ولو كان طفلا لم ينافي الاجتزاء به
وجها من بنيان على ان عبادته هل شرعية او تمهيدية ولو صدق عليه اكثر من
ذلك وقعوا في بحث شرع المتأخر قبل فراغ الاول وقع الجميع فرضا لانه
لم يسقط بالشرع سقوط مستقر على الاقروم في فينور كل الوجوب ولو
صدق المتأخر في شرع المتقدم جماعة او افراد او بالتفريق قبل وقوع الجميع فرضا

الواجب وغيره واختلف
في الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر بل ما
منه

لكن ان كان
مكلفا لم يجر
احد من العلم
من صحت
الواجب على
العدالة في
احد العلم
فقد جرحوا
الواجب

الواجب

ايضا كما لا يخفى لان الفرض متعلق بالجميع وان سقط عن البعض بقيا تم
البعض تحقيفا ولما فيه من غيب المصلين لان ثواب الفرض بالاجل والاسبق
يزيد على ثواب النفل وقيل يكون المتأخر فاعله سقوط الفرض بالاول ولا معنى
للواجب الا بالتمام بتركه اما مطلقا او بغيره ولا اثم من عدم الباقي من هذا
اذا اعتبر ثمانية الوجوب والاسقط الجث والكفاية ثمانية القرية ويقع جملتها
او نظرا لاجل الله تعالى فمن جهة الثابت عليه وقد ظهر فائدة التذرع ونحوه
ومنها اذ سلم تخلفه جماعة فترد عليه اكثر من واحد فان تفصيل التبع
بالتعاقب وعدمه آت في مزيد هنا ان المسلم عليه لو كان مصلتا ورد
غزوة فان قلنا يكون الجميع فرضا جازله الراد في قطعها وكذا ان قصد مع الرد
قراءة القرآن مطلقا او جعلناه قرأنا ولو جعلناه سنة ولم يقصد القرآن
ولم يجعل هذا المقدار قرأنا فجزأه وجهان اوجهها اعموم الاداة
الاداة على الامر بالردة على كل مسلم عليه ان لا يسقط عنه الفرض وغيره
ووجه المنع سقوط الفرض ولو كان من كلام الادبيين ليس بقرآن ولا دعا
فيتن ولا التهم وضعف ما **قاعدا 9** الوجوب في متعلقين
كالصلوة والنجح وغيره وليست واجبا معينا وفي متعلق واحد امور معينة كحصول

مسألة

فان لم يفرض عدالة غيره لانه في غير متعين لا يخرج مكانه كالتبرع **ومنها**
اذا اريد بالحصول معا فانه متعلق بكل واحد منها على ما ذكره جماعة لكن
ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع ولا يحصل الا على واحد فقط وهو اعلا
ان تفاوتت لانه لو اقتصر على حصل ذلك فواضا في غيره اليه لا ينقصه
وان لم يستوفى في واحد ولو ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر
عليه لاجزائه **ومنها** لو كان بعض الافراد داخل في البعض الآخر
كسج الراس في الوضوء جث ان الواجب منه امر كل يحصل في ضمنه المسح
باصبع واربعه فحد من مسح جميع المقدم ائيب عليه سواء مسح دفعه ام على
التعاقب بناء على ما سلم من ان التامة على فعل جميع افراد الواجب المتخير او يجعل
الجميع فردا واحدا كما لا خلاف اذا مسح اربعة من السنة ولكن هل يوصف الجميع
بالوجوب فينبى عليه ثواب الواجب ام يكون الواجب مساهة والباقي سنة
فيه اوجه بان الكلام فيها ان شاء الله تعالى **قاعدا 10** يجوز عندنا تخيير
الابنية خلاف المعتزلة كان يقول حرمت عليك احد هذين الشيئين الابنية
والاخرم عليك واحدا مقيتا ولا الجميع ولا ايهما في الكلام في الواجب
المتخير من فروع القواعد ما اذا كان له امتان وما امتان فانه يجوز له وطى

وهو في
الاشياء

الشرع

كقارة البين وكفاية فرضه على هذا القولين فيقول كل واحد من فريضة
بالوجوب ولكن على التخيير بين التام والجميع ولا يجوز تركه وقيل ان الواجب
مبهم عندنا معين عندنا سبحانه ابعدا قياسه او قد يان بهما في اختياره
ومما قول بهم القائلين في كل من الاث عشرة والمعتزلة في العشرة
الاول وتقرر ان التعدد يرجع الى ما لا ان احدا الاشياء قد يشتركون في فضل
لصدق على كل واحد وهو واحد لا تعد فيه كانه المتواطى من موضوع المعنى
واحد صادق على افراد كانه ليس بموضوعا لمعان متعددة واذا
كان واحدا استحال فيه التخيير واتما التخيير في الخصومات كالاعتاق والكسوة
والاطعام والتزويج متعلق الوجوب لا تخير فيه كان التزويج متعلق التخيير
لا وجوب فيه **اذ علمت ذلك** فيفتح عليه فروع منها
ما اذا اوصى في الكفارة الحرة بخصة معينة وكانت قيمته ياتيه على
قيمة المخلصين الباقيتين فهل يعتبر من الاصل وجهان احدهما نعم لانه
ما دونه واجب على خصوص اذ قلنا ان الواجب احد او اوجوبها اعتباره
من الثلث لانه غير مقيم يحصل البرادة بدونه وعلى هذا فالمعتبر من الباقيتين
لان اقلها لازم على كل حال ويجعل منقأ اعتبار جميع قيمة التخيير في الثلث

الشرع

الواجب

وحرّم على من طهرها ما سواها
غير تعيين من وطئها

احد من احدث عليه الاخر حتى يخرج الاول عن مكانه فان اقدم وطئها قبل ذلك
ففي قولان سنوران احد ما تحريم الثانية دون الاولى والثانية ان لا وطئ
الثانية عالمها تحريم حرمت عليه الاولى ايضا لان موت الثانية او خروجها
عن مكانه لا يرفع العود الى الاولى فان اخرجها لذلك حدثت الاولى وان خرجها
يرجع الى الاصل فالتحريم باق وان وطئ الثانية بعد ما طهرها لم يحرم عليه الاولى
وهذا التفصيل منوط ولا حاشية بناهنا الى تحقيق الحال لحصول المطالب من انشائها
على التقديرين **ومنها** ما لو اعتق احد امرئ بالبعينها وتوضعه وجعلت
تعيينا فيصدق عليه ما ذكرناه لان كل واحدة منهما تحرم بوطئ الاخر وهو محرم
في وطئ فرسها منها فيكون فرسها في تحريم من شاء **ومنها** ما لو اسلم على
فمس نوة مثلا وجعلنا الوطئ معنينا فاذا وطئ ثلثا منهن بقية امرئ الرابعة
والثاني مسية على ما ذكرناه في الامتين **ومنها** ما لو طلق واحدة من زوجتيه لا
بعينها فقلت بوقوع فاته وان حرم وطئها معا قبل التعيين الا انه يمكن جعل الوطئ
تعيينا فيتحريمه في وطئها ما شاء فحرم عليه الاخر **قاعد** **الواجب**
فما من مطلق هو الواجب التمتع من غير تعليق على امر اخر كالقتلوه فوطئها
هو عاقل وجوبه على حصول امر اخر كالج فاته لم يوجب الا على المستطيع

في قولان من احدث عليه الاخر حتى يخرج الاول عن مكانه فان اقدم وطئها قبل ذلك

الاجابة

اليه سبيلا وسواء كان الشرط مقتضايا كالج ام منفكاً عنه كما ذكره المشروط بحد
النصاب وانما لا يجب على المكلف تحصيل شرط اجماعا واختلاف في وجوب
ما توقف عليه الاول وهو المعجزة بمقتضى الواجب على مذاهب اصحابنا يجب
مطلقا ويعجز عنه الفقهاء بقولهم لا يتم الواجب الا به وهو واجب سواء كان
سبييا او شرطاً وسواء كان ذلك السبب شرعيا كالسبيقة بالنسبة الى العتق او
ام عقليا كالنظر المحصل للعلم الواجب ام عاوريا كجزا رتبة في القتل اذ كان قاتلا
وهكذا الشرط ايضا في شرع كالموضوع والعقل كترك اضرار المأمورة والحق
كغسل جزء من الراس في الموضوع للعلم بحصول غسل الوجه مثله اذا قال
التباعد لعبد كمنه على السطح ولا يثبت ذلك الا بنصب السكم والعود
فالعود سبب والنصب شرط والقول الثاني انه يكون امر بالاتباع دون
الشرط والثالث انه لا يكون امر بالواجب منها وقيل في المسئلة غير ذلك
اذا تقرر ذلك فينتج على القاعدة فروع **منها** غسل جزء من الراس
والرقة ونحوها لا يقر غسل الوجه وغسل جزء من العضد لا يقر غسل
اليدين وجزء من اتق او ما يجاوز الكعبين ليقن مسح ظاهر القدمين
وغسل جزء من البدن لغسل الراس والترقية في الغسل وجزء من اجنبه الايمن

الاجابة

على الجميع وكففتهم والصلوة عليهم ثم يوجبها ان شاء الله على الجميع
دفعه واحدة ونحو الصلوة على المسلمين منهم وان شاء الله على كل واحد
ونحو الصلوة عليهم ان كان مسلما هذا اذا اقدر الاطلاع على ذكره واختاره بكونه
كثيرا ام لا ولم يوجب في رواية الترويض بالرجوع الى العلامة المذكورة ورواها
قبلها بالرحمة لانها لكل امرئ شئ **ومنها** اذا خرج منه شرع ولم يعلم
هل هو مشرك او يهودي يقره انحصاره فيها فقبل يجب العلم بوجوبها ليقين البراءة
فيغسل ويتوضأ وقبل بخير لانه اذا لم يوجب احد ما شك في الاخر هل
هو عليه ام لا فلا يجب والظاهر الاول فيكون من القاعدة **ومنها** لو علم
الشرع وجب متعلقه لكن علم انحصاره في موجب السجود خاصة او التلاوة
او في موجب الاحتياط او التلاوة او في موجب السجود او الاحتياط وجبا
معا لما ذكرناه لو اريد ان لا يوجب شيئا وما لا يوجب لم يجب للصلاة البراءة
ومنها اذا غضب لوجها وادخله في سفينة له واشتبهت بغيره فغسله
فانه يترفع عن الواجبات فلو كانت السفينة في البحر وفيها مال للغاصب
فقط ولم يشبهه وكان نزع يده من الغرق السفينة في التمتع وجهان فان
قلنا به وهو الاقوى فاحتيطت التيقن فيها للوج بغيره للغاصب ايضا

المسحور

وبالعكس ليقين غسل كل من ادا العوبان فبقاين اليه يوجب غسل
جزءا يابدا على نصف كل واحدة عند غسل جانبها او غسلها معا معها
جعلها بعضهم غصوا واستقلوا فخر في غسلها قبل اجابتيه وبعد اجابتيه
وهو ضعيف وشبه القول في مسح التيمم فان ذلك كله واجبه لما ذكرناه
ومنها اذا اشتبهت زوجة باجنبية فيجب عليه الكف عن الجميع وشبه
ما لو اشتبهت بحرية باجنبية محصورات فليس له ان يتزوج واحدة منها
او سقطت مرة بخسة ونحوها من تكرار من غير عادة اذ لو لم يخص كل واحد
ان يتزوج منه ما يخفى كذلك **ومنها** اذا نكح امرأة في الغنى ولم يعرف عنها فوجب
عليه صلوة الغسل وثم شئ من الغرض منها رابعة مطلقه اطلاقا ثانيا ان كان حرا
وضيح ومغرب او فريقتين احدهما مغرب والاخر ثانيا مطلقه رابعة ان
كان سب فزاولا لوصلا لكن يقين في وطئها منها ولو اشتبهت بحرية
والسك كفت التلاوة مع اطلاق الثانية بين التيمم وشيئا من المسافر
ومنها اذا اخطأ فوبخس فضا على باب مخوفة طاهرة ولم يمكنه
تحصيل ثوب طاهر يقينا فاته بطلت الواحدة متعدها فيما يرد عن عد الغسل
بواحد مع سعة الوقت **ومنها** اذا اخطأ مونة المسلمين بمونة الكفار فوجب

الاجابة

بحيث لا يعرف ذلك الموضع الا بفتح الجمع ففتح زهرو جهان واو ايل بعينه ههنا
لوقيل ^م ثم لما كانت سفينته المغصوبة تشرف على الفرق اذ لم يحيط بها
البحر الذي غصبه منها فاجتروا وجوب قلعها وان منع منهم ثم ترجعوا حتى المالك
حيث تعارض عرق احد ^{ها} ومنها اذ انذر صوم بعض يوم فقد قيل
ان يجب عليه يوم كامل لان صوم بعض اليوم ممكن بصيام باقية وقد ائتمر البعض
فيمنع الجميع بناء على هذه القاعدة وقيل لا يلزم شيئا لان غير متعدي شعا و
وقيل بان مفهوم القلب فيه تلافيا لفساد الفاسد لا شراجه بمنزلة قوله عا
صوم النصف دون غيره واظهر الفساد مطلقا ومنها ما لو غصب
ساعة من مخطط مثلا وضبط باخر حيث لا يحكم بالانتقال الى المتين فانه يلزم
تسليم القاعين الى المغصوب بمنزلة طلبه لان اعطاء المغصوب لا يمكن الا
لكل ولا يميزه شيئا والقبول ينزله بمنزلة التالف والفرق بين مخططة بالاجرة
غيره خارج عن البحث ومنها ما اذا نذر الصلوة في وقت لا فضيلة على
غيره فانه شرعيان القاعية فيه او مطلقا فلو قال الله عا ان اصله ليلة القدر كغيره
لما تعينت ثم لم يرد في ليلة مخصوصة عما يحكم به فيها فقد اختلف العلماء
تعيينه ما بين الشهر والسنة اختلفا كثيرا وكذلك الروايات فان قيل ما يخصه را

مفتی

في شهر رمضان وجب عليه الصلوة في كل ليلة من ايام العشرة الاخير من كل سنة
او في ايام الافراد او غيرها والقول بانحصارها في العشرة الاخير من السنة كما لا يخفى
الكثرة فيه فوجب حكمها في ايام العشرة وانحصارها في ليلة احد وعشرين
ثمث وعشرين رواية حسنة عن ابي عبد الله عليه السلام **قاعده ١٢** الواجب
اذا لم يكن معلقا بمقدار معين بل على اسم تفاوت بالقلته والكثرة كسبح مقدم
الرأس في الضوضاء فزاد فيه على الاسم فلم يقع ذلك الزيادة فلام واجبا فيه
اقوال يفرق في التأنيبين وانما وقع في تعاقبها كما يمكن فيه الامران
واستند الموجب الى ان الواجب هو المايته الكمية المتبادلة في ضمن افراد
مستعدده فانفراد وقوعها في ضمنه كان واجبا زادام نقص في اياه الجواز
ترك الزيادة لا البدل وهو اية عدم الوجوب وفيه شع كآية الكبرى المطوية
ان احدث كآية وضع عدم البدلية بها فان الجميع الواقع كيف كان بدله عن
الافراد التي قصته وان وجدت فيه لان الكل مغاير لجزءه وقد وقع شذو القصر
والتمام حيث تخير فان التمكنين الاخيرين يجوز تركهما في القصص انما لو اتى
كانت واجبتين نعم يمكن ان يقال على تقدير التعاقب بان القصة قد ثبتت بفعل
يجوز والاصل عدم وجوب الزيادة وان امكن الحكم به فان مجرد الامكان غير كاف

وح فالنقصيل اخود ويقترع على القاعدة سبل **منها** انما هو نسخها
 على الواجب او اذاعته لتبعية واحدة في الركوع والتسجود او على الرابع في
 الاخيرين او اذاعته للحلق والنقصية على سائر اوجه الهدر على واحد او اوزار
 في الكفارات والركوات والنذور والديون ونحوها فاذا لم يكن الواجب
 قطعاً لان الهدنة قد راى مضبوطاً ومداراً على ما سبق وفيه اختلاف
 تظهر في مواضع **منها** التواب فان ثواب الواجب اعظم من ثواب
 التقليل لوصوله عليه والحكاية عن الله تعالى ما تقرب الى التوبة بمثل
 رآه ما افرقت عليهم وقد روى ايضا ان العذر الذي يمتاز به الواجب
 هو يسعون درجة وهذا منبر على الغالب والافضل بفضل المندوب
 على الواجب في بعض الموارد ولتحقيقه عمل آخر **ومنها** وجوب الاكل في
 الهدر الواجب والاباء والهدنة بحيث يجب في الواحد فان قلنا
 باستحباب الزيادة من الهدر لم يجب شيء من التثنية وان قلنا بوجوبه
 وجب اما الاثنية فيستحب في المقدور منها ما يستحب في التمتع على التقديرين
 نعم لو نذرنا حكم الواجب **ومنها** احسان من التثنية اذا وازا
 بذلك او فعله في مرض موته فان جعلناه نفعاً احسن من التثنية قطعاً

نامی

وان جعلنا فرضاً في احسن بضم الـ اصل او التمسك وجهان بلغقان الى
وجوبه واطلاق الخراج الواجب الملائم للاصل والى اجزاء ما هو اقل من عقد
للايجب التريد وقد تقدم نظيره ومنها كهيئة النية لا يتوقف عليها شئ
كالهدية فان جعلنا جميع فرضاً فلها منية الهدى الواجب في الشك
المعين كالحد والقصد في المروضه ونحوها والى جعلناه نقلاً لكفاء الـ
على النية لا قول وان توقف الثواب وجريان احكام الهدية في الجملة على
النية للبداهة ومنها وجوب اكال التريد من شرع فيه لو قلنا بوجوبه
للتحرر عن قطع العمل الواجب الا ما استثنى وان قلنا بتسحبها جاز قطعها ويحتل
بها اقطع مطلقاً وعدم احتسابه واجبا الا بعد اكاله لجواز تركه ابتداءً ^{والصحيح}
فستصحبها لاصالة البراءة فمن وجوب الاكال وما يتبعه ولا يرد استدلاله
ببراءة وليس بواجب في القبول على تقدير قطع العمل لا يتحقق بعد تركه وليس
بذكر ولا في معناه منع التهر عن ذلك في المستأنف فان الترخيع فيه باذعان فيه
نزعاً والتحرر عن وضع الذكر طرأ بعد القطع فلا يقع فيه باذعان ^{سأ} قاعداً
اذا اوجب الشارع شيئاً ثم نزع وجوبه جاز الاقدام عليه علماً بالبراءة
الاصيلة كما ان رايه في الحصول في اخر منة المسئلة وصرح بعروك

الدليل الدال على الاجاب فكان ايضا دالا على الجواز والالتزام فكلما
 الدلالة على التبرؤ من الوجوب امر بآية احتوائية فقال انما
 لا يتقبل وجوب الامر الا كما قبل الوجوب من الامور الاصلية او اللاحقة او التخييرية
 وصار الوجوب بالشيء كان كمنه في نفس الامر لا انما بآية احتوائية بالامر
 هو التخيير بين الفعل والترك وهو الذي صرح به في قوله لا يلزم بقاء وجوبه
 فيكون اختلافها بينها وبينها من اختلاف ادعاء بعضهم وكونه الجواز الذي كان
 في الواجب جف وفقد المنع من ان يترك قد صار فبعد المنع هو التخيير
 بين الفعل والترك فان انسخ ثبت رفع الحجج عن التبرؤ فالامر بالشيء
 مركب من قديمتين احدهما زوال الحجج عن الفعل وهو مستغنى عن التبرؤ
 وهذه الماهية من المنع هو الالباق وقد تضمن في ذلك انه اذا نسخ الوجوب
 بغير التبرؤ او الالباق من الامر مع ما هو الامر فقط ونسخ الاشكال ما
 اذا قال ان نسخ التبرؤ هو الوجوب او نسخ التبرؤ هو الوجوب
 فاما اذا نسخ الوجوب بالتخيير او قال رفعت جميع ما دل عليه الامر بان
 من جواز الفعل واستناع التبرؤ ثبت التخيير قطعا ونسخه من خلافه
 عنه الفقهاء كثيرا يقولون اذا بطل المخصوص بطل العموم **اذ علمت**
 بطلان المخصوص

ذلك فتدبر المسئلة المنسوخ حقيقة فليد وما دفعه عليه بعض اصحاب
 الفقهاء من جملة حال الغيبة وعدمه بناء على ان وجوبها اذا ارتفع لفقد الشرط
 التبرؤ والامام او من نفسه بغير الجواز وهو يقع فاسد لان الوجوب لم ينسخ وانما
 تخلف على القول بلفظ الشرط وهو امر آخر غير المنسوخ ولو كان قد نسخ
 نسخا لزم القول بان العبارات كلها منسوخة حيث يحمل بعض
 شرائطها وهو فاسد اجماعا وحق ان المرتفع هو الوجوب الخاص ويؤيد
 على ما ادعاه الاصحاب لا التخيير وهو واحد افراد الواجب فوجوبها في الجملة يابق
 والمرتفع الخاص مع بقاء العام ففيه شرط في القواعد ان قوة منزلة
 التبرؤ في الكلام فيه **ومنها** اذا بطلت الجملة بوجه الوقت في
 انما تم قبل ادراك ركعة على القول بان شرط فعله قبل ركعة فراجحت
 الوظيفة الخاصة للجمعة وهو الجملة فيبقى العام ام تبطل لفقد شرط الصلوة
 فضلا عن الوجوب مع عدم نيته الظاهر ان شرطه في صفة العمل ولا ان
 الصلوة على ما اقيمت عليه وقد انقضت الجملة ولم تسلم قولان **و**
منها اذا نذر صلوة وعين لها مكانا لا يرتفع فيه قبل بطل الصلوة
 وجبت الصلوة ونفذها في موضع اراد على احد القولين والآخر

فحينئذ لا يخلو اصلها **ومنها** ما دل عليه المقدار المعقوف من الدم مثلا
 ولم يجرى في فعله في هذا الاصل وفيه نظر لان التبرؤ ما يقع بصلوة الصلوة
 بها الا مع بطلان الغفوها وتجل ان يقال ان الاصل صحة الصلوة وبرائة التبرؤ
 من وجوب التبرؤ لان يعلم خلافه **ومنها** ما قرع بعضهم فقال اذا قرع التبرؤ
 التبرؤ واخبره فعل من الفعل على كل حال من جهة التبرؤ او من جهة
 البرائة الاصلية لكون الاصل هو الالباق فان قلنا اصل التبرؤ هو التبرؤ
 دلى التبرؤ على جواز شرعا وان قلنا اصلها على الالباق فلا بد من فوائد هذا
 الخلاف الا حيزان رفعه على كون نسخها لا فائدت في رفع البرائة الاصلية
 باستناد شرعية العبادات ليس نسخ على ما حقق في **قاعدة ١٥**
 لا يصح عندنا انتداب التكليف من لا يفهم الكتاب كالتامم والجرم
 وانكر ان الغافل مطلقا على انتداب التكليف بالمال والاطلاق
 هو ليقول بطلان التكليف لمن غير متيقن بالنيابة او من يظهر من قوة
 يستدلهم اراة ذلك كقولهم ان مقتضى التكليف بالشرعيات بان استناده
 وذلك يتوقف على العلم بالتكليف والغافل لا يعلم ذلك فليس عليه تكليفه
 فان هذا يجب مراعاة ان لا يثبت الفعل المتوقف على التيقن دون

نفي الغفلة والوجوب من ان الاذن بالترك للملك ومن بقاء صفة العام وان
 توقف تصرفه اذن المولى المتخير وموضع الخلاف ما اذا جازى الاذن المطلق
 اما لو صرح بالوكالة لم تبطل على الاقر ويرى ان فيه الوجوه من **الباب**
الثاني في اركان الحكم والحكم والحكم عليه و**قاعدة** الافعال
 الصادرة من الشخص قبل بغير التبرؤ ان كانت اضطرارية كالنفس في
 الهوا او اكل ما يقوم به اليقظة فهو بمنزلة منعه منها واما الاختيارية كاكل النكاح
 ونحوه ففيها ثمة اقوال **احدها** انها على الالباق **والثاني** على الخطر **و**
الثاني الوقف بغير علم احد بما مع انه لا يلزم عليه وبات الحكم مستند
 الاول الى ان التبرؤ العبد وما يقع به فلو لم يجز لكان خلقها عبث وبات
 اذا تحقق ان لا يفسد في اكل النكاح مثلا ولا مشقة مع ظهور المنفعة
 فذلك حسن والثاني الى ان الفعل تصرف في ملك الله بغير اذنه وهو قبيح
 واجبي ان الاذن معلوم عقلا حيث لا يضر على المالك لا كاستئصال
 لابط الغفلة **اذ علمت** **ذلك** فليعلم عدو وقوع **منها** اذا وقعت
 واقعة ولم يوجد من غير خبر في فعل حكمها حكم قبل ورود الشرع وقبل الحكم
 في الدعوى

فقد فعل غير الله ومن فعل لا يراد الشرع فقد اخلص **اذ اعلنت ذلك** عتق
 فروع **منها** المكروه على فعل من سبلات الصلوة والوقوف وقد اختلف
 الاصحاب وغيرهم في فساد العبادة بوقوع من صدق فعل المفسد اختيارا
 حيث لم يذهب العقد لانه الغرض من موعود قوله صلى الله عليه وآله ورفع عن
 اتية الخطا والسيان وما استندوا عليه والمراد من حكمها ومن جعله اعاده الفعل
 وقضاؤه ولا خلاف في سقوط الكفارة حيث يجب بدونه كما لا خلاف في الابطال
 لو كان المفسد مائلا بطل مطلقا كما لم يثبت والاجور الفساد وان اشيع **ومنها**
 اذا كره على وطأ الحائض والتفويض حيث يوجب الكفارة والاقور انهما
 لا يجزئ **ومنها** اذا كره على ترك الوضوء في وقت وجوب القضاء
 وجهان من صدق وجود الماء الذي عذر شرط جواز التيمم ومن عدم التمكن من
 استعماله الذي هو المعبر بوجوبه ولا يفي مع غضب الماء والاجور عدم القضاء
 والفرق بان غضب الماء اكثر من خلاف الكراهة على ترك الوضوء لا يفي في اختلاف
 الحكم **ومنها** اذا اخرج من المكلف كراهة في الابطال به خلافا لغيره والى
 قول الابطال مع طول الزمان بحيث يخرج عن كون مكلفا لا بد منه **ومنها**
 اذا اخرج احد المتبايعين من مجلس العقد كره فانه خياره لا ينقطع هذا اذا

كان في وقت وجوبه
 فان كان في وقت وجوبه
 فان كان في وقت وجوبه

منه

منع من الفسخ بان حمل المباحين وسد فانه لم يمنع فوجها لاجورها الانقطاع
ومنها الاكراه على الذبح وهو محتمل للقصد مع اجتماع شرائط المعقود
 فان الاختيار لم يثبت كونه شرطا وسد الاكراه على الذبح في جوار استعمال
 الجهد حيث يقع اوقاف طهارته على قول بعض الاصحاب وقول العامة مطلقا
ومنها قبول القضاء عند الاكراه عليه وهو صحيح ان تعين عليه لانه كراه
 بحق وان لم يتعين فوجها **ومنها** اذا كره المشتري على قبض المبيع فهل
 يفسخ فضاءه والمآخذ الدخول ان كان المكروه المبيع وكان ذلك في حاله يوجب عليه
 قبضه منه وان لم يكن كذلك فلا **ومنها** كراه المصنوع من على اكل
 المصنوع او اكله وفيه براءة الغاصب بذلك وجهان بيننا من على صريح جناب
 الغور والمباشرة والاولى **ومنها** اذا وقف على مكان موضع فحرق
 احدكم كراهة بطلان استحقاته نظر ولعل البطلان اوجز مع خروج من كونه
 من مكانه عرفا **ومنها** كراهة الذبح على الشهادتين ولا يحصل به الاسلام
 بخلاف الجحيم والمردة عن ملة المرأة مطلقا والظاهر انهما مختبران
منها اذا فعل المحوف عليه كراهة والاقور عدم الاحتياط مطلقا وفي اخلال
 الدين كراهة وجهان **ومنها** الاكراه على العقود كالبيع ونحوه بغير

الاكراه وجهان
 منه
 منه

حق وهو مانع من صحته مطلقا **ومنها** التلطف بالكفر فيجوز بالاكراه والافضل
 ان لا يتلف وان قتل **ومنها** اذا كره على القتل فانه لا يباح اجتماع
 ويوجب به القصاص ان لم يبلغ حد الجلاء والافضل لا يتحقق في غيره وان كان قتلها
 عنده **ومنها** الاكراه على الزنا وهو محقق في طرف المرأة عنده فلا حد ولا
 اثم وفي تحقيقه طرف الرجل لان وجوده كذلك لان الانتشار بطبيعته والى المباح
 مقصود تصور وان عدم الداع **ومنها** السرقة ونسب النحر يباحان
 بالاكراه وبسقط الحد عنده **ومنها** انكاف المال وهو يباح بالاكراه واما
 القمار فيجب على الامر به بل يطالب المأمور ايضا وجهان من قبل رجوع
 على التبرع او غيرهما ويحمل عنده **ومنها** كراه المحرم على القتل وهو كراهة
 على انكاف مال الغير فوجب الكفارة على الامر ان كان محروما وجوبها على المكروه
 وجهان **ومنها** الاكراه على الارضاع ولا خلاف في ثبوت التيمم به او العقد
 غير معتبر في اذاعة المهر اذا انسخ به النكاح ففوجبه على المضع او المملوك
ومنها كراهة الحمل على الوطء بعد العقد وهو يفيد التحليل واستقرار
 المهر على ما يقتضيه اطلاقهم **ومنها** ارث القاتل كراهة لو قتل به قتل الخطأ
 وفيه وجهان من موعود النفس على عدم ارثه ومن ارتفاع حكمه بالاكراه مستلثة

الكفارة

الكفارة باهلهم مكلفون بفروع الشريعة في ما يوجب اجتهاد انهم مكلفون
 بها مطلقا لتناول الامر بالعبادة العام لهم والكفر غير مانع لان كان ازالته
 والايام الموعودة بترك الفروع مثل قبول التكرار الذبح لا يؤمنون الزكوة و
 غير ذلك مما يكون الكافر مكلفا بفعل الواجب وترك المحرم وبالاقتداء في
 المنسوب والمكروه والمباح والتسامح مطلقا والثالث مكلفون بانواع
 دون الاولين والربع المنة مكلفون الكافر الاصل والنجاس مكلفون بما
 عد الجحيم ولا متناع قتالهم انفسهم **اذ اعلنت ذلك** فلهذا فروع
منها اذ ارثه الذر فغنى يوجب عليه الحمد وتجر الامام من اقامته عليه
 لمقتضى شرعا وبين رفعه الى اهل قبله لقيومه عليه بموجب شرعه واختلاف
 العامة في ذلك لاختلاف السبب الاقوال المتقدمة **ومنها** اذا اخطأ
 شيئا يوجب الكفارة على المسلم وجبت عليه وفيه جواز اخذ الامام وسره في
 معناه لهما من ماله وجهان وكلما في سقوطها لو اسلم كرهه للعموم **و**
منها اذ ارثه شيئا فانه لا يجب عليه الوفاء به مطلقا لعدم صحة التبرع
 منه من حيث اشتراطه القربة لكن يستحب له الوفاء لو اسلم **ومنها**
 اعانة المسلم على ما لا يحمل عنه كالاكل والشرب في نهار رمضان بضيافته

وغيره في القول بخلق الفروع في تحريم وجه من جهة اعتناء على الحرم ^{صالة}
 اصل الوجهان اثبات في تكليس الرخصة المحذرة والمفطرة للزوج المحرم والقيام
 وجوبا بالبيع بعد التلاوة للجمعة عن تحريم عليه للجمعة مع من لا يجب عليه والاجود
 التحريم في الجمع وعلى القول بعدم تكليفه لا يحرم **ومنها** اذا جازوا الكافر
 المقاتل من المشرك ثم اسلم فعلى تكليفه كونه كالمسلم وعلى الاضطرار لا يرد
الشك ومنها اذا غضب خمر اعز وخر واللازم من القاطع عدم
 وجوبه في الاان المختار من الوجوب مع استدارتها **ومنها** منوم
 ليس الحريم والقبس اذا كان رجلا واللازم وجوبه ايضا والظاهر عدم وجوبه
 في فلو مات الغريم في اذيقه المسلم كفيته فيه فهل ذلك لان ليس حيا
 جازا لا انظر الى تحريمه خصوصا على المسلم وجهه **المقصد الثاني**
في الكتاب والسنة وفيه ابواب الباب الاول في اللغات
مقدمة ان الكلام ونحوه كالقول والكلمة مطلقا عندنا حقيقة على اللسان
 خاصة وهو اللفظ ويطلق مجازا على النفس فهو المعنى القائم بالنفس وعند
 الاثنى عشر يطلق عليها بالاشتراك اللفظي واللفظي في الحصول في باب
 الاوامر والتمويلات في التحقيق في النفس فقط ووافق الجمهور فيه

بدر

في باب اللغات **اذاعلت ذلك** فمنه في المسئلة قوله صلى الله عليه
 فاذا كان يوم صيام احكم فلا يرتك ولا يتجمل فان امراة تامة او فائقة فليقل
 لانه صائم فقل بقوله قبله او بسا من وجهه فيذهب جماعة الى التبرك لنفسه
 بذلك فينزع فانه لا يفسد بكونه ليس الاظهار العبادية وهو يراه او يرضى
 وبما هذا التبرك على الاجرة واخره على انما يجمع على احد مع الشك لغيرته و
 على الاول يجعل القرينة مرشحة للغير المجاز وقيل بقوله ليس من جهة الحقيقة
 او لانه اقرب الى السك صاحبه عنه وفصل في الشك ان كان الصوم واجبا
 قال بسا وان كان ندبا بقلبه بعد الاول على الريا وقيل نعم وحسن الاان
 يثق بعدم الريا والتبرك في السك اوله فيها مراعاة للحقيقة **ومنها** اذا صاف
 ان لا يتكلم او لا يذكر الا بالبحر الا بالبحر بسا من وجهه في قوله ولو في الغالب
 بالكلام النفس من اهل العلم فيهم التحصيل من العرف **ومنها** ما قالوه في حد
 القية انها ذكر الشخص بذكره بشرط المقررة وهو لفظ الحديث النبوي
 وقد ذهب جماعة من المحققين انها تحصل القلب كما تحصل باللفظ وهو الحق
 اذا عقد عليه القلب وحكم عليه في غير تعيين وهو من جهة النجاسة ان
 يوافق الفاعل ولا على تحقيقه به قوله صلى الله عليه واله ان الله تعالى حرّم

بل

ومنها اذا قال باحلال الشرب الخلال ونحوه في المحسوس ونحوه الزنا
 فلا حرج عليه لان اللفظ لا يحتمل فيثبت عليه التعريف فيشترط هذا في ثبوت
 ولو قلنا اصطلاحية انما يشترط وربما احتج ثبوت مطلقا لما بين اللفظين من
 العلاقة القوية في المضادة فيكون بها راجحيا باعتبار كلاب العرب و
 قراءته في الشك في ثبوت حاله **ومنها** البيع المستبرك في الشاة
 واجيم وموزنة ان كان غضب له والاكرام على يد فليكن لان الشاة في ثبوت
 مع صدور لفظ الايجاب والقبول لا حقيقة البيع ولكن لرفع المتغلب عليه
 ثم بيعه مطلقا فيحصل العتة باعتبار الوضع والاجود عدم اعتبارها
 لقصد **ومنها** اذا باع او اعق او طلق او حلف ونحو ذلك لم ادر عدم
 ارادة المعنى من اللفظ فقط قبل من على الخلاف ان يقول فانه ان اللغات
 توقيفية لم يثبت في الدعواه وان قد اثبت اصطلاحية ودرجته **ومنها**
 اذا غلط الامام فيهم المسموم بقوله سبحانه ونحوه فاصد التبرك فقط او
 بوقوع عليه القراءة فربما يهاجم هذا القصد او كالمسحوق السام ونحو ذلك فان
 صلوته بطلان شاع كونه اصطلاحية لعدم تحقق الذكر والقرآن وعلى القول
 بانها توقيفية يحتمل ذلك ايضا نظر الى قصد خلاف العزو الصلة لان اللفظ

المسلم وانه ان يطلق بلفظ التبرك والاباح في طين التبرك والاباح في طين التبرك
 والمال وهو يتشبه بحد او بحد عاولة او بحد عاولة او بحد عاولة او بحد عاولة
 لليقين وغيره من الاخبار **قاعدة** في ان اللغات هل هي توقيفية او
 اصطلاحية على ما ذهب اليه فيمنع الاشهر وجماعة الى الاول مطلقا ومعناه ان
 الله وضعها ووفقنا عليها اسما عليها وذهب ابو القاسم الى الثاني مطلقا
 وقال ابو اسحق الاسفرائيني في اللفظ التبرك بها التبرك لاصطلاح توقيفية
 والاباح في المحصول قول اربع ان ابتداء اللغات اصطلاحية والاباح في المحصول
 وتوقف جماعته في المسئلة وذهب عبد بن سليمان في التبرك وجماعة الى ان
 اللفظ لا يحتاج الى وضع بل انما هي لما بينها وبين معانيها من المباشرة
 لان اللفظ في المحصول ومقتضى كلام الامام في النقل عن النبي في شروط
 ولكن لا بد من الوضع **اذاعلت ذلك** فمنه في فروع القاطع المستند للغير
 بهما السرو العلانية وهو الزنا في الرجل امرأة بالفساد وكان قد اصاب على حصة
 الاعلى فيمنع الواجب الف وهو يقصد به اصطلاح الفحش او الفاحش
 في الوضع امارت في وجهان سببان فيمكن القول بالبطان على القول بان
 لان الموضوع للفحش غير محفوظ والمفهوم لا يغير مقصوده في العقود والآباء

دمن

موضوع للذكر والقراءة فلا أثر للقصد المحال في شكل بانه اذا حذر في غيره الحق
بكلام الاربيين وامتنع الثواب عليه وشكل بانه لم يقصد شيئا واولا بالحقين
حلا للتعدي من غير ما جئت للتعارض ويجوز على الاصطلاح البطلان حيث لم يشر
الى الذكر وما في معناه لتعقد قصد **مسألة** القراءة التي ذكره لقراءة ابنه
مسعود في كفارة البين نصيا ثم ثلثه امام شافعي في كل منزلة منزلة من اجزاء الام لا ريبا
لا كل منهما في فرق من الاثنية والاصولية نظر المارويته والافتاء انه ان التزك
لم ينفكها جزا والقران لا يثبت بالاحاد وفعله على ذلك وجوب التمتع في كفارة
البين وعدمه وهذا الحكم عندنا ثابت في غير القراءة وانما نظره الفاعل في حكم من
القراءة **قاعدة ١٩** اطلاق المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول باعتبار
الحال حقيقة بلا نزاع واطلاقا باعتبار المستقبل لقوله تعالى انكم ميت وانهم ميتون
بما قطعنا واعتنا بالماضي وما يصح ما يصحها عندنا حقيقة سواء امكنه مقارنة
كالعرب ام لم يكن كالكلام والثلث انه جاز مطلقا والثالث التفصيل الممكن
وبغيره توقف الامر على ما جاء ولم يصحح اسماء وعمل بخلاف ما ازال المطر على العمل
وصف وجوز من بعض المعنى الاولى ايضا كزيادة والفعل والاكل والرب
فان طرأ من الموجودات ما يناقضه او يضاده كالتواضع مع البياض والقيام مع

القول

النعوذ فانه يكون من جازا اتفاقا على ما ذكره في الحصول وغيره وهذا كما اذا كان
المشتق محمداً عليه كقولك زيد مشركا وقوله لا وشك في ان كان محمداً عليه كقوله
تعالى الرزية واقرله فاجده واواس رق والسارق فاقطعوا وافتوا المشركين
ونحوه فانه حقيقة مطلقا سواء كان الحال ام لم يكن واستدل عليه بانه لو لم يكن
لانتفع الاستدلال بالتخصص ان يفتى في ثلثه لانتفاعها مستقبلا باعتبار زمن
الخطاب عندنا انزال الآية والاصل عدم التجوز ولا قبل بانتفاع الاستدلال **اذا**
على ذلك فينتفع عليه مسائل **ومنها** لو قال انما مقر يا عبد الله ليست
منك الخانة يكون اقرار بخلاف ما لو قال انما مقر ولم يقل به فانه لا يكون اقرارا
وان لم يلقه بالغير مع لاق المضارع مشترك بين الحال والاستقبال **ومنها**
لو قال وقفت على سكان موضع كذا فغاب بعضهم مع ولم مع راره ولا
استبدل دارا فانه حقه لا يسطر ولا فرق بين غيبته حال الوقف وبعده
مع احتمال البطلان من نظر الى العرف **ومنها** اذا قال الكافر انا
مسلم هل يحكم بسلامه ان تعقد حقيقة جده حقيقة في الحال المحل عليه به
ويحتمل عدم الحكم مطلقا لاحتمال ان يسترد فيه الذم عليه اسلاما **ومنها**
لو عرك على القضاء فقال امرأة العاصم طالق مع قصد طلاق زوجته ففي

وقوعه الطلاق عليه وجهان من وجوبه القطع بالوقوع نظر الى حقبة الاطلاق
مضافا الى القصد وفيه ايضا افاقة الظاهر مقام القيمة وهو صحيح وان
قل لونه **ومنها** اذا قالت وقفت على حفاظ القرآن ففي دخولها كان
حفاظا ونسبة البناء على ما ذكره وغيره عدم دخولها نظر الى العرف ايضا **و**
منها كراية المحدث تحت الشجرة المثمرة فان الكراية لا تحتقر زمان التمثيل
بيد ان زالت وفي ثبوته المالم يشيخ بجمع قولها لها وجهان منها ما كونه
الاطلاق بما لا عرفت دلالة العرف على ارادة المثمرة بالصلاحية و
القوة القريبة من الفعل **قاعدة ٢٠** في جواز اقامة كل من المترافين مقام
الاجرم مع ان يثبت النطق باصداقة تركيب يلزم ان يثبت النطق فيه
بالاخر ما ليس احد الجواز مطلقا نظر الى ان المقصود من اللفظ انه هو المعنى
وهو حاصل وهو ان يثبت عدمه مطلقا لان صحة الضم فيكون على عوارض اللفظ
الذي يثبت ان يقول مررت بصاحب زيد ولا يصح من زيد وان كانت مرادفه
لصاحب وكما يقول بهاتين بمعنى بعد ولا يقع فاعله ضمير انفسه ولا طارها
بعدا فلا يقول ما بهيات الا يزيد ولا يزيد ما بهيات الا هو ويصح ذلك مع
بعدا ثالث الجواز مع لغة واحدة وفي لغات مختلفة صدرا من اختلاف

القول

اللغات ولا تاحصر اللغتين بالنسبة الى الاخر من ههنا فلا يفتى الى
المستعمل **اذا علمت ذلك** في فروع القاعدة كسمية الاحرام وقد
اختلف المسلمون في جواز لغة العربية اختيارا لذلك وعندنا ان العربية
شعبية للتابع وكذا لغة عربية او ترجم لم يصح ايضا لما ذكره ولو تعذرت
ومناق الوقت ترجمها بآيات ومنه اللغات غير ترجم على الاقوام ويمكن
اذا راجع في القاعدة وكذا تبين العربية في العقود اللازمة عندنا افا الجاز
فيصحب بالغة اتفقت **ومنها** روايت المحدث بالمعنى للعرف وفيها
اصحها الجواز وهو منصوص عندنا لا يحتاج الى رد له القاعدة **ومنها**
قوله صلوات الله على من اتى الهدى في قوله لا اله الا الله مقتضاه تعيين هذا
اللفظ لكنه في بعضهم انه يقوم مقامها ما دل عليه كقوله لا اله الا الله او ما عدا
الله ولا اله الا الله او الباري او لا اله الا الله او لا اله الا الله او لا اله الا الله
الا اله وكذا لو قال لا اله الا الله العزيز او العليم او الحكيم او الكريم او العاكس
ولو قال الحمد لله القوم رسول الله وكقوله في هذا بخلاف ما لو قال في الشبهة
الله صلوات الله عليه فانه لا يكتفي بالتابع وقوله صلوات الله عليه والصلوات كما يتوجه
اصلة **قاعدة ٢١** اذا اشنع الجمع بين ملوك المشرك لم يجز استعمالها فيها

قطعا وذلك استعمال لفظ الفعل في الامر بالشيء والتمديد عليه اذا جعلناه
شكاً بينهما لان الامر يقتضيه التخصيص والتمديد يقتضيه التكرار وان لم يتبع الجمع
فلم يكن استعماله فيها قبل ثم ذهب اليه المنظر والشافعي وابنه اوجب منع
التمديد في قول لا سلقا وقيل منع في اللفظ المفرد ويجوز في التثنية والجمع
لتمدده وقيل في الاثبات وروى الشيخ لان السلب يقتضي العموم فتعدوه
بجلا في الاثبات وتوقف جماعته واستند المجوز مطلقا الى الوقوع في مثل
قوله تعالى ان الله وما كلمه بصلوات وان يسلط في السموات الاب مع انه قابل
للتأويل والمنع الى التثنية لم يوضع للجمع ابتداء كان استعماله فيه مجازية و
هذا اوله والقرينة في المثاليين قائمة على تقدير الجواز فيلزم بحسب حمل اللفظ
على ما يصلح له من المتأخر عدم قيام قرينة عليها وعلى احد القولان للفريق الاول
وبالاعتناء في الفعل عندنا وجب حمل اللفظ على حقيقة ومجازة ايضا وعلى
القوم بالمنع لا يحمل على احدها ولا عليها الا بقرينة وبدونها يكون الدليل محتملا
اذ تقر ذلك فمنه في موضع المسئلة اذا قال لغربه انت تعلم ان العبد الذي
في يد خزانة كذا بقرينة لا تعرف بعد ولو لم يكن حراً لم يكن المقول له عالما
بجزيته ولو قال انت تطلق اذ حراً لم يكن بقرينة لا فيكون مخطئاً في ظنه فلو قال

انما

انت ترأى الحق وعدمه لان الرؤية مشتركة بين العلم والظن والاشارة
عدم الوقوع ان لم يقترن بالعلم لقيام الاحتمال فتستحب **القرينة ومنها**
شكاً في حقيقته بمعنى ان لا يثبت في قولنا انما اخباراً عن افعاله يوسف علم
ونزوه فبمعنى ان لا يثبت في قولنا انما اخباراً عن افعاله يوسف علم
ويستحب تصويره في رجل وكله في بيع مع سلقه فطاب احد صاحبه بهذا
اللفظ محتمل ان يكون لقصد التثنية وان يكون لقصد البيع فتعريف التثنية و
بدونها يشك ويثبت عليه عدم الحكم باحد هذان فرعاً على الشق الاول
فرقمه المشترك وهو انما يقع بين معنيين ويخرج عن التثنية **ومنها**
اذا قال السيد لعبد ان رايت عينا فانت حر على وجه التثنية فانه يقتضي
بإزالة من العيون ولا يشرط رؤية الجمع بناء على عدم حملها على جميع معانيها وعلى
وجوب الحمل على عدم انعقاد بدون رؤية الجمع بناء على عدم حملها على جميع معانيها وعلى
القرينة انما اراد بعضها او صرفت على بعض تعني الحكم بوجه او بوجه **ومنها**
اذا وقف على المولى وله مولى من عده ومولى من غيره فله على عده ما يقف
اليها وكذلك على القول بجمع الجميع وعلى عدم حمل العلم بالمصرف
الامع في قرينة على ارادة احدها اوها محتمل صرفاً الى المولى لا على القرينة

مكافاتهم ولا الاسفل القرينة احتياجهما غالباً **ومنها** قولهم ان الكتابة لا
تستحب الا في عذر كسب وامانة لقوله تعالى وكانوا هم ان علمهم في خبر اذ اخبر
يطلق على العمل الصالح لقوله تعالى ليعلم فعال نزه خبايره وعلى المال لقوله
تعالى ولما حب الخبز يدر وقوله تعالى ان ترك خيراً فعمله على معنيين يحمل
عليها وعلى عدم حمل الكفاءة باحدها لصدق الخبر بعد الاقرار واعتبارها
مع التفسير بهما عندنا في صحة الخبر على عده عندنا **ومنها**
ان الشفق يطلق على الاحمر والاصفر وقد وردت في قوله عليه واله صلوات الله
حرفاً في الشفق فان كان الشفق مشتركاً وجماعاً عليه لم يخل بالاشتراك وان كان
متواطئاً فقد دخلت عداً وهو للعموم على احد القولين في سببه فحمل عليها
ايضا وعلى الكفاءة باحدها او عدم افادة العموم كسب بالاحمر والاصفر عندنا
ذلك لوروده منفرداً في اخبار كثيرة ويدل عليه ايضا عندنا قوله صلى الله
عليه واله وقت المغرب لم تسقط نور الشفق فان انوار الشفق انما هي المنفعة
هو النوران وروى لفاء ايضا وهو بمعناه وما يد لاسر على انما المراد هو
الامر **ومنها** قوله تعالى وتبين على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
فقد قيل انما هو المستطيع بنفسه وغيره وهو المعصوب اذا وجد حج عنه ووجه

نادر

تموله لهما مع ان اقامة فعل الغير مقام فعل الشخص مجاز مستحب في الغالب الالبية و
للتقاء فيها شدة او جرحاً من المصدر وهو محج مضاف الى المفعول وفيه هو
الفاعل والتقدير ان الحج المستطيع البيت والتثنية كذلك لان من شرطية و
جزاءه محذوف والتقدير ومن استطاع اليه سبيلا فليفعه والتثنية ان من قبل
من الناس على ان قبل بعض من كل في التثنية وعلى المستطيع من الناس حج البيت
فعله الاول يكون محتمل على الامر في جميعا بين الحقيقة والمجاز وعلى التثنية والتثنية
لكن حج جميعا بينهما لان قول حج البيت صادق على الحج بنفسه وبغيره والاول ان
تثنية له ما في جهة العموم لا الاشتراك مع ان عندنا من صحيح على عليه السلام
انما من شئنا لم يحج وقد حج عن نفسه ان يستنيب رجلاً يحج عنه وروى على الامر
الاول ان المعصية تقيد بوجهه على الناس ان الحج المستطيع يلزم تأني جميع الناس
اذا تخلف مستطيع عن الحج وهو فاسد وفيه من جهة اللفظ ان الاثبات بالفاعل
بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ فخر قبل الزمورة فلا يلحق بالقرآن
باب الثاني في الحقيقة والمجاز حقيقة هو اللفظ المستعمل في ما وضع له
والجواز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له النسبة بينهما ونسبة العلاقة
وهي انواع كثيرة والمشهورة منها اثنا عشر نوعاً عارفاً ببعضهم البعض

وارجع الزيادة ومقتضى الشهور والحقيقة في انواع لغوية وعرفية وشعرية
قاعلة ان اتحد عدول الحقيقة على وجهين المجرى وان تعدد في النوع
 الواحد فهو مشترك او متواطى او مشترك وفي جميعها الجمع او البعض بالقرينة
 وبدونها بصيرتها خلاف شهور تعددت الاشارة اليه وان تعدد عدول
 بحسب الانواع المتماثلة في الحقيقة اشترعت ثم العرفية ثم اللغوية قال
 المتكلم على الحقيقة ليدل على ضرورة المجاز ثم ان اتحد فكما الحقيقة وان تعدد
 مشتركاً وقدر جمع بعض افرادها بالقرينة لمشارك الحقيقة **اذ اتحد ذلك** فخرج
 على ما ذكره فروع **منها** ما لو اتحد او صدر به بشارة مثلاً فانه يحمل على الدنيا من ذلك
 لا حقيقة بل لغوية وشعرية ان اتحد نفس وان تعدد انفرادها الاغلب في
 الاستعمال فان كان درجتها الاقتصادية على اقله ولو دل العرف على ارادة غيره
 من فئة او فئوس كما يقع في بعض البداهة والا فروع ترجع العرف **ومنها**
 ما اذا اراد باللفظ ليس حقيقة بل واجازاً كما اذا خالف مثلاً على الاكل
 واراد به المشرفان ذلك يكون لغو الاشارة عليه في شيء اما الحقيقة فلم يفرق
 اللفظ عنها واما المجاز فلان اللفظ لا اشعار له بالثبوت في اللفظ لا
 تؤثر نعم قلنا ان اللغات اصطلاحية تحتمل على ما اراد **ومنها** قوله

فان

صحة الله عليه والاصولة الابدان في الكتاب والاصولة الابطال وروا
 نجاح الأول والاصول المتكلمة في الصيام والابن لولد مع والدته ولا تزويج
 مع زوجها والمملوك مع سيته واشباه ذلك كثيرة فان في الحقيقة غير مراد
 بها لوجودها المذكور في خبر على ارادة المجاز وهو متصديك في الصحة انتفاء
 جميع الاحكام ونفي الكمال ونحوه لكن نفي الاول اقرب الى الحقيقة انتفاء
 نفي الصحة انتفاء جميع الاحكام والاولى من خلاف نفي الكمال لبقاء الحقيقة
 مع فعل التفرع الاقرب ويقع عليه التنبية على خلاف جماعة من العلماء
 في هذه المسئلة ونظائرها وتفضل له ومنه القاعدة قل من تعرض لها
 من الاصوليين في باب الحقيقة والمجاز لكنها توجد في تضاعف كلامهم
 وجهها وجه **ومنها** قوله صحة الله عليه والاصول السابقة في فصل الخلف
 او صافان المراد في المشروعية حيث لا يراد في الماهية مطلقاً لا في
 المجازات في الحقيقة ثم تنطج في لفظ التوقيف ان كان يكون في الماء
 كان مصدر اول على نفي شرعية الفعل مطلقاً في غير الثلاثة فتمت المسئلة
 بالظهور والعدو المضارعة ورفع الاجازة وبها ونحو ذلك وان كان يقع
 اليك كما قال بعض العلماء انه الصحيح واكثره لما روي من العوض المبذول

على العرفية في ذلك كقوله في اللغة الا ان يقصد غيره في جميع الفروض **ومنها**
 لو تعدد الصلوات ونحوها من الالفاظ المنقولة من لغات غير لغتنا فان الصلوة
 كانت لغتنا اسم للصلوة ثم نقلت من لغات الكركم والتجود والركوة لفظاً
 التبريد نقلت الى المال المخصوص والتقدم لفظاً الاسك ثم نقل الى
 الاسك على الوجه المخصوص فيصرف لفظه الى المعنى التبريد ونحوه
ومنها لو علق الظاهر على غير ما نوهوا كملت عما ذكره او على اخبار بعدد
 في الزمان من الحب او في البيت من الجوز في الوضع اللغوي لو فرق التفرع
 كل واحد على حدتها او عدت عدد ما تحقق في ان لا ينقص عنه ولا يزيد عليه
 تخلفت من الظاهر على التبريد لا بد من التقييد والتفريق الحقيقة لانه العرف
 عليه وفروض من الباب كثيرة وامرنا بشهر ونقص على ما ذكرناه **ولما كان**
المجاز منقلاً الى ان كثره فانتشر الى التفرع على بعضها ليكون في لغة
 الى التبريد على التبريد **الاشارة** كقوله تعالى واسئل القرية واطلاق المصداق
 على الذات كقولك رجل عدل وصوم على تقديره زراً وتقديره عدل او صام
 فان اردت المبالغة في تقديره من غير كماله قاله **ومن فروع**
 ما اذا قل لزوجة انت طلاق او الطلاق او طلق فانه يكون كالمسألة في الصحيح

على العمل فيكون الالفاظ تفرعاً وتعدد العوض على غير التماثل وتفرع اصل
 الفعل ونحو العوض على اصل الالفاظ وتفرع على تعارض الحقائق الثالث
 وبعضها في كثر **منها** ما لو خالف لا يميز بين فان البناء حقيقة
 لغوية في مباشرة وعرفاً بل يحصل ولو بغيره فيجوز العرف على اللغة و
 ويحصل بتجديد مطلقاً ومنه لو خالف التماثل ان يضرب بعدد ونحوه فتم
 بقية العرف عدم مباشرة **ومنها** لو خالف ان لا يشرب لما وضع عطش
 فانه لغة حقيقة في شرب ما اذا كان عطشاً فلو شرب وهو غير عطش لم يمت
 والعرف يقيد بغيره ما مطلقاً وغيره من الالفاظ وان ذلك مبني على لغة
 للتقابل في لفظه على التفكير في العرف الا ان يدل على شيء آخر خاص كما ذكرناه
 او بآية في الجمل على دل عليه ويخبر بالحكم تجرده وتغيره **ومنها** لو خالف
 الاطبا غايلاً او لا يميز راوية او لا يميز فان الغاية في اصل اللغة اسم الحقيقة في
 الارض والراوية اسم للمحل الذي يحمل عليه الماء والذات لما يربط على الارض
 من مطلق الحيوان كقوله في العرف نقل الاول الى الحدث المخصوص بسبب وقوعه
 غايلاً في تلك الارض فطلق اسم المحل على الحال مجازاً ثم غلب فيه حصر
 حقيقة والتماثل بالفرس والثالث نقله الى المزاولة فيختص الحكم بما دل

في الزمر

فقدنا لا يقع به كما لا يقع بغيره من الكمالات ومن اجازته بالكنة من العامة اجازة
بذلك وبما قبله من اجازته لان طالعها من الاجازة وهو فرع المصدر فالاصل
اوله بذلك ويعصف بان العقود والايقات متساوية في الشئ مع اثبتت
عن خلاف اسم الفاعل ومن ثم وقع بعض العقود بصيغة الماضى خاصة وبعضها
سردا مستقبل وبعضها بالامر مضى الى الاول لا غير ذلك **ومن السبب**
وهو نوعان احدهما اطلاق اسم السبب على السببية الممنه المهيكل بالموت
والثاني عكسه اطلاق اسم السبب على السبب وهو اطلاق اسم قايه ويعتبر به
المادى والصوره وقايه وعنه كقولهم سال الوادى وبادت فوق ابيهم فبادت
الزجاج السقال في ارادة اعصره كذا استاوبه للاربعه بغيره في التكلف قيل ومع
التعاضد فالتعاضد من التعاضد الاولين اوجه لان السبب المعبر به على السبب
المعبر به عكسه كقولهم شافته يدل على اتقاض الوضوء والانتقاض لا
يدل على البول والعلة الاخيرة وهو الغاية اولا باحوالها لانها علة في ذلك
من حيث انما يتخذها هو الداعى الى طهر العنب ومعلومه في الخارج لانها لا توجد
الاسوة **اذا تقررت ذلك** فمن فروع المسئلة ان التكميل تطلق على
العقد والوط فله الاول قوله تعالى وانكحوا الايام منكم وقوله تعالى وانكحوا ما بينكم

الاول

من التكميل وغيره ومن التكميل فان طالعها فلا تعلق له بغيره من الكمالات ومن اجازته
الاشترك بوجه بالتبني الى الجواز فوجب المصدر الكونه احدهما جازا والاشراك
العقد بسبب الوط وهو علة غايه لا غايه وان جعت حقيقة العقد وجازا
في الوط كان ذلك الجواز بباب اطلاق اسم السبب على السبب وان جعته با
لعكس في العكس والاول ارجح لما تقدم ومن عكس نظر الى اعتضاد المخرج بمجته
الغايه لم يتفرع عن ذلك ما لو حلف على التكميل ولم يتوشع فانه يحلف على العقد
لا على الوط على الاول **ومن السبب** اطلاق اسم البعض على الكل وعكسه و
في معناه الاخص مع العام **ومن فروعها** ما لو حلف ان يصوم نصف يوم ونور
جميعه فانه يبرء لانه لان ذلك مجازا اليقين يقبل المجاز بالنية كما يقبل تخصيص العا
وبعيد المطلق وغيره من الاعتبارات الصحيحة لغيره ويحتمل عدم القبح لعدم التقيد
بما تقطعه وعدم التناقض باعتداله وهو اليوم الكامل وشبهه ما لو نذر كوعا او
سجودا ونور الركعتين **ومنها** ما اذا حلف لا يشرب لدا من عسل ونور جميعه
الانتقاعات فيسرى الى جميعها لاجازة مع احتمال اختصاصه بما تقطعه كما ذكر
ومنها ما اذا اشترى الزرع الى زرعته فقال احدا كما طلق ونواها جميعا
ففي طلاقها معا وجها من نعم لان استمرار احدهما قد يشترى وهو صادق عليها

وقد وقع اطلاق عليه ونواها فمتعين وقوعه لان احدهما بعض من كليهما
فصل عليه مع التثنية والانتقاف وضع احدهما لغيره كقولنا لانت طالق نصف
طلقه ونوطه كقوله في الزمنية حيث لا نطق بذلك **ومنها**
اذا قال ان شرا من يضره فانه يضره ارجح ما يشاء فبذلك لان اطلاق الرقية على
الجملة مجاز يشوبه ويرى بان حقيقة وشبهها الراس والوجه ويحتمل عدم الميزه
لان الرقية حقيقة العضو الخاص وهو لا يفسد الا لزام منفردا ولو نذر به في الجملة
فان قال على بطلان ذلك مع تنبيهه مع اطلاق او قصد الزام الرجل فانه نظر ولا
عدم الانتقاد **ومن السبب** الجاورة كاخلاق اسم المحل على ان كراهية على الاله الجدد
التي يحل فيها الماء مع انه لغز اخوان المحل عليه وشبهه الغايط وقد تقدم ومن
وقوعه اذ قال احل على الجاورة والى باليه مسورة فانه لا يصح لان المسورة اسم
للغرض اذا اريد المبيت ففتح حيد وهو موزونهم الا على الاعلى والاسفل لا
ويشكل مع قصد المبيت فان التثنية مثل ذلك كافيته ولا عبرة باللفظ و
انما يقع الاشكال مع الاطلاق والاقوم القصة مطلقا ما لم يقصد خلافه لئلا
علما القصة مع ان بعض أهل اللغة يجوز اطلاق الامر من غير الامر من غايته
مع التثنية من غير قبح لفظ الجاورة المذكورة ويوشك **مسئلة**

اذا غلب

المكره من شره

الاضطرار فيها بالضرورة بل المفهوم الموافق على الاضطرار فيها بالماء ولو اذن
ابتداء في البيع بها فيفتح العترة التي اده حيث يدل عليها بهذا المفهوم
والوجه المنع جشدا ان اللفظ المنطوق به وقع لا يعترا عا وهو الاصل
في استفادة المفهوم فاذا قلنا الاصل في اللفظ بطريق الاول **مسئلة**
ولانه الاثران مجتمعة في المورد وان لم يكن من قبيل المفاهيم وذلك مثل ان
يتوقف دلالة اللفظ على المعنى على آخر كقولنا اعتق عبدك عن فانه يستلزم
سؤال تملكه حرا اذا اعتقد ما دخل في ملكه لان العتق لا يكون الا في مملوك
ومع فمع المسئلة اذا قلنا لربك في الدنيا ومنه الاخر فيقول برأيه فيها
لان البراءة في الاخر تابعة للبراءة في الدنيا ويلزم من وجودها في الدنيا وجودها
في الاخر لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ويحتمل العكس لانه لما لم يرد
في الاخر فقد انقضى اللازم ويلزم من عدم اللازم عدم الملزوم وما تخلف فيه
اعتبار الدلالة الاترادية دخول ما يتاونه المبيع بالالتزام فانه لا يندرج في المبيع
عند الاطلاق كالمواضع السقف فانه لا يصلح ان يحاط به من اهل عليه بالالتزام
وموارد كثر في تصانيف الفقهاء **قاعدة** ذهب جماعة من الاصوليين
الى ان مفهوم الصفه والشرط لا يراد لان على نفي الحكم عند انتفاء الصفه

(الاضطرار)

والشرط وقيل ليس بغير فصل آخر في جعل مفهوم الشرط محجورا عن الصفه
ولان في فهمها من الشرط والاشياء ولا اشكال في انها في مثل الوقت
والوصايا والتدوير والامان كما اذا قل وقتت هذا على اولاد الفقير
او اذا كانوا فقرا ونحو ذلك في انما يظهر الفايده في مواضع يتفرع عن المتك
ومنها قوله اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل خطا وقوله الصاع او اذ بلغ الماء قدر
كلمة خمسة شرطا في جعل مفهوم الشرط يدل على تجسس منه في جعله في الملقاة لانه في
الشرع اذا اختلف في تجسس الماء مطلقا بالتغير بالجملة فيكون في جعله القليل
بعدم انفعال القليل كاستلزامه عقيل على من يتجسس بالجار كقول الاثر فانه
شأنه ولا يفر من حيث العموم او الاطلاق وما ادرى بعض الفقهاء اجماع
الاصوليين على جعل مفهوم الشرط في هذا الخبر وان تفرع في غيره وعلى القول
بعدم العمل بمفهوم الشرط مطلقا في عموم قوله خلق الله الماء طهورا
لم يستلزم الا انه لو لم يرد او طهر او تحم على الاول يجب اجماع بيننا بتقدير
ما اطلق من ايقينه ان بق **ومنها** قوله ليس لعرق ظلم الحق بالاشياء
على الحقيقة او الوصف على الاسناد والمجاز فانه في مفهوم وصفه ان
عرق غير الظالم له حق وعليه يتفرع حكم ما لو رجع او عرس المفاسد في الار

الاضطرار فيها بالضرورة بل المفهوم الموافق على الاضطرار فيها بالماء ولو اذن ابتداء في البيع بها فيفتح العترة التي اده حيث يدل عليها بهذا المفهوم والوجه المنع جشدا ان اللفظ المنطوق به وقع لا يعترا عا وهو الاصل في استفادة المفهوم فاذا قلنا الاصل في اللفظ بطريق الاول

الاضطرار فيها بالضرورة بل المفهوم الموافق على الاضطرار فيها بالماء ولو اذن
ابتداء في البيع بها فيفتح العترة التي اده حيث يدل عليها بهذا المفهوم
والوجه المنع جشدا ان اللفظ المنطوق به وقع لا يعترا عا وهو الاصل
في استفادة المفهوم فاذا قلنا الاصل في اللفظ بطريق الاول **مسئلة**
ولانه الاثران مجتمعة في المورد وان لم يكن من قبيل المفاهيم وذلك مثل ان
يتوقف دلالة اللفظ على المعنى على آخر كقولنا اعتق عبدك عن فانه يستلزم
سؤال تملكه حرا اذا اعتقد ما دخل في ملكه لان العتق لا يكون الا في مملوك
ومع فمع المسئلة اذا قلنا لربك في الدنيا ومنه الاخر فيقول برأيه فيها
لان البراءة في الاخر تابعة للبراءة في الدنيا ويلزم من وجودها في الدنيا وجودها
في الاخر لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ويحتمل العكس لانه لما لم يرد
في الاخر فقد انقضى اللازم ويلزم من عدم اللازم عدم الملزوم وما تخلف فيه
اعتبار الدلالة الاترادية دخول ما يتاونه المبيع بالالتزام فانه لا يندرج في المبيع
عند الاطلاق كالمواضع السقف فانه لا يصلح ان يحاط به من اهل عليه بالالتزام
وموارد كثر في تصانيف الفقهاء **قاعدة** ذهب جماعة من الاصوليين
الى ان مفهوم الصفه والشرط لا يراد لان على نفي الحكم عند انتفاء الصفه

(الاضطرار)

الاضطرار فيها بالضرورة بل المفهوم الموافق على الاضطرار فيها بالماء ولو اذن
ابتداء في البيع بها فيفتح العترة التي اده حيث يدل عليها بهذا المفهوم
والوجه المنع جشدا ان اللفظ المنطوق به وقع لا يعترا عا وهو الاصل
في استفادة المفهوم فاذا قلنا الاصل في اللفظ بطريق الاول **مسئلة**
ولانه الاثران مجتمعة في المورد وان لم يكن من قبيل المفاهيم وذلك مثل ان
يتوقف دلالة اللفظ على المعنى على آخر كقولنا اعتق عبدك عن فانه يستلزم
سؤال تملكه حرا اذا اعتقد ما دخل في ملكه لان العتق لا يكون الا في مملوك
ومع فمع المسئلة اذا قلنا لربك في الدنيا ومنه الاخر فيقول برأيه فيها
لان البراءة في الاخر تابعة للبراءة في الدنيا ويلزم من وجودها في الدنيا وجودها
في الاخر لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ويحتمل العكس لانه لما لم يرد
في الاخر فقد انقضى اللازم ويلزم من عدم اللازم عدم الملزوم وما تخلف فيه
اعتبار الدلالة الاترادية دخول ما يتاونه المبيع بالالتزام فانه لا يندرج في المبيع
عند الاطلاق كالمواضع السقف فانه لا يصلح ان يحاط به من اهل عليه بالالتزام
وموارد كثر في تصانيف الفقهاء **قاعدة** ذهب جماعة من الاصوليين
الى ان مفهوم الصفه والشرط لا يراد لان على نفي الحكم عند انتفاء الصفه

الاضطرار فيها بالضرورة بل المفهوم الموافق على الاضطرار فيها بالماء ولو اذن ابتداء في البيع بها فيفتح العترة التي اده حيث يدل عليها بهذا المفهوم والوجه المنع جشدا ان اللفظ المنطوق به وقع لا يعترا عا وهو الاصل في استفادة المفهوم فاذا قلنا الاصل في اللفظ بطريق الاول

قالوا وليس يجب القضاء بالماضي المعاقبة بغيره بل يجب على غيره بطريق
اول لان ما يملخص للعبادة من باب اصطلاحه وتقريبه فان الملوكة لا تفر
كل احد بغيرها وهذا البحث على تقدير انحصار الدلالة فيكون متفاد
عندنا في نصوص اخرى **قاعدة** مفهوم العدد حجة عند جماعة من المتأخرين
لان لما نزل قوله تعالى ان تتعفف عنهم سعيهم مرة فانه يعفوا عنهم قال التبرسي
وانه لا يزيد على السبعين ونهت المحققون الى انه ليس بحجة مطلقا الا
بدليل منفصل كما اذا كان العدد على عدم اعرافه يدل على استماع ذلك
الامر في الزيادة ايضا لوجود العدة على ثبوتها في النقص لانها متماثل
القائمين وكذا اذا لم يكن علة ولكن احد العددين داخل في العدد المذكور
زايدا كان كالحكم بالخط فان تحريم جلد المائة مثلا يدل عليه في المائتين و
مدل في النقص لانه اثبات ولا على نفوقا قصا كالحكم بالحبس العدد اذ
اواباحه فان زيد على ذلك في النقص ولا دلالة فيه على الزيادة **قاعدة**
ذلك فلسفة في فروع منها اذ قال ابو ثوبان لم يسمع عن الزيادة في
بكرتهم وفيه وصلة الى الصبح كما لو نهى عن الزيادة وهو الموافق لقاعدة كونه
المفهوم المذكور حجة ويقوم هذا القول مع دلالة القرينة على ارادة المالك

الانقضاء

الانقضاء على العدد المذكور للموافق بالمتسلسل انما هو مطلقا لا مطلقا
شرعا ونحو ذلك ومع انقضاءها يخرج عن القولين ويخرج الجواز لضعف القول
الاول **منها** لو قال تزوجت امرأة عطينة فانه القافضة على كونهما فردا
فانه يقع الصدا على القول السابق وعدم الوقوع من اضعف من السابق
لان من اعطى مائة وورثها يصدق انه اعطى مائة بخلاف من باع مائة وورثها
يتفرع على ما سبق بالوقوع بع ثوبان ولا بعدا كثر من مائة لم يسمع بانها مائة وبيع
بها وبادونها لم ينقص عن ثلث الثلث لوقوع مائة ولا ثوبان مائة وخمسين
ليسمع مائة وخمسين ولا ياراد عليها في الاصح ويجوز بآراء من ذلك ما لم ينقص
عن مائة **منها** اذا قال اوصلت لزيد مائة درهم ثم قال اوصلت لزيد مائة
فوجها من احوالها ليس له الا خمسة ولا يجمع بينهما كالعكس فلو وصرت لزيد
ثم اوصلت مائة فليس له الا الموصرين اضر وهو المائة والوجه الثاني ان له مائة
وخمسون ويجوز بينهما كالعكس فلو وصرت لزيد مائة وخمسون وهو ضعيف وهذا
في كل عقد يجوز تقيده كما اذا قال من رزقني عشرة درهم قال قبل العمل فاحسنه
قاعدة مفهوم الزمان والمكان حجة عند جماعة ومردود عند المحققين في
فروعها اذا قال لو كملت ففعل فلان قال افعله هذا اليوم او في هذا المكان

فمقتضى العمل بالمفهومين ان يكون مفعلا في اداء ذلك **منها** اذا اوعى عشرة
فاجاب بان لا يترتب تسليم المال هذا اليوم ففعل لا يجعل مقرا لان الاقرار لا يثبت
بالمفهوم ويخرج عن القابل للزوم لان مقتضاه لزوم في غيره فيكون اقرارا
بالمؤجل ويخرج عنه لزوم حاله لم يقبل اقراره بالاجل كما هو المشهور **منها**
اذا قال بعد يوم كذا او في مكان كذا ففعل لو كمل فان العقد لا يصح وكذا نحوه
من العقود والايقات ولحق ان التقييد في الوكالة ونحوها تابع للفظ ويختص
بما يقيد لا يخرج من المفهوم وعنه ثم لم يخرج من مفهوم في اقتضاء الوكالة
والوقت ونحوها بما يقيد وصفا وشرطا وزمانا ومكانا وغيرها **قاعدة** مفهوم
اللقب يرتبط بالحكم بالاسم طلبا كان ام خيرا ليس بحجة عند الجمهور فاذا قال قابل
اكرم زيد او قام زيدا وبعثتك هذا الجهد فلا يدل اللفظ القاصر من مفهوم
على نفوق ذلك في غيره بل يكون مستكوتا عنه وان كان متفيا بالاصل لا للودل على
ذلك لزم ان يكون قول القابل حجة رسول الله والاعلى نفوقا في غيره من قول
وكهله وذهب الفقهاء والشيعة من ان في جملة من لم يدر بعض
المالكية الى انه حجة لان التخصيص لا بد من فائدة **قاعدة** ذلك
فروع المستثناة ما اذا وكل جماعة بيع او تزوج ونحوه ثم حصص واحدا

الانقضاء

بالاذن فانه لا يكون جوعا عن غيره بحدوده الا ان تدل القرينة على ما جرت عليه **منها**
اذا وصرت لزيد ثم قال اوصلت له مائة وقال بعضهم لا يكون جوعا عن
الوصية الاولى بل يترك بينهما بناء على القاعدة فانه خص الاسم بالثاني فلا
يدل على نفوق عن الاول والاقرانه رجوع الى المفهوم منه عرفا ولا اشكال
لوضوح بارادة التذكير او الرجوع **قاعدة** الحكم المعلق على اسم كيف فيه الا
على ما يحقق معنى اقل مراتبه وقيل لا بد من خبره احتياطا ومنه فروعها اذا سلم
اليه في شرعي ان يسلط في البلد الفلاني وشبهه فانه كيفية تسليمه في اول جزء
من البلد لان الظرفية قد تحقق ولا يجب عليه ان يوصل الى منزله ولا اخر
البلد **منها** ما لو سلم او اوجل البيع او مال الاجارة ونحوها الى جاد او بيع فانه
يحمل على اقرانها الصديق الاسم على الاول ويشد له التمسك بغيره من ايام البيع
وفرق بعض الاصحاب بين الامر في فعل الاطلاق في الثاني على الاول وروى الاول
استنادا الى دلالة العرف وقد يشكل الحكم فيها معا بانه يعتبر علمها بالاجل على وجه
لا يحتمل الزيادة والنقصان قبل العقد لانه قد صدقها لما اقبل مضبوطا فلا كيف
تتوثر شرعا مع جهلها او احدها كما لو اقبل على التبر ونحوه وبها اوحدها للاعتناء
فانه لا كيف في حجة باسكان الرجوع فيه الى التمسك او غيره وبكسر الفرق بان الخط

اذ اول على شتر مشترك او على بعض الوجوه بحيث يكتم الرجوع عند التراجع
 للمفهوم لا لفظي وكذا لو استبعد عنه من العرف ونحوه بخلاف الابدال
 اللفظي ومعناه عليه وفيه نظر ومن ثم ذهب بعضهم الى عدم جواز التباين
 بذلك من دون التباين حيث يكون معلوما بينهما ولو وجه آخر وجبه **ومنها**
 ما ورد من كراهية تعليم الاطفال وعلق الشعر على يد النخبة اذ دخل عند شتر
 ذراعيه فلو اراد النخبة بعد انهم التزم في شتر النهر الى امرهم ان يزل يديهم
 الاول يخرج عن القاعدة وتجزؤا الى الكراهية بديج واحد ونحوه لصدق
 الاسم **ومنها** اذ اطلق المحاميل فولدت نواحين فان عدتها تنقصه لوضع
 الاول على الاول وبأنه على التباين المستند موضع خلاف وما كانا على
 القولين والآخر توقف انقصتها على وضع الجميع لتعلق اجسامهم في الاربعين
 مما يستلزم ولا تحقق وضع العمل المصنف اليه من الاوضاع للجمع ولأن الغرض من العمل
 استبراء الرحم من الحمل لا تحقيق برونه وهذا دليلان مرجح **ومنها** ما لو نعت
 القوم في يوم تلد امراته فولدت نواحين كمن واحد في يوم نفق وجوب
 الاول او الثاني في الوجهان واقواها الاول وقس عليه نظائر ذلك

انظر

وفيه فصل **الاول** في الاوامر **مقدمة** لفظ الامر وتفرق منه كما مر في
 كذا وقول الشيخ امرنا وامر رسول الله صلى الله عليه وآله في القول الدال بالوضع
 على طلب الفعل للطلب بالاشارة والقرينة المفهومة لا يكون امر حقيقة واخر
 بالوضع عن قول القائل اوجب عليك او اناط اليه منك وان تركته عا
 فان خبر الامر وليس بامر ودخل في اطلاق الطلب الايجاب والندب بخلاف
 صيغة الفعل فانها حقيقة في الايجاب خاصة كما مر في فقهنا لذلك وربما اشبه على
 كثير وجب ما ذكر في في الامر في في النهر واشترط بعضهم مع ذلك العلويان
 يكون الطالب على مرتبة والمطلوب منه واحزون الاستعلاء وهو الغلبة
 ورفع القوت ونحوها وان شجع الامر منه معا وقيل ان الامر مشترك بين
 القول والفعل ومن قوله تعالى واما امرنا الا واحدة **قاعدة ٣١** الامور
 كان بلفظ الفعل كما ترك او اسكت او اسلم الفعل كترال وصدره المضارع المقول
 باللام كقوله تعالى واما امرنا الا واحدة **قاعدة ٣١** الامور
 على خلافه وفي المسئلة مذاب كثيرة هذا احد النسخ التي حقه في النسخ و
 الثالث في الاباحة والرابع ان مشترك بين الوجوب والندب والخامس
 مشترك بين يمينه وبين الارشاد والسادس ان حقيقة القدرة المشتركة بين

الوجوب والندب وهو الطلب وان كان حقيقة على الوجوب والندب
 ولكن لم يعمد الى ذلك والى ان مشترك بين الوجوب والندب والاباحة و
 التاسع ان مشترك بين التثنية المذكورة بالاشراك المعنوي وهو الاذن و
 العاشر ان مشترك بين خمسة وهي التثنية والاشارة والتهديد و
 الحادي عشر ان مشترك بين خمسة الاحكام وهي الوجوب والندب والكراهية و
 التحريم والاباحة والثاني عشرة موضوع لواحد من هذه الخمسة والاعلى الثاني عشر
 ان مشترك بين خمسة اشياء الوجوب والندب والتهديد والتجرب والاباحة والتكليف
 والاربع عشر ان امراته تقا للوجوب وامر رسول الله بالندب واذا اخذت هذه
 مع الاقوال الثلثة المعروفة على القول الاول وهو الوجوب يلخص منها
 سبعة عشر **قولا اذا تفرقت** فروع القاعدة في اول الاحكام من
 الكتاب والسنة اكثر من ان تحصر ومن فروعها في الفروع ما لو قال لا يجيب
 عليه طاعة كعبه افعلى كذا ولم يصح ما يقتضيه الامر المحتمل للفظ
 في وجوب ذلك عليه **قاعدة** اذ افترضا على ان الامر للوجوب
 فورد بعد التحريم فالصحيح انه يحل ايضا على الوجوب لان الامر يفيد و
 امره لا يندفع وقيل على الاباحة وقيل للاستحباب ومن فروع القاعدة

انظر

ما اذا تفرقت فيحتاج امراته فانه ينظر اليها لقوله تعالى انظر اليه من الحديث ولكن على وجه
 ذلك ويصح وجهان يبين على ذكرنا الوجوب فيفترضا على وجهين **ومنها**
 الامر بالكتابة في قوله تعالى كما تسمونه فانه وورد بعد التحريم على ما ذكره بعضهم من حيث
 ان الكناية تبيح في التحريم بالادوية مستغنى في فعل الامر على استحباب او الاباحة
 الوجهان **قاعدة ٣٢** اذ ورد الامر بشرط متعلق بالامر وكان عند المأمور
 ونوع محله على الاثنان به فلا يحل ذلك الامر على الوجوب لان المقصود من الاجابة
 انها لو احس على طلب الفعل والحرص على عدم الاخلال به والوانع التردد
 كيفية في تخيل ذلك كما ذكره بعض الاصوليين ومن فروع ذلك عدم ايجاب
 التحكيم على القادر فان قوله يا سفيان الشاب من استطاع عليكم الباء فيتم
 وان كان باطلا فينقض الاجاب كما قال بداد والظاهر كذلك فان ذلك
 لما ذكرناه **قاعدة ٣٣** الامر بالامانة كقوله لزيد عروا ببيع هذه السلعة لا يكون
 امرنا للثلاث وهو وجهان على الخبر ووجه ببيع بعضهم لانه امر لها ومنه
 فروع القاعدة ما لو تصرف الثالث قبل ان يتم التمسك به فغده تصرفه ام لا فغده
 المختار لا ينقض الابدان في في العلويين فان لم يقبل الموكل الاول جعله
 عنك فان التمسك يكون وكذا عن المالك الموكل على الصريح وقول وكفى من

انظر

انظر

البحر صفة اذا اذنت فاقصع بالالف والماء وصل على البحر صفة كما ذكرته او
ذكرنا في الاذان او غيره وما على حال الامر على الوجوب ولكن الامر ان يبق
بالافصح للتدرب واختلاف الحكمين بغيره فيشكل ان لم يكن الاول في نفسه على
استحباب الشئ واعلم ان محل الخلاف اذا كان فعل الشئ فواقع على الاول
فاما اذا وقع الشئ في غير محله فان تكراره يوجب تكرار الحكم كقول من دخل دار
فدورهم فاذا وصل دارهم دارا اخر راسخا ودرهمين استعدوا الفعل على وجه
لا يحتمل الاتحاد **قاعدة** مستقلة ان الامر المطلق بقيد التكرار فيا يفيد
الغور ايضا وان لم يقل به لم يل على غور ولا على سراح بل على طلب الفعل في
على التكرار وقيل بقيد الغور وقيل بالترفع وقيل بشرك بينهما لا يدل على احدهما
الا بقرينة فان باور عدمه مثلا **اذا علمت ذلك** فرفع القاعه اذا
قال الشخص بعينه الساعه فقبضتها الشخص واخرى معها مع القدرة عليه
فعلقت في المشهور الا ان عليه وعلى الغور في نفسه التقدير واعلم انه يخرج عن
ذلك جمل من الامور وجبت على الغور بل من خارج **منها** وقع الزكوة ونحوه
والتي هي عند المطالبة لان المقصود من شرعية الزكوة والخمس سدور القبول و
سنة الهاشمية في غير ما جازها اضرارهم لا يستامع تعلق اطاعهم بوجوبه في

الزكاة

الزكاة تأخر شهر او شهرين للزيادة الفجر من خمس خيرة في المكاسب انما هو
احتمال للتقيد في حكم الدين مع المطالبة كونها لا يعلم فيجب المبادرة الى وفائه او
اعلام مستحبه بما حال وفي معناه الامانة التي لا يلزم بها طلبة **منها** الامور
والتي هي عند المطالبة لان تأخره كالقيد على المعصية **ومنها** الحكم بين الخصوم لان التقيد
منها ما لم يجزى كقوله لا يلزم الا بالامر بالمعروف **ومنها** اقامة الحدود والتقديرات
لان تأخرها تقيد الزجر عن الخسار المترتبة عليها وفي بعض الاجاز ليس
في الحدود ونظرة اللهم الا ان بعض ما يوجب التأخير كخوف الهلاك والتأخر في
اوبره ونحوها حيث لا يكون العقيد اطلاق النفس **منها** اجها ذلكا كقوله
المحب في سنة قال البغاة **ومنها** الحج عينا له لانه الاجاز عليه لان التقيد
كالقيد في جوارح ورض العارض او تأخره من سنة السنة والاسلام فيها
منه العوارض كشكوك في العارض به على النفس **منها** الكفارات عند بعض
احكامها بحجة بانها كالقوة الواجبة على الغور من العاص **منها** رد السلام
لغاة التقيد في قوله تعالى تحيوا باحسن **منها** لان المسلم توقعه
في الحال فتأخره اضرار به **ومنها** الامور التي لا يلفظ ولا فائدها يجب على
الغور جزم به جماعة ولا ان طلبة انما يطلبها غالب عقيب الصياح فيخبره

يعتد الغرض منه ولكنه لا يخرج بالاحتمال بالغورية عن الوجوب وان لم يكن غيره
ومنها اداء صلوة الزلزلة فانه واجب ايضا عند السبب على الغور على
المشهور بين اصحابه ولو اختلف بها بقيت اداء وان لم يكن كذلك **ومنها**
قضاء الصلوات الفاتية عند اكثر اصحاب خصوص المتقين والاعتراف
ان على الاستحباب **قاعدة** الامور الشرعية من غير مقتضى مطلقا او مقتضى
العام او ليس يدل عليه اصلا احوال وسطها وسطها وتقيها اذا اذ قال
الربيد بعده مثلا اقدمتها امران منافان للمؤبر به وهو وجود القعود الله
من قبله لانه امر نفسه وهو عدم القعود لانها تقضيان والمنافقين ه
التقيضين بالذات فاللفظ الدال على القعود دال على التهم عن عدمه او
على المنع منه بخلاف الثاني مناف له بالعرض امر بالاستسلام وهو القصد كما
قيام في المثال والاضطجاع وضابطه ان يكون من غير وجود ايضا للمبار و
مناف بالاستسلام ان القيام مثلا يستلزم عدم القعود الذي هو تقضي القعود
ولو جاز عدم القعود لاجتماع التقضيان فامتناع اجتماع التقديرتان هو
لاستماع اجتماع التقضيين لانها منافا للفظ الدال على القعود يدل على التهم
عن الاضداد الوجودية كالقيام بالاستسلام والتدبير كما يكون غافلا عنها

الزكاة

بعضهم ان المتقات بين القديرتين الصافية وهما در ومنه منافات الاول
نفسه فبقول الامر بالفعل هو التهم عن مقتضى اذا قال مثلا تحيوا لا تكون
واقفا يكونه امر او نهيا باعتبار من كاتفا في ثلاث الواجب بالقرب
والبعدا القبة المشيئين وقيل بوجوه ولكن يدل عليه بالانتم لان الامر
دال على المنع من تركه ومنه لولم ازم المنع من ذلك من غير الاضداد فيكون الامر
والاعمال المنع من الاضداد بالانتم و على هذا فالامر بالتدبير من جميع اضداد
بخلاف التهم عن الشر في امر واحد اضداده كاستغفر وقيل ان لا يدل عليه اصلا
لان قد يكون غافلا عنه كسابق ويستحيل الحكم على التهم عن العقلة عنه واذا قلنا بان
يدل قبل مقتضى الواجب ان يدل على امر التدبير كراية منه في قولان وفيه نظرة
كونه نهيا عن ضمت ان يكون من مقتضاها كقوله جماعة وان اطلقه اذ هو منافا لانه ان
يتهم عن الزك المنه عن جبين دور والتم ولا يتصور انتمها عن ترك الامع الا ان
بالامور فاستحال التهم مع كونها **اذا علمت ذلك** فظهر فاشن غلا
في موضع **منها** اذا قال المرأة ان خالفت امر فاشن على كظم امر عند او
طالق عند مجوزة تعلية على الشرط من العاتية ثم قال لها لا تحرمي نفسك في بيعك على
لانها خالفت نهية امره وقال القرطبي اهل العرف يقولون خالفا للامور

لوقال ان خالفتم نه فانت كظهوره فترتم قال لها قوم ففقدت برككم على الامر
بالتشريع بغيره من عند ام القذوب بعض من جعله من المذوق القهار والظاهر
المنع مطلقا لا ليقال في العرف لم ينقل في ام انه نه ومنه لو ترك المصنف اداء
الدين مع المطالب بغيره واستغنى بالصالح مع سعة وقتها فان قلنا ان الامر بالاداء
عن حصة مطلقا لم يصح صلوة لان يفتقر في الوقت للنه عنها المقتضى للصلوة
وان منعناه مطلقا او خصصناه بالنه عن الفضة العامة صحت **ومنها** لو سلم
على المصنف من وجب الرد عليه فترك الرد وثبت على افعاله الصلوة فهو يتصل
الصلوة ام لا ينشأ الاقوال فيها الاول يتصل بالنه عن الفعل الواقع في وقت يمكنه
الرد فيه المقتضى للصلوة العادة لان النه يرجع للجزء منها وعلى الاخرين
لا يتصل وان اثم ويراى فارق بعضهم بين لو ترك المصنف التثنية بالصالح في
الرد وعدمه فابطل الصلوة بالثنية دون الاول وهو مبني على الاول ويرى ان
ان الرد وان كان فوراً لكن لا يقطع وجوبه بالاحلال بالغيرية فيجب الكلام
في الفعل الواقع بعد ردك في الرد **ومنها** لو وجد المسجد فاستأذنه او
مطلقا حيث يجب ان التماسه وكاد الواجب هو استئذنها ام لا قبل تفتح صلوة
في سعة الوقت قبل ان التماسه ام لا ينشأ الاقوال ايضا لانه ما سوبار التماسين

الوجدان

الوجدان امر مستيقنا فان جعلناه مستلزما للنه عن الفضة سلطانا بطلت والا
صحة واشتباها ذلك كثيرة **الفصل الثاني في التواضع مقدمة**
النه والاقوال الدال بالوضع على الذكر وقد سبق في الكلام على حصة الامور يعلم
شرح هذا النه وان العلو والاستعلاء دليل شرطان او احدهما ام لا وان لفظ
النه يطلق على التحريم والمكروه بخلاف الفعل ونحوه فانه عند تجزئته عن الغير
يجل على التحريم على المختار واختلفوا ايضا في دلالة على التكرار والفور كالمرور
المشهور ولا لانه عليها والفرق بينه وبين الامر واضح اذ علمت ذلك فيفتح
على انه للتحريم فاذا اشار السبيل في غير المباحات بالاصالة قال لعبد لا
تفعل او اذن له في التصرف ثم ذكر لعبد هذا اللفظ ولم يبق فيه على ارادة غير
هذا المعنى وهذا يجرى في غير الموطأ للمالكين واذا اذن له في ملكه ثم نهى بالقصة
المذكورة عن التصرف **قاعدة** ^{٢٢} قل ان الامر بعد التحريم للوجوب
قال ان النه بعد الوجوب للتحريم ايضا طرأ بالباب الامر والنه ومقال انه
بعد التحريم للجواز اختلفوا في ان النه بعد الوجوب للتحريم او الاية فقال بعضهم
بالثنية طرأ للقاعدة وقال بعضهم بالاول لان النه بعد المفسدة والالتفات
المصلحة واعتناء الشارع برفع المفاسد استندت باعتنائها بحجب المصالح

مرفقا لا يدل على القدر لان التبرير يقتضي ان النه في الصحيح واذا سئل النه عن
المستحيل **اذن قل ذلك** فوقع القاعدة كثيرة جدا لا تحصى كالتواضع بالامر بالمعصية
والصالح في المكان الممنوع والقوم الواجب سفره عدا واستنساخ الحج
المندوب بدون اذن الزوج والموطأ مع الربا والعز وغيره ومنه هذا الباب ما
لو ترك المستقر غسل رجله في موضع النجاسة اوسع خفي كذا وان انه بالهبة
المشروعة عند لان العادة المأمور بها من الغسل والمسهة والدول عنها
منه عن الواقع بلها جزء من العادة منه عن فقيح فاسد بخلاف لو ترك
الكف والتمس في موضعها فانها امر ان خارجا عن رتبة العادة فلا يقدح
في صحتها وقد اختلف الاصحاب في الوصل مستحيا بشيء ممنوع غير مستحبه بل
تصح صلواتهم او يفتقر القاعدة الصحيحة اذا نهى خارج عن ذلك الصلوة وطرحها
وهو اخبار الحق والمشهور الفساد نظر الصورة النه الواقع في العادة ولا
يخفى ضعفه ومنه هذا الباب الصلوة مع سعة الوقت بعد وجوب اداء الحق
المضيق فممنوع مطالب بدوا حتى يجب اداؤه على الفور لان المستحق في قوة المطالبة
وقد تقدم الكلام في **قاعدة** ^{٢٣} المطالب بالنه بانما فعل منه النه عن فاذا قال
لا تحرك فمعه اسكن لا التكليف بعدم التحرك لان عدمه غير مقدور عليه الا انه

التحريم على القاعدة كانت بقية التبرير وتعلق في الحصول ان الامر بعد
لاستبدان كالتبرير بعد الوجوب ومن فروع المسئلة اذا اوصى بكثرة التمس
وقد اختلفت العادة بسبب ذلك في صحة وفده واجتها عندهم وهو ظاهر
اتفاق اصحابنا الا انه يشهد اذ صحح ولكنه توقف على اجازة الورثة وثبت في ردوم
قصة سعد بن ابى وقاص فانه مرض في حجره الوفاة فعادته النبي صلى الله عليه واله
فقال يا رسول الله اني لم اذكر انك وليس لي الا ابنة واحدة اما تصدقني بالنصف
قال لا قال فبالتس قال بالتس وانت كثر لا اخر احدث **قاعدة** ^{٢٤} النه
في العبادات يدل على الفساد مطلقا وكذلك المعات الا ان يرجع النه الى امر
مقارن للعقد غير لازم لم يشكك عنه كالتبرير عن البيع يوم الجمعة وقت النداء
فان النه انما هو لظرف نفوت الصلوة لا لخصوص البيع اذ الاعمال كلها كذلك
والنفوت غير لازم لمسه البيع والسنة اقوال اخر احدث لا يدل عليه مطلقا
نفوت الحصول عن كثر القهقهة واذا نهى عن المحققين والثانية يدل على مطلقا
صح احب الحاجب والثانية يدل في العبادات دون المعاملات اختيارا في الحصول
وجست قلنا يدل على الفد فقبل يدل في جهنم الفد وقيل من جهة الشئ وهو الاظهر
واذا قلنا لا يدل على الف ولا يدل على الصبر بطريق اوله وبالعبه وخيفه وتليده

متوقف على وجود الفعل وقال ابو انتم والنزول المطلب التبر بغيره نفس الفعل
وهو عدم تركه فمات لان عدم التبر لا يقدر عليه التبر لعدم المطلق لا لعدم
المضاف وفائدة اختلافه فظهر ما سبق ويل التبر من قسم الافعال ام لا فيجب
استصحابها لا بد من واجب واجب وجاعته نعم ولهذا قالوا في الامارة اقتضا
فعل غير كلف **اذ اعلمت ذلك** ففي وعده بالانذار من راس الصائم فحاشا
وحصلت في هذه الظاهر من العلم فان قطعها وبجها لم يقطع وانما قطعها ففصل
وان تركها حاشا لانت بنفسها فوجهان بينان واصحهما القطر **ومنها** ما لو غلبه
فوصلت الطلعة لاجزائه وكان قادرا على دفعه ولكن تركه ففصل القطر ايضا وجهان
ويكون القول بعدم القطر وان قيل نعم لقيام الفعل بما بالكلين بخلاف
نزول التمام **ومنها** لو اقامه في ما لا يمكن انما هو من فوات فعله القصاص
وان امكنه التماس فلم يفعل حاشا لكان لا يجب لانه لا يفسد نعم يجب ضمان ما تاجر
بالترك اول الملاقاة قبل تقصيره في الخروج سواء كان الارش عضو المكلومة
ومنها لو ردت الزوجة الصغيرة فارقت من ام الزوج مثلا ومثيرة
سكتة فهل يكال الرضا على الكبيرة لرضاها ام لا لعدم فعلها وجهان
لو قال الزوج ان فعلت ما ليس بقدر رضائي فانت على الظاهر امر تركت موا

الامر

او مطلق في وقوع الظاهر عليها الوجهان من حيث انه ترك وليس بفعل ولو ردت
وقد وكذا لو ردت الا ان يكون الموجد منها في غير تركه كالتبر في العادة لا ايضا
ترك المذبح وليس بفعل المرأة **قاعدة** الامر والتبر متعلقان ان يكونا متعلقين
او مطلقا والمعين فان تجزأ الاول والاقل يشترط في اشتال امره الاستيعاب
كمن حلف على الصدقة بعشرة فلا يملك البعض وفي التبر كمن حلف على التبر بغيره فلو
حلف ان لا ياكل بعينه او علق الظاهر به لم يحنث باكل بعضه لم يقع الظاهر
بل باستيعابه لان الماتية المكية تقدم بعدم جزئيتها ولو قال بعض العاتية يحنث
في التبر بغيره البعض فلو اكل بعض الرضف المحلوف على تركه حنث لانه اذا كان
مستثنا فقد اخرج من غير الرضف لان الحقيقة المكية تقدم بعدم اجزائها فلو
التبر انما هو على المجموع ولم يحصل وانما لا يجوز ان يفرق بين الامور التي هي كالتبر
لو حلف على فعل او تركه والاطلاق في الجميع من غير حنث عن العهد بخبر من جزئياته
وفي التبر لا يتم الاشاع عن جميع جزئياته ولو حلف على اكل برءا باكل واحد
ولو حلف على تركه لم يترك الا بترك الجميع لان المطلق في جانب التبر كالتبر المقتضية
في العموم مثل الرجل عند **قاعدة** يباح لكل من الامور التي هي كالتبر وكذا الامر
يختص ويتعلق الامر بالقدرة المشتركة بين الافراد وهو مفهوم اصدا ولا يخبر فيه

وفي فصول **الاول** في الفاظ العموم **مقدمة** لجهلهم على ان العيب
للعوم صيغا تحذف فان استعمل للتصريح كان مجازا وعكس جماعة وقيل ان لفظ
شرك بينهما وتوقف آخرون **قاعدة** جميع المعلوم عند القابل لكل وجميع
ما تصرف منها كجميع وجماعة واجعين وتوابعها المشهورة كالكتف واخواته
من ثمرات ما يجمع ما بقدر الجميع على الإطلاق على اختلاف تفسيره وكذا لا يمتنع
معاشرة وعامة وكافة وقاطبة ومنه الشرطية الاستهائية وفي الموصولة خلافه
قال بعضهم ان التسمية للعموم ايضا وان كانت حرفا مثل الامانة عليه قائما
كذا المصدرية اذا وصلت بفعل مستقبل شريطة ان تقع في الشرط والاستهائية
وان اتصل بها مثل انما امرأة كحمت ودر حيث واستمع كيف واذا الشرطية اذا
اتصلت بواحد منها ما وما واستمع في ان واذا انزلت باستهائية كما قال المبرور
على قول سيبويه بانها حرف ليست من الباب قبل ولم الاستهائية في جميع المقامات
والمعروف والنفقة والتفريق وكل اسم يجمع كالتاس والقوم والرحمة
والاسماء الموصولة كالزوجة والامرأة كان تعريضا للجنس وتثنيةها وجمعها
واسماء الاشياء المجموعة مثل قوله تعالى واولئك هم الفاضلون
انتم هؤلاء تقتلون انفسكم وكذا لاش لا يعاد وصغيرة ولا كبيرة

ومتعلق الخبر بخصيصيات الافراد لانه لا يجب عليه غير واحد كما لا يجوز له
الاحلال ليجبها واما التبر فموقوف على اختياره في كل حال الاخيرين والام والبنس
وقد تقدم ذلك كله وقد يفتقح المسألة في التبر من حيث ان متعلقه هو مفهوم
اصدا التبر بتركها فمجموع جميع الافراد لا تدخل في ذلك الوجه واللفظ
في شبهة المشتركة وقد حرم بالتبر والترك في الاخيرين والام والبنس ليس على
الخير لانه لا يتعلق بالجميع عينا لا بالمشترك بين الافراد ولما كان المطلق لا يدل
ما يميز الجميع في الوجود وعدم الماتية تحقيق بعدم جزئيتها الامارة كان
فان اختلف تركها خرج عن عهده التبر عن الجميع لانه من غير القدرة المشتركة بل
لان الخروج عن عهده التبر عن الجميع كغيره في رد اقراد ذلك الجميع ويخرج عن العهدة
الجميع بواحدة لا بعينها وكذا القول في خصال الكفارة فانما وجب للمشارك
حرم كل الجميع لاستلزام تركه المشترك فالجميع لا يجمع لا واحدة بعينها من
لخصال ولا يوجبها من عهده الصورة الا وهو متعلق بالجميع لا بالمشترك او بالجميع
عقلان لا بفعل فرد من نوع او جزئ من نوع مشترك ولا بفعل ذلك المشترك المتفرع
لاشئ لا يخرج عن الكفاية وقاصلا لا يخرج عن الاعمال فلا يخرج عن العهد في التبر
الا بترك كل فرد وذلك يخرج عن التبر **الباب الرابع في العموم والخص**

الامر

لا احصاها ولا تمنع مع الله الها اخرى وكذا الواقع في سابق القسط
 مثل ان امرائك وقيل اهل العجم في قوله تعالى وان احل من المشركين
 استجارك وكذا في النكاح في سابق الاستفهام الاكثر من قوله تعالى
 هل تعلم له سميت اهل تحسن منهم من احل وقيل ان ذلك الكلام
 بالابد والروام او الاستمرار او السرد او دهر الداهية او عوض او قسط في
 التفرد العجم في الزمان قبل واساء القبائل من ربي ومضر والاسر واخرون
 فبمنح جملة الصبي وشيخ الى بعضها مفصلا للتدريج **قاعد** ^{٣٧} والار
 العجم على افراد كقبة اسير على كل واحد منها والار تامة ويعبر عن الصبا بالكلية
 التفصيل والكلية العدم وليست بمراتب الكل والشيء الاجمالية المعبر عنه
 بالكلية الجموع لانها لو كانت مراباب الكل الجموع لتغير الاستدلال بهذه النسخ
 على البعض بقوله تعالى وما الله بغافل عما تعملون وما ريت بطلا
 للعبيد وكذلك التبركول ولا تقربوا زنا ولا تقتلوا اولادكم كما
 لو قال قائل ما جاز عشرة اولا قرب العشرة فانه لا يميز من التفرد والتميز
 عاودتها بخلاف الانبثاق والفرق بين المعنيين ان الكلمة هو المعنى
 يشترك فيه كقوله تعالى ما علموا بهج والاسان والحيوان واللفظ عليه سطر

ديم

وقيل التبرك والكلية هو الجموع من حيث هو مجموع ومنه اساء الاعداء فان ورد في
 التفرد او التبرك بالبعث لان مدلول الجموع تنفي به ولا يميز في جميع الافراد
 ولا التبرك منها فاقال ليس له عشر عشرة جاز لان يكون له عشر تنوعا بخلاف
 التبرك فانه يدل على الافراد لتفصيل لان التبرك بعض الشر **فاقر ذلك**
 فخرج عليه فروع **منها** ^{٣٨} اذ قال المالك بجماعة معواذ من السعة او كلكم
 في جميعها او كلكم فلا تفلانا او اوصيت اليها او قالت المداة بجماعة زوجه
 اشترط الجميع الاجتماع لان الحكم مشتبك على الكل الجموع لا على الكل والوقال وانه
 لا حكم للتدريج او لا البس من الشيايب او لا كل هذا التوفيق او غير ما ينتشر
 كالتفصيل والتفصيل والتدريج فلا يثبت الا بالجميع وفي معناه ما لو قال
 لا اكل زيدا وعمرا او اكل اللحم والعف فانه لا يثبت الا بكلاهما او بكلاهما
 معا ولو كثر لا فقال لا اكل زيدا ولا عمرا فانه يثبت الا بكلاهما او بكلاهما
 الاخر ولو قال لا اكل احدهما او قال واحدا منها حيث يكلام الواحد منها
 اخذت اليقين ولا يثبت بكلام الاخر وفي مواضع الاشكال على القاعدة ما لو
 حلف الا اكل لسانا او طبيا فكل منصفه فقد قيل انه يثبت وعلى ان المنصف
 يشترط علمه ما مع ان الطيب جميع طبه كاصح به جوهره وبيده والبرشك وقد

فخر الجموع ايضا على ان العنب جمع عنه وهو متساوي والمتميز لا يثبت بل ذلك
 انه البرود والظية فلا يثبت بالمنصف قطعاً **ومنها** ^{٣٩} ما لو قال لزوجتي الرابع
 وانه لا طينك في ان الايام يتعلق بالجميع من حيث هو مجموع بالكل واحد
 فانه وطيرك في تفتين الترخيم في الرابعة وثبت لها الايام بعد طيرك ولها المدا
 ح وتجب الكفارة بوطيرك جميع ولا يزول الحكم بطلاق واحد ولا ان يمتد
 واحد لا مكان وطير المطلق ولو بالثبوت في زواله بموتها وجها من التبرك
 في تحقق الطلاق وطير عليها ولعل تحقق اوضح **ومنها** ^{٤٠} لو قال وانه لا لبر
 حيا فليس في راسه كاتم اسوار ونحوه فقد صكوا بالثبوت مع ان الحكم يفتح
 اما وسكون اللام مفرد وجده على بفتحها وكسر اللام ونشيد اليا وفيه لغة بكسر
 الحاء ووزنه على اللغتين فعول فان فعلا يجمع على فعول كفلس وفلس واصل
 حلو واجتمعت الواو والياء وسبق اصحابها بالكون فقلت الواو والياء
 ادغمتا على القاعدة الصيغة ثم كسر اللام لما في الانتقال من الصيغة الى الياء من
 العثم اجازوا مع ذلك كسر الحاء اتباعا للام ومقتضى القاعدة ان المحلوف
 عليه ان كان يوالي المضموم الجموع لا يثبت بالواحد وان كان المصقح حيث
 فيغير المسألة حيث بوجه كلامهم ان الملبس فيقع الاشكال كما سبق

قاعد

قاعد ^{٤١} ميفر عند الاطلاق من الفاظ العجم الذي التقى التفصيل او ثبت
 الحكم على واحد كقوله تعالى وفيه لربها الهية الاجمالية بقرينة وفيه في القاعدة
 ما اذا قال اجنبت لجماعة كل من سبق فيكم فديا يفسق فيفسق مستحقا للجموع ويتاروا
 استحقاق كل واحد يتاروا وجها ان اجودها التثنية بخلاف ما لو اقتص على من فهمهم
 زكوة في الدينار قطعاً لكانا لبعدهم وفيه نظر **ومنها** ^{٤٢} اذ قال وانه لا اجمع
 كل واحد مكنته فان حكم الايام من غير المدق والمطابقة ثبت لكل واحد على
 التفرد بآخر او اطلاق بعضهم كان للباقيات المطالبة ولو وطير واحد منهم في اطلاق
 اليقين في حق الباقيات وجها من مشايرها بين واحد وقد خالف مقتضاها ومنه
 تعدد في المعزج بحد تعدد متعلقها وبالثبوت قطع الفاضل وفيه نظر **قاعد** ^{٤٣}
 في عاودة اول العلم وعامة من غير هذا هو الاصل وهو المعروف ايضا و
 لسيور نفس يوم ان لا اول العلم وغيره وقال به جماعة بشرط كونها للجموع
 كما قال في المحصول وغيره ان يكونا لطيفين واستفهما منين فاما النكوة الموصولة
 نحو مرت بمن او ما يجب لك شخص معجبه والموصولة نحو مرت بمن قام
 او ما قام امرائهم فانها لا يمان وكذلك اذا كانت مأكورة غير موصولة ومرة
 التبرك ونقل الفرع عن بعض الاصوليين ان الموصولة تعم وتبرك عليه ونقله



اذا علمت ذلك ففرغ القاعض ما اذا قال من اجل الدار من غير ان
خرج وجه التذ في نظر ان انما بالفعل فهو ما كسور على اصل التقاد ان كل من عم
الصق جميع الدائمين واسلمة به مرفوعا لزمه صق واحد فقط هذا منقصر
لفظا من يعرف القوفان لم يعرفه من غيره فان تعدد حمل على الحق وهو
الموصولة **ومنها** الواقعة المشهورة ودراسة وقع جرحه سطح فقال رجل امرته
اولم تجزئي مني ما فانت طالق عند العادة او على كظم رارة عن ان قال
بعضهم ان قالت رماه مخلوق لم يقع وان قالت رماه ادم وقع لحوال ان يكون
رماه كلب ارجح وانه الاكتفاء بلفظ المخلوق مع كون السؤال وقع في الموصولة
للعقد انظر ترتيب على الخلاف بق مع ان التل بها انما يجب بتعيين التغير
لا بالوقع **ومنها** اذا اوصى بما تملكه من الثمرة او الجارية ولم يبين متى الاستحقاق
فانه يعطى لرجل بحيث ووضوح وجود كونه على كظم رارة الاول خاصة لانه
الحق ام يستحق الجميع لان اللفظ يصدق عليه وجهان من حيث ان
الموصولة من تعام **لا ومنها** لو كان في شخص عين فقال وبيعها فلان
واقضيتها في محنة واقام بذلك بينة فاقام بالة الورثة بينة بان الواجب
رجع فباو به حيث يجوز الرجوع في الايجود ان لا يخرج العين من يد من

الوجه

البينة لاحتمال ان مدعي العين ليست من المرجع فيه بناء على ان الموصولة لا تنضم
انما يحتمل كونها كونها الضامنة موصوفة وغير ذلك **قاعدة** تسعة اسعادت في
احد العلم وغيره كما ذكر جمهور الاصوليين منهم الفخر الرازي واستاعده الا انها
ليست للذكر بخلاف كل نحو فانها لا تقتضي الرجوع في مرفوعه ما لو قال لوكيله
ان يرضي دخل المسجد فاعطه درهما اقتصر على اعطائه واحدة المقتضى بخلاف
ما لو قال كل رجل دخل المسجد فاعطه درهما فانه يعطى الجميع واعلم ان بين ما وكل
فوقا طاهرا وذلك لان يصح ان يقول استر او لادك اسن ولا يصح ذلك مع
كل وكذلك استر او لادك ضرب ازيد ام عمروا م بكر ولا يصح مع كل طلقا وبذلك
يظهر ان عموم التمسك بالبدل الا ان الفرق بينهما وبين النكوة ان
النكوة اذا لم يسند احكامها الى ما ضرب يد على فرو او اذ غير شعبة بخلاف اى
والفرق بينهما وبين المطلق ان المطلق لا يدل على شمس الا في اربع على المسامحة
فقط **قاعدة** اجمع اذا كان مضافا او على ان التمسك بالعموم في غير جرح
الاصوليين اذ لم تقرب في تدل على عدم العموم **اذا علمت ذلك** فيخرج عليه
فروع **ومنها** اذا قال ان كان الله يعذب الموصلة فانت على كظم رارة
وقع الظاهر وان قصد تعذيب احدهم ولو قصد تعذيب الجميع اولى بقصد

شيئا لم يقع لان التعذيب ينحصر بعضهم الملقب بملك للملك ونحوه كونه
ث ان بالتكرار فانه بجناحه ايضا في نظر ان لا ملكا الدنيا ونحوه وفانت في
للمسعين يدل على ذلك جاز سواء كان متصفا به من الصفات لا كغيره
منه الا ان الغالب للموصولة للتفاوت او المبالغة وان اراد العموم فلا اشكال في
التعريف ام يحرم في الوضع بهذا القصد وكذلك التسمية بقصد سواء قلنا انه
للعوم ام مشترك بينه وبين المخصوص وكذلك لو قلنا انه للمخصوص لانه احد
له وضع اخر وان اطلق عارفا به لوليه بشرط انه للعموم ام لا وهذا المسئلة
وقعب خداه في شمس وعشره واربع ما رما استولى الملك الملقب بكمال
الدولة احد ملوك الدنيا على بغداد وكانوا تطعن على خلف البعاسين في زيد
في القابض بان شدة الاعظم ملك الملوك وخطيبه بذلك على المبرمج بذلك
ما اعوجج الى استفتاء علماء بغداد في جواز ذلك فاختلوا فيه واقر الاكثر بلوا
وجبر من في ذلك باحتساب من انقضوا جوابا وكان من جهة الحرم ما روى
عن النبي صلى الله عليه واله ان قال ان اخضع اسم عند الله رجل يترك الملك للملك
الا ان تكلوا له الخاروسم الا الاخرة فانها لمساخضع باخاء المعبد والنون
ومعناها اذل واطوع وازل **ومنها** جواز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

الوجه

الوجه

وانما يعبر بطلان كل ما يكون بطلانها حاصل انما ينتج بطلان الحكم واحدا
على الابهام ومنع من ان يعين المطلق وان فاعلا واحدا او اثنين او
ثلاث او اطلق لم يخرج من وجوب الابداء وان قال طلق الترابية منها يخرج
من وجوب الابداء لكنه المطلق بهذه التعليق **الحالة الثالثة** ان يطلق
اللفظ فلا يورثها ولا تخصيصا قبل جعل التعيين او التخصيص بواحد وجهان
احتمالها الاول على ان يظهر الضيق **قاعدة** ان كل ما في سياق الشرط نعم عند
جاءت في الاصولين وصرح به الجوز في الرأى وناظر عليه الانبار في شرحه
واقصاه كلام الامام **اذ اعلمت ذلك** فخرج القاعد عن ما لو قال الكو
انه ولدت ذكر فله الف وان ولدت انثى فله مائة فولدت ذكرين او اثنين فانه
يشترك بين الذكرين في الالف وبين الاثنين في المائة لان ليس احدهما اول
من الآخر فيكونا معا ومثله ما لو قال ان كان في بطنها ذكر فله الف وانثى فانه يشترك
استحقاق كل منهما الف او مائة لصدق الاسم في كل منهما مع مراعات العموم ووجه
ثالث استحقاق احدهما خاصة بناء على كون الموصوفين طائفة وان الشكوة بينهما عامة
وجملة في غير الوارث في التعيين في كل موطن ولو ولدت في هذا المثال ذكر او انا
فكل منهما مائة من على القولين لحقن المعنى في **قاعدة** ان كل ما في سياق

الابتن

الاثبات ان كانت الاثبات عت كذا ذكره جماعة كقولنا في هذا ما كنهه و
نخل ودمان ووجه ان الاثبات مع العموم اكثر اذ لو صدق بالوضع الواحد
من القاعد لم يكن في الاثبات بالجنس كنه من فروع الاستدلال على طرد
كل ما سوا ذلك من النساء ام من غير الارض بقوله وينزل عليك من السماء
ماء ليطهركم به ولو لم يكن لكثرة التثنية للاشياء لم يرد ذكره في
المحصول كما ان يوم خلاف هذا فالتثنية ان وقعت في خبر جاء جعل فاتها لا تعم
وان وقعت في الامر نحو اعتق ربة عت عند اكثر من رجل في خبر جاء جعل فاتها لا تعم
بما ساء ككلامه وعلم انه ليس المراد من عموم التثنية وجعل في خبر جاء جعل فاتها لا تعم
في اطلاق اللفظ وجعل كونه لا تعم في ان الواقع تخص ولكن الجنس على خلاف
الامر **قاعدة** ان الفرد المتيقن والمخاف للعموم من خاصة من الاصولين
والمعروف من غير اليقين ونقد الامام على اكثر من هذا في هذا الخبر الذي هو في الخبر
والبرهان ثم اخبرنا عن هذا ككلامه وهو الاظهر **والقاعدة في منها**
وعرف ان المصدر جازي في البيع في كل ما يقع به عملا بقوله تعالى وحصل الله البيع حتى
يشدل به مثلا جازي في كل ما يقع فيه في كل ما يقع به احوال وارادات ما يوجب له
البيع والمسوخ والكتاب المختلف فيها بيع القرض وغير ذلك وانما يخرج عنه

وتحريمه توقف على ذكر اقسام المسئلة والجملة في الامام الواقعة في المفروض لا
والاقسام خمسة **الاول** ان يقول بعد ركعات كل صلوة مفروضة في كل يوم
فان قصد التخيير فلا بد من ذكر عدد صلوة مخصوصة وعدد صلوات كل يوم فانه
التخيير وليست بمسئلة وجعل في الخبر بالاكثر كقولهم بعد ركعاتها ليست بمسئلة
في كل يوم واجلة وكذلك صلوات السفر والمفروضه في ذلك وان لم يفصل التخيير
في كل يوم اجازته ان يحدده على الاعداد المفروضة كما ذكره في اجازته بعد وجوبه
القسم الثاني ان ياتر كذا ذكره بعينه كنه في كل الاول والى الثانية فله
مالان **الحدهما** ان ياتي بالصلوة كشك فيقول بعد ركعات صلوة مفروضة في
كل يوم وليست فيخلص كل امره بذكر صلوة واحده في الصلوات التقدم ذكرها
الثاني ان ياتي بها معرفة فيقول بعد ركعات الصلوة فانه استغرق صلوات
اليوم والليدة ان جعلت المفرد المعروف للعموم عند تعذر العهد والمحل على
الجنس تعبد وان لم يجعلها ما كذا كنه **القسم الثالث** ان يكون بالعكس
وهو ان يحدف كلا الثانية واية بالاف فيقول بعد ركعات كل صلوة مفروضة
او كل الصلوة المفروضة في اليوم والليدة فان جعلت الالعموم فكالتاليق و
الاكفي الاجازة بافرض منها في يوم من الايام **القسم الرابع** ان يحدفها

ما يظهر للجماع **ومنها** ان يحدفها بقول المصنف ان كذا وكذا كنه
بقوله صريحها التخيير كذا في منها بامسوفة انقضت في التسليم فيقول ويخلصها
التسليم ويكن في ذلك جعل الالعموم وهو الواقع عن فانه ان يحدفها في تسليمها
والسلام عليها **ومنها** لو قال لو كمل في يوم السبت لا غيرهم السبت الاول و
ما بعد على الاول ودخل الاول خاصة على الله لا لا المتيقن **ومنها** لو قال في
لا ارسله الا في الاول لا في غير تعيين فممن تعيين المنسوب في الحال ام يتر
بالرق الا كل من نصب بعض ولا يجرى بر فله الاول قولان بانه يمكن مرده الى
قاصد تردد الالام بين الجنس والعهدات بقوله **ومنها** اذا قال لغيره اذا قرأت
القرآن فلك كذا فانه بعضه من الحي المحمول ان يتوقف الاستحقاق على قواه جميعه
وجهان يهينان ويكسح الالام من العهد ايضا فلا يرتقي الا بالجميع عملا بالظاهر الا ان
يدل القربة على عقر **ومنها** المسئلة المشهورة الدائرة على السنة الا فضل ومن
ما اذا قال ان شئت نسوة لم يجرى بذكر ركعات الصلوة المفروضة في طابق
على طريقه بجزء تعليق الطلاق او غير كل طاهر على طريقتين فالت واحدة سبع عشرة
ركعة في خمسة عشرة وثانته احدى عشرة لم يطلق واحدة منها ولم يقع بها الظاهر
فالا لم يعرف والثاني يوم الجمعة والثالث في السفر كذا اطلق جماعة وهو كلام غير

دال

فلهذا لان **احدا** ان ياتي باحد ما ينكره فيقول بعد ركعات صلوة مفروضة في يوم
 وليد فيحصل كل واحد بذكر صلوة واحدة من غير نوع كان وبقي النظر في انه كيف
 مجرد العدوم لا بد من اقراره بالمعدود فيقول مثلا صلوة الجمعة ركعتان **الثاني**
 ان ياتي بها سبعين فيقول بعد ركعات التفتت الصلوة المفروضة في اليوم
 والليل فيبقي على صلوة اليوم في الصلوات والايام على ما سبق فعليه الاجابة
 بذكر الجميع **القسم الخامس** ان يذكرها ويخفف معها ما يرضى عليه في الثانية
 فلهذا ايضا لان **احدا** ان ياتي بالصلوة منكرة فيقول بعد ركعات مفروضة
 فلا اشكال في خلاص كل واحدة بعد ركعات الصلوة الواحدة ارسولة
 كانت **الثاني** ان ياتي بها معرفة فيقول بعد ركعات الصلوة المفروضة
 فيجوز للعلم فلا يصح كل واحد من جميع الصلوات حتى لا يترك الجميع وان
 لم يجعل للعلم فكانت قبلها فيحصل الخلل بذكر واحدة بذلك مع عدم قرينة
 العلم بقرينة خصوصية **قاعدا** ترك الاستقلال في حكمه الى حال مع قيام
 الاحتمال ليرتل من العوم في المثال على ما ذكره جماعة من المحققين مثله ان
 غيلان اسلم على عشرة فقل له اليس اسلم اربعة فارتد سبعة من
 لم يزل يزل ورد العقد عليه من امواله فقل له ان الفرق خلافه فيقول لا يشقة

لا

من العقد اورد ومثله تعينت الاربع الاولى فاصل هذا الكلام والقاعدة للشافعي
 روي عن كلامه ان يعارضها بامور وجعلها الاحوال انظار في انها الاحتمال
 ك ما ثوب الاحمال وسقط بها الاستدلال ولا اصوليين في ذلك قولان كالعادة
 واختلاف اصحابه عنه فقليل ما قولان له ايضا والاكثرية عليهم فيها وان كان
 واحدا مفصلا فعلى بعضهم ان الاحمال المرجوح لا يؤثر وانما يؤثر الرجح و
 المسدوس وجعل الاحمال ان كان في محل الحكم وليس في دليل لا يقع كحديث
 غيلان وهو مراده بالكلام الاول وان كان في دليل يقع وهو المراد بالكلام الثاني
 واعتبر في الحصول على القاعدة احتمالي انهم اجاب بعد ان عرف الحال واجيب
 بان الاصل عدم العلم بغيرها وفصل اخر في قسم ترك الاستقلال في الاقام
الاول ان يعلم اطلاع التمس على خصوص الواقعة ولا يرب حيث في حكمه
 لا يقدر العوم في كل الاحوال **الثاني** ان ثبت بطريق استقر به كغيره او هو
 ينقسم الى حالات يختلف بسببها الحكم فيقول ان اطلاق الجواب عنها منزلة اللفظ الذي
 يعلم الاحوال كلها **الثالث** ان يبال على الواقعة باعتبار دخولها الوجود لا
 باعتبار انها وقعت فهذا العلم يقدر الاستدلال على جميع الاقسام الترتيبية
 عليها اذ لو كان الحكم خاصا ببعضها لاستغنى كقول التمس لما سئل عن جميع الطرب

بالتمس فيحصل فيجفت قالوا نعم قال فلا اذن **الرابع** ان يكون الواقعة المسؤل عنها
 قد وقعت في الوجود والسؤال عنها مطلقا فالفتا لا العقد الوجود في القضاء
 على الاحوال كلها والافتات الى اطلاق السؤال وارسال الحكم في غير تفصيل يقتضيه
 استواء الاحوال في غير الجيب فيقال بالعموم لا يترك الاستقلال التفت
 لهذا الوجود هو اقرب للاستقصاء الارشاد والاشكال وقوا بين ترك
 الاستقلال ونضاي الاحوال بان الاول ما كان في لفظ حكم التمس بعد سؤال
 عن حقيقة يحصل وقوعها على وجه متعدي فيسأل الحكم في غير استقلال على حقيقة الحقيقة
 كيف وقعت فان جوابه يكون من تلك الوجود اذ لو كان فتضا بعضهما والى حكمه
 يختلف لينة التمس وانما نضاي الاعيان في الحكم الصلوة ليس فيها سحر محذور
 فليس او فعل التمس ترتيب الحكم عليه بجنس ذلك الفعل وقوعه على وجه متعدي فلا عموم
 له في جميعها فيكون على صورة فيها **اذ اقرر ذلك** فيفتح على القاعدة فروع
 كثيرة في اوله تردت فيجوز من الاعا **فنهها** وقاب من سماع اكثر من اربع وحرة
 التمس كغيلان بسم الله فيجوز في جهات وعرة من مسعود التفت ونوقل في معاوية
ومنها حديث فاطمة بنت خنيس ان التمس قال لها ما ذكرت انها فتضا
 ان دم الجحش اسود يعرف فاذا كان ذلك فاسكع عن الصلوة فاذا كان الا فقل

لا

وصلى لم يستفصل بل لها عادة قبل ذلك ام لا وابعاد فيجزم التمس على العادة
ومنها سوال التمس في الحج النسخة الله عليه والى عند جوده في التقديم والتأخير
 فيجب الاجابة ولم يستفصل عن العهد والشرع والجعل والعلم **ومنها** جوابه
 بنوع المراد التمس ان يزوج غلامها بعد موتها ولم يستفصل بل اوصيت ام لا ومن
 فروع قضاي الاعيان حكميات الافعال ونزولها التمس ما رجع مرات في اربعة
 مجالس فحين ان يكون في وقوع ذلك انما لا يشترط في كل حال اقل مرات **ومنها**
 حديث ابي بكر لاربع ومثل الصف خر دخل في فقال لها التمس ما ركب الله
 حوصا ولا تعد له حج الزحيل ان يكون المشرع في عاده كما يحتمل اكثره فيعلم على ما يكثر
 فلا يفرق في جرح عوار المشرع في الصلوة مطلقا **ومنها** صلوة التمس على النجاسة
 ان حلت على غير النجاسة فيقول يحل ان يكون من رجع لم يرد حشره كرفع ركب التمس
 خر صفر ودر بعد هذا الاحمال ولو وقع لاخر به لان في فرق عاده فيكون منجزة
 كما اخبرم بقصصيت المقدس مما بعضهم على بعض ان النجاسة لم يصل عليه لانه كان
 يكره ان يذبح يصل فورد عليه الصلوة التمس في قوله تعالى في بعضهم على الغائب
 الذر صل عليه ويكره ان يكون ذلك خصوصية النجاسة حشرته وانما اجمع على العمل بالواقع
 لرواية اصحابنا انه لا يصل على الغائب **مسئلة** قول الصحابة شلا من عن سبي

على المسليين فان الواقف يرضى ولو وقع في هذه المواضع باخرج نفسه الحق
كالوصية باخرج بعض من فضل في العموم **ومنها** اذا قال وقتت على الاكثر
اولادك او الاقارب كان الواقف بذلك القصة فان قلت ان التكلم لا يدخل في
عموم كلامه صحيح وصرفه في غيره من نصف تلك القصة وان قلت يجوز ان يكون
لكل من اخرج من العادة القصة فلا يلزم عندنا ان يوقف على نفسه ويحكم بطلاق الوقت
راسدا كذا اذا اطلق او اراد العموم اما لو قصد ما عند نفسه **ومنها** لو قال
في هذه الذرة كانت تحت يدي لو رثت في فضل من موطنهم فلا يكون اقرارا بما يخصه
لخصته وجهه بمن يتبعه ولو كان الاقرار بمن يرضى لم يدخل في الاستحالة ان يستحق
في ذمة نفسه شيئا بخلاف العبد فانه يدعو استحقاقها ولو وصت **ومنها**
لو قال تزوجت ان كملت رجلا فانت على كل من اخرج من كملت الزوجه فوقع الظاهر
وجهه بمن يتبعه ويقوم من عدم الوقوع عملا بالقرينة الدالة عادة على العمل الا
مسألة في الخطاب بالفضل قبل بطلان في العمومات الواقعة مع كسبه والتمسح
نحوها وجهه من خارج على المسئلة ان يقدح المخرج عند الاصوليين ان
الخطاب العام مثل يا ايها الناس يتناول الرسول وقبله لا يتناول
قبله الا ان يكون معقول **وممن فروعها** ما اذا نفع الرعا او قال اعطيت

فروع

او اضع في يدي فانت قد افاضت منه وجهه بمن يتبعه وللصاحب خلاف ورثا
فختلف **ومنها** لو قال في بيعي كذا كذا لم يرد به نفسه ام لا **ومنها** لو قال
في ابره واهله وكان مومنهم لم يرد به نفسه ام لا **ومنها** لو قال اني ابيع نفسي ام لا
ومنها اذا اؤتمن بعد ان يتوب باله لم يرد به نفسه او يرد به ما جرت به
مال التجارة او ايجاره ام لا **ومنها** اذا قالت المرأة لوكيلها تزوجني شيئا فقلت
يبيع تزوجني بغيره ام لا **ومنها** لو قال الزوج زوجت طلقه مني فزوجت من غيرها
ان تطلق نفسه ام لا وفي هذه الفروع اشكال وللصاحب وغيره في كثير منها خلاف
بأدلة خارجة عن القواعد **قاعدة** العموم والارادة في الشرح كالسليبي في المؤن
ونحوها يتناول الرقيق على خلافه في فصله لست فقال ان كان الخطاب بحق انت تعلقا
نفسهم وان كان بحق الاوتيين فلا لانه قد ثبت معروفه لا سيد فلو خرجت
بصرفها لغيره لانت نفس **وممن فروع** القاعدة وجوب حارسها في العدة اذا اذنت
لارتد في دخول الحرم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم **ومنها** اوجبت
بهم عتده اذا اذن لرسول في حضوره لان المنع من جهة السيد قد زال ولا اشكال في
دخوله في عموم ايات الطهارة والصالح والقوم وتزويج الحواتم وعدم دخوله في
عموم آية الحج والجمعة لكن في ذلك بديل خارج **قاعدة** لفظ الذكور هو الذكور

من غير الاثبات بعلامات كالمسليين ونحوها لا يدخل في الاثبات حقيقة وان دخل في
في بعض المواضع لان الجمع بكثرة الواحد ولعطف من عليهم في قوله تعالى **الذين**
والمسلمات الآية والعطف يقتضي المغايرة وقيل من غير **والقاعدة**
فروع منها لو وقف على من يرضى فانهم لا يدخلون في الوقف على من يرضى او يرضى
وخل في الامح لان القصد في جهة **ومنها** لو قال في ذكوري انا ببيع او وقف
او غيرهما فقال لكم او وقف عليكم او ملككم فقف ذلك عدم دخولهم في الاطلاق
لعم القصد من دخل في **ومنها** لو كان له رقيق فقال له على ان اعنوك
من اس من كذا فلا يدخل في الاثبات الامع العلم بقصد من يرضى منها والظاهر ان
بكماله من الشك في التكررة الموجب للشك في دخولهم في صفتهم **ومنها** ان
الموتة كانت بعد الاستفاح فهو قول وانما من الشك في انهم مسليين او لا
بجميع المؤن استحالان والوجه جواز كل منهما الا اشكال في دخولهم في تمام قصد
وقدر المحاكم في المسئلة عنهم لان وجه الخصم ان التبعية عليه والقرينة
هذا الذكر في فروع الاضية فقال له ما هو فاشهد احضرتك وقول ان صلاته
وليس وجهه من القول بغير المسليين **ومنها** الدعاء خطية لجهة واجب المؤمنين
والمؤمنات فمن يجوز الاقتصار على المؤمنين مطلقا بناء على دخولهم في وجهه

ان

مقدمة

اذ انظر ان الخطاب للناس فانه **المقصود الثاني** الخ
القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمتعلق من جهة اللفظ كقولنا اقتلوا
المشركين او من جهة المعنى كقولنا اقتلوا المشركين
فانما تخصيص العلة بغيره بعضه من معجزهم او المحققين **من فروع** المسئلة
جواز بيع المرء وبيع الرطب على راس الخبز لمرطبه الارض بشرط فان الشاع
نهر عريض الرطب بالمرطبه والتقصير عند الجفاف وذلك بعينه موجود في
العمل مع الاتفاق على جوازه الا ان ذلك كالمستشرق القاعده فلذلك لا تقفوا
على جواز بيع بقا والتعليق وما مفهوم الموافقة كقولنا فلا نقبل لهما اقل
يدل على شرطه على تحريم التخييف وهو لا يوجب تحريم القرب وسائر انواع الاضرار
فيوزن تخصيصه لانه دليل عام ومنه فروع جواز بيع الولد بغير الولد وفي جوازه وجهان
وقد اختلفوا في جوازه وما مفهوم الخلف كقولنا اذ بلغ المالك المهر لم يحل جنبنا امره
لم يفتى اوله يظهر فيه البحث فانه يدل على مفهومه ان ما دونه خمس بغيره ما فاقه
النجاسة فيوزن تخصيصه لما سبق من كونها دليلا عاما ومنه فروع لا تفصل لسانه
كالذي بالمرء بغيره من قبل النجس **ومنها** ما لا يترك الطرف على اختاره
الشيء وجاوزه استنادا للمروية على من جعفر اخيه عليها السلام وان كان في دلالتها

مظن

على ذلك **فائدة** اطلاق الاصولين يقتضيهما لافق في جواز تخصيص العام
بين ان يكون الحكم كقولنا يقتلوا المشركين او لا يكون كقولنا يقتلوا المشركين
طواله او اعتقدهم جميعا كقولنا يقتلوا المشركين فانه لا يقع على الخرج مطلقا ولا على
على ما دل عليه الاطلاق **فائدة** استنباط معنى النص عليه ما دل عليه النص
من المعروف واستنباط معنى ما دل عليه النص من القاصرة ولا يستنبط منه مع
يعكس على اصله باطلان **من فروع** المسئلة الاخيرة ان قوله في اربعين سنة
سنة ونحوه لا يجوز ان يقال فيه المعنى في اربعين سنة انما هو غناء الفقير وغناه
باعتدائه ونحوه في غير ما خرج اليقينة لان استنباط ذلك من وجوب الشا يورث لعدم وجوب
يجوز الانتقال الى القيمة على هذا التقدير كما قيل في شرط جواز جوعه الى الوجوه بالخير
فلا يلزم ارتفاع الوجوب مطلقا **ومنها** التحريم بالرضاع استنباطا من معني
وهو وصول اللبن الى الحرف وعدمه الى ما لا يصدق عليه اسم الرضاع كالاستنسا
واكل الجوز لمعول من لبن المرأة وهذا عندنا فاسد وانما المعنى في اسم الرضعة
الذي لا يحقق الا بالانعام الرضيع التبرؤ منه **ومنها** جواز الخطأ في الكتاب
بلا عن الاية المأمورة في قوله تعالى واتوهم من مل الله قالوا
لان المعنى في الاية هو الرقيق والرق في الخطا كبره كخيف اعطاه ثم رده عليه

بحر ان

وبهذا عندنا سبيل الاستحباب ان لم يجب على المولى ان يتركه والا وجب مع
حاجة الكاتب اليه **مسئلة** اختلفوا في المقدار الذي يجب بقائه بخصيص
العامة على احوال احدا واليه ذهب اكثرهم لانه لا يضر بقاء جميع كثره سواء كان
العام جمعا كرجال ام يجمع كمنه وانما لا يستعمل في العام في الواحد
تظنيلا لرواياته بانه يجوز ان يكون كقولنا قتلوا فاعلم القادرون
واختلفوا في ذلك الكثرة فذهب ابي الحجاج بانه الذي يقرب من قوله قبل
التخصيص ومقتضى ان يكون اكثر من ثلث النصف وقسره اليضا ويرى ان يكون غير
محمور وقيل يجوز التخصيص الى اقل من ثلث النصف بشرط ان يكون على ذلك اللفظ
المخصوص مراعاة لمول السبغ في هذا يجوز التخصيص في الجميع كرجال ونحوه
لان ثمة لانها اقرب منه على الصحيح وفي غير الجميع كمنه الى الواحد فقول من يترك
الكر و يترك ثوبا واحدا وقيل يجوز الى الواحد مطلقا جمعا كان ام غيره لقوله تعالى
الذين قال لهم الناس **المسئلة** والمراد نعم من يسعدوا النجس ومنه فروع
المسئلة اذ قال في شرط النجس قال كنت اخبرت ثلث في الاول لا يقبل
لان اسم النجس لا يقع على الواحد ولو قال عزلت واحد من ثلث ولو قال
عزلت اثنين فوجهان **ومنها** اذ قال واته الاكل اصدانوسرنا

بفتح

والا

ولا اكل طعاما ونور سبغ وظا الاصحاب بما قبله مطلقا وبقي المطلق كخصيص
العام ونحوه **المقصود الثالث** في المختص اذ ان تخصيص العام ونحوه
كنقيده المطلق فيكون في اللفظ وقد يكون في المعنى وفي اللفظ ثمة شيئا والشرط
الشرط والعرف الاستعمال وبقي عنه في القيد في التخصيص بانه كقولنا واته الاكل
اصدا ونور سبغ والعرف الشرط كقولنا لا يصح فانه محمول على التصديق الشرطية
والعرف الاستعمال كقولنا الاكل الرئيس فاشترط في عرف يخرج راس العصفور ونحوه
وبل المعرف في البداية بغيره في العرف ام كونه في العرف على ما هو وجهان
يتفرع عن ذلك فروع منها ما لو حلف الاستسليم على زيد في قوم هو فهم
واستثناء بقية فانه لا يبحث على الصحيح كولو استثناء لفظ بخلاف ما لو حلف
لابد من عدي ففضل في قوم هو فهم واستثناء فانه لا يخصص على الاثر **ومنها**
لو قال لست الاطاعة على الجميع معك فقال لعجبت يوما في سرفانت على كل طهر
اشر لم يقع الظاهر بالجميع في ايام الصوم للعرف **ومنها** اذ قال له في القيت
اشترطت ليا فليس شرطا في الشاء للعرف ايض **ومنها** لو قال لزوجتي ان
على من خشيته فاقول له فانت على كل طهر اشر انصرف فذلك لا ما يوجب برة
ويوم فاشترط بالانقياد العلم كالا والشرط **ومنها** لو حلف لا اشرب

منها يكون لغيره لغيره من غير ان الاتفاق كما دعه وان اختلف في ذلك واما الاستثناء
التي نحو ما قام احد الاصدقاء لا يشترط ان يكون شائنا واما ان يكون شائنا لا يكون لغيره
على اخص من المعلوم عليهم في ذلك بل من ان يكون لغيره في المثل ان من جهة اللفظ
فلا يشترط في هذا التقدير ما يدل على ان يكون شائنا واما من جهة المعنى فان الاصل فيه
تجاذف الاستثناء ومنه ان الثابت فان يكون لغيره لا ان كان سكونه عنده
الاصل هو التي حكمت به في هذا الفرق عند في ذلك اللفظ بين الاستثناء من جهة
والاستثناء من جهة الثابت واخيرا ان في العالم من باب خيف وفي المصنوع
من غير غيره **اذا علمت ذلك** في موضع القاعدة ما اذا قال لعل عشرة الا
خمس او لعل عشرة الا خمسة فان في خمسة منها على المشهور **ومنها** لو قال ما له
عشرة الا خمسة لغيره انما هو قول لا يميز بين ان العشرة الا خمسة ولولها خمسة
فكان قال اذا قال ليس على خمسة وسبعة الجواب في شئنا انما هو في التفرع
على القواعد العشرة **ومنها** اذا قال وانه اعطيتك الادوية او اكل الالمانا
الزبيب او الاطعمة السبعة الا امة ونحو ذلك لقوله لا اضرب او لا اسرف
كذلك فلم يفعل في كلتيه في خمسة وجها واحدا لم يقتضاه اللفظ ذلك فيكون
الاستثناء من جهة الثابت والاشارة لان المصنوع من الزيادة لاثبات المذكور

في

فيجعل الاستثناء من جهة العرف **ومنها** لو قال وانه ما له الا امة درهم ودرهم
الاخيرين ودرهما فيقول انما يكون زيادة على ما صدق وانما يطلق في لوجها **ومنها**
اذا قال ان الثابت انما يكون في مابين واحد صحيح بين الف والاثبات فان في هذا
القياس لو قال وانه ما له الا امة درهم فيكون ذلك في وجه الوجه هو مقتضى القاعدة
الاكتفاء **ومنها** لو قال لا ليست ثوبا الا انك من ثوبك فاعقد عاريا فليس لا يميز كفا
وربما تقدم وجوب ان اللفظ الخلف استحق عرفا الى من الصفة من سواد وغيره
قال لا ليست ثوبا غير ذلك من ثوبك بل هو على خلافه بقرينة ولا البسرة
قاعدة الاستثناء المستغرق في اتفاق القاعدة فاعقد عاريا فليس لا يميز كفا
اتباعها ولا في ذلك في اللغو وتقول ان في المدخل لا يميز بين ان في خمسة قولين و
تقول بوجهين في العرف ان يكون اكثر من قولين في الف والافين قال لا
ان يكون قطعا **ومنها** في باب الاقرار لا يميز في باب الاقرار **ومنها** اذا قال كل امرأة
في طابق الاخرة او الاثنت ولم يكن لغيره فان الطابق يقع عليها بمقتضى القاعدة
لظلال الاستثناء فيجب البتة ولو لا في قوله كسوف قال كل امرأة غيرك طابق
او طابق غيرك فالجواب عدم وقوع الطابق لان اصل قوله في طابق لا يميز
لانها تدفع صفة وقد اختلفوا في ان يعطى بعض العدد على بعض في الاستثناء

فيصح الاستثناء المجهول في خبر درهم عشرة من الف وقيل عايد السلام **قاعدة**
اذا لم يكن الاستثناء مستغرقا على الصريح عند الاكثرين وكان الخرج ام الخرج وقيل
لا يجوز استثناء الاكثرين من المساء والليل والافاق عليها واضحا كما اذا
قال لعل عشرة الا عشرة ولهن الدار الا اثنتين منها ولو تعدد الاستثناء و
لم يستغرق في القوة ولا عطف عليه رجع الى الاستثناء وعيد عليه سبق
منه على الف والاثبات فيخرج ما لو قال لعل عشرة الا عشرة الا اثنتي عشرة الى
الواحد فان يكون في قوله الا عشرة والواحد قال الا اثنتين الا اثنتي عشرة
التي قد لا تفرق بين واحد وتجزئة في القواعد ويطرح اليك الجمع والاعداد المشبهة
وهي الاثني عشر على صحت والتفريق في الافراد على صحت وتقطعها منها في الاقرار بالثابت
وهي في الاول ثمانية وخمسة وفي الثاني خمسة وتسعة واربعة وثلاثين
عليها بربطك في هذا الباب كما لو كان في الف او لم يصل الى الواحد كذا اطلق جماعة
وفي بعضه في صحت **ومنها** لو قال لعل عشرة اعطوه ثلث الاكثرين في
اعطوه اقل من ثلث لولوا في الاشياء فان كان في قول الا اقل وفيه نظر
قاعدة الاستثناء المتعددة اذا متعاطفت وكان الثابت مستغرقا لما قبله
انما التماس كقولك لعل عشرة الا ثمانية الا ثمانية وكذا لفظ الاخير وهو استثناء الثابت

الاستثناء من جهة الجمع بينهما فيكون كما الكلام الواحد كقولك درهم درهم والادوية
قال لعل واحد درهم في فدية البيع لان المثلين المعطوفين يعبر عن انما الحكم و
ان لم يكن لولوا في البيع كما اذا قال لعل المدخل بها انت طابق واطلق لا يقع الا
واحد بخلاف ما لو قال انت طابق اثنتين فانما يقع عندهم فيخرج على ذلك
لعل ثمانية درهم والادوية درهم وكذا لعل درهم درهم والادوية درهم
الادوية درهم درهم **قاعدة** الاستثناء المجهول بطل في المبيع
وسير العقول كقولك بعتك الصبرة الاجرة منها في البيع انما عايد كقولك بعتك
اجرا او اواصدا او لعل في الاخرة ولو قال بعتك الصبرة الاصا **ومنها** في مرفقة
واراد اواصدا من المتفرقة ولم يميز بطل البيع وكذا لو قال بعتك صاعا من الصبرة متفرقة
الا صا في لو كانت مجتمعة وقال بعتكها الا صا منها فان كانت مجتمعة في الصا
بطل البيع لعدم معرفة قدر المبيع وكذا لو قال بعتك صاعا منها **ومنها** ان يزلناه على
الاشياء والاخر اذا علم ثمنها عليها ولو كانت معلومة واستثنى منها عددا معينا
صحيح قطعا واختلف في منزلة بطل في مرفقة في البيع كذا رجع والعرف لو كانت الصبرة
اربعة اصواع فالبيع ربع وعلى هذا في انما خلف منها ثمن سقط بالمحاسب وقيل
بل البيع جزئ ثلث منها مقدرا فلو لم يبق الا صاع بطل المبيع فيه وعليه في ذلك الاقرار

في

في الوصية لو قال وصيت بهذا العين لزيد ثم قال اوصيت بالعين
لغيره كانت تلك العين فيه موصية ثم خصص بعضه من الاخر ثم بعد ذلك عم
ايضا في نطقه والمخرج الدخول لانا لو خصصنا العام المتخير للزم التاكيد والتكرار
خبرته ومنها عدم وجوب قضاء العبد يوم ايام التبريق ورضاه ان قلنا
بعد دخوله التبريق على جوارزنا الواجب لو لم يرد صوم شهرين متتابعين من
كفارة قول من يظن باراداه في رضاء في نذر صوم الاثنين واما قدم صوم الكفارة
على الاثنين لان كان قضاء الاثنين ولو عكس التبريق التذرع عدم انقطاع التبريق
بقيام الحفل ان لم يجز تأخير الكفارة عن زمان التذرع حيث يكون فيه ابرأ من
والأقف حوازيها فانظر القدرة على المتابعة بالشيخ كالا يجب ان لا يخرج عنها
لما في من في الس وكن في الفرق بين المدة الطويلة والقصيرة كالسنة ونحوها
قاعل تخصيص العموم بالعرف جاز وكذا بالعادة والشرع وست
انما اما الاول فله صوران **احدهما** ان يكون في غير استعمال الاسم العام في
بعض افراد خصصا حقيقة عرفية فهذا يخص العموم بغير خلاف كالموصف لا
ياكل من اخضعت بدية اللحم المشوي وورس البيض وجزءه فانه لو وصف
على لفظ الذبيحة والتحقف والتسوس والشرع والولد لا يتناول الامانة في العرف

تخصيص العموم

لذا

كذلك وورس الامور والادوات والشمس والليل فان هذه الشمسية فيها جرت خصصت
بجاء **الصورة الثانية** ان يكون كذلك وهو نوعان احدهما ان يطلق عليه الاسم
العام المقتدر به ولا يفر دجال فهذا لا يدخل في العموم بغير شكل كذا في قوله
لا يدخلان في مطلق التبريق كما لا يدخلان في مطلق الماء المطبق والشمس يطلق عليه
الاسم العام لكن لاكثر ان لا يذكر بعد الايقاع وقدره ولا يكاد يفهم عند الإطلاق ودخوله في
وجهان **ويشترع** عليه هاست من **ومنها** لو حلف ان لا ياكل الخبز فانصرف الى
الغالب من ورس الطير والجمادى والشمس وجهان اجمعا عدم الدخول **ومنها** لو حلف
لا ياكل البيض فخصه بغيره من السمك ونحوه الوجهان **ومنها** لو حلف لا ياكل اللحم فخصه
بغيره من السمك الوجهان **ومنها** لو حلف لا يدخل بيتا فدخل سجدا او حائطا
احتل الوجهان **ومنها** لو حلف لا ياكل اللحم فخصه باطلاقه او غيره
لاخر الوجهان **ومنها** لو حلف لا يتكلم فخصصه في الحث وجهان من حيثان و
اوله عدم **اما** تخصيصه بالعادة فيقترن بمسائل **ومنها** لو استجر اجرا لخدمة
معيته جاز على ما جرت العادة بالعرف في الزمان ودون غيره بخلاف **ومنها** لو حلف
لا ياكل من ثمر الشجرة اختصت بمسألة ياكل منها عادة وهو الثمر دون ما لا ياكل عادة
كالورق الخشب وان جاز ذلك **ومنها** لو وقف على بعض اولاده وتمام اولاده

تخصيص العموم

اولاده فلهن يخص البطن الثاني بالاولاد المستهين او شمل جميع ولد ربنا وملت العادة
على الاول لانها غليظة واصغر بطون منها عادة يخص ولد من وقف عليه ويمكن
رجوع هذه المسئلة للقاعدة ان بقوله ووصى النكاح في ولادة العادة على
ذلك ولا معارض للعموم **الفتاوى** **واما** تخصيصه بالشرع فيظهر من مسئلة
ومنها ان نذر صوم الدهر لم يدخل في ذلك ما يحرم صوم يوم ايام التبريق كالعبد
وايام التبريق ولا يجب كرضائهم على القول بعدم انعقاد نذر الواجب والاقوى
انعقاده فدخل فيظهر الفتاوى في زياده الباعث على الفعل ونحو الكفارة في
منهجه التبريق وكونه من رضاء **ومنها** لو حلف لا ياكل كالم يتناول يمينه
اللحم الخنزير ويمكن جمع هذا لما سبق **واما** تخصيصه بهذا الحال فيظهر في لوانه
ما كلف العقار المنسوب في الصلوة في عموم او مطلقا فان الغالب لا يدخل
لشبهه الحال بان المالك انما يريد الانتقام من الغاصب والمواخذة لا الاخر له
وقد نص صاحب عدم دخوله في الطلاق الاخر وعمومه **ومنها** ما لو اوصى
او وقف على الفقراء في تصرف الفقراء على الموصي والواقف لا يجمع الفقراء
ان كان جمعا فافيد للعموم والخصص ايضا في هذا الحال الدال على عدم
ارادة فقراء غيرهم **قاعل** التبريق في نذر خاص وتخصص العام وتيقيد المطلق

ومنها اسم **الاول** تقييد النذر بغيره ولو صور **ومنها** لو قال ان لا يتكلم
هذه الدار فانت على ظهر ارضك ان اراد ان لا يتكلمها بالكلية فقلت ولم يواقع الظاهر
وان كان نورا اذ انما لم يثبت تحريمه بل ما فيها **ومنها** لو حلف لا يدخل هذا البيت
ويرد به جاز قوم فدخل عليه بيت آخر فخصه على ما ذكر بعض **ومنها** لو حلف لا يشرب
للماء ونور الاستماع مرجع بالحدث مثلا وكل ما يملكه لو حلف لا يشرب للماء
من عيش **ومنها** لو حلف ان لا يشرب ونور ان لا يتكلم فخصه بكل ما يملكه من عيش
وغيره على مقتضى القاعدة **ومنها** لو حلف المرأة ان لا تخرج في شهيرة ولا تفرقة
ونوت ان لا تخرج اصلا حثت بخروجها لغيرها على الظن **القسم الثاني** فهو
كثير جدا فمنه ان يقول ان لا يطأ في راسه ويشتد بقلبه واحدة او يحلف لا يلم
على زيد فله على جماعة يعرفهم واستثنى بقلبه بخلاف ما لو حلف على الدخول عليه
فدخل على قوم يعرفهم واستثنى والفرق السلام المنسوب الى الجماعة عام في طلبة
ومستقل قوله بجماعة يعرفهم فاشتمل على عقود مستعدة ومنه جاز للشيخ الاخذ ببعضهم
ومن بعض بخلاف الدخول فانه فعل واحد فغلبه القليل **القسم** وهذا يظهر من بعض
قول الشيخ بجواز تخصيصه بالنية كالقول استثنى والاذنية مؤثرة في الاعمال الاعتبار
في العبادات ومقتضاها انما يكون مؤثرة بها وهذا خلاف المستخرج والا

سلك العلماء اللاحقون منهم ما قد سلكه من البحث على القول بكونه هو المتخصص في
فناؤه فان الواحد لا يقبل التخصيص وان تخصص الباعث والشرع في الاول الالف
وقد تقدم ومنها ان ليست الثوب القلابة فاستعملت كلمة نور ونور
مخصوصا فاختص به وبقي قوله في ذلك ويدبر مع انه يثبت ومنها اذا نذر الصدقة
بالدور في نفسه قد راعينا اختص فانواعه من المطلق اذا قال تزوجك بنتا
ونور واحد معتمدا على الزوج با محال وتعود فيه التحسين الى **قاع** اذا نذر
ولم يلفظ عام مستقل بنفسه ولكن على سبب خاص كقولهم اخرج بالفتا من
سكن تحت شجرة على فاستعملتم فيه بغيره بل اعزمت اجرة وكقولهم وقد شئت
بغيره خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا نجاسة من نجس به من السبب عند
اكثر المحققين لانه لا منافاة بين ذكر السبب والعموم وذهب بعضهم الى ان العبرة بتخصيص
السبب لانه لو لم يكن مخصصا لم يكن ذكره قايما واجيب بان معرفة السبب من الغوايد
اذا نذر في ذلك وفيه ان العبرة بالتحقق في المقام لا فان اللفظ الوارد في
جوانبه عام وقد قالوا ان ذلك سبب وهو ما يجب له اثره وليس من شرطه في
الاثر ان يثبت بعض العادة الى اختصاصه بالفكر المنكح وهو ضعيف والسبب فيكون
فيه ومنها اذا نذر في موضع فذكره فافتان لا يحضر في ذلك الموضع فان

وحي

اليوم يستر وان رفع المنكر على القاع **قاع** اذا سلم على جماعة وفيهم من
هو المقصود بالاسم في كل واحد من وجوهه ويكره اطلاق هذا القول على القاع
ولا لانه الغرض على تخصيص هذا العام بالنية والتميز بقيل التخصيص **قاع** اذا كان
السبب عاما واللفظ خاصا فالعبرة باسمه باللفظ كقوله **قاع** اذا كان
لعموم السبب وان كانت المناسبات بينهما والمنافاة يقتضي العموم لان اللفظ لا يعمد
اذا نذر العموم لعدم صلاحية اللفظ لوفيه لفظ فان ذلك من المجازات المشبهة بان يطلق
البعض ويريد الكل او يطلق الخاص ويريد العام فالقاعدة على ما نوه وقد تقدمت في باب
مسألة اذا نذر محرم عام اذ اخل فعلا بغيره فاستعمل العموم لانه لو اخل بغيره
ذلك فانه قد ثبت بكونه قد اطاع على ما نذر في كل واحد من الاحكام لا سيما في اوله
ذلك لانه لا خلاف لانه لا دليل عليه في بيان صحة التخصيص في **قاع** وفيه
على العادة في المرأة او الرتبة فان قوله لم يثبت في نفسه فاقوله يقتضي عموم قوله
رواية هو انما يحسن في هذا ان الرتبة لا تقبل على تحبس وهو قول اصحابنا ولا خلاف
وهو ان لا يقع الا في وجوبها لانه لا تقدم هذا العتق على عتق لانه لا يقتضي عتقا من
الاخبار بوجود **قاع** التخصيص لانه من شرطه في البداية عند التحقيق ان يكون مجزئ
بعض ما رده لا يتوقف على كون مجزئ بعض الاثر او اذ اخرج مجزئ وان كان اكثر العتقا

قاع اذا حكم على العام حكم ثم افرز فرد حكم عليه حكم بعينه كلام اخر يقتضي
عنا الاول لم يكن افرزه بذلك تخصيصا للعام بل في افراده يقتضي ذلك وفيه يكون
تخصيصا **قاع** اذا اذنت المرأة لزوجها في الخروج ثم اذنت فيلزم واحد من قول
يكون مع الغرض على القولين واحدهما عدم وكذا نذر من لم يتكلم في البيع وغيره وقد
شبهه العامة بقولهم انما ابى بيع فقد طهر مع قوله من تحت يمينه ولا اخصم اليها
فقد يغتفره فقال ابو ثور التفسير في ذلك القولين في التخصيص في كل ما يخص من الطهارة
بالبيع من تحت يمينه وتوافق القائلين وهذا عندنا مردود **قاع** اذا نذر العام وكذا
قوله او بعد اسلم ليصير بملء فليكن العام الا ان حكم عليه حكم اخص ما حكم به على تقدير الاول
الداخل في ملء ذلك عام ودخل ذلك الفرد في العام لعدم ان في قوله بل يقتضي
عدم **قاع** فروعها اذا اذنت لزوجها في البيع او في غيره من المعقولات وفيه فروعها في
يعطى من الذباير من الثلث باجتهاد الوكيل في بيعها في وجهه من غيرها ما ذكرناه
الباب الخامس في الاطلاق والتقييد **قاع** المطلق كالعام في
وجوبه على اطلاقه في كل رتبة اطلاقه على الراجح القيد بعضها فاذا وجد
بجميعها يتقدم المطلق على اللاتيين والفرق بينهما مع انهما في الحكم العام هو
النال على العبرة باعتبار تعدد المطلق والادل عليها من حيث هو لا يتقدم احد

تخييد

اوجبها كذلك وانما افرز عن غيره من غير مخرج العلم في العام في شرطه الاول ولا
الاستدلال به على ما اذا كان كقوله ما نذرهم الاثر لانه لا يفرز الا فيكون ان يكون هو المخرج
من قوله **قاع** احل لكم هذه الاطعام الا ما يتلى عليكم وبما نقل بعضهم
القول لا يعلو له ان يثبت واحدا **قاع** في ذلك فروع القاع على الاستثناء
فانما يرجع الى التخصيص وسبق ذلك لوقال اعق هؤلاء الاواحد مع بل لوقال له على
وربما الاستثناء في رتبة مع انهم من شرطه في رتبة الترخيص اراده ومنها اذا وكل
شخصا في اتيقن عبيد مثلا قال متكلم في اتيقن واحد منهم فحقق القاع
استثناء عتق جميع الا ان يقوم دليل على استثناء اعادة المنع من التعميم فلا كلام فيه
ومنها اذا قال له عتقوا اخس او ستة بلفظ او فقد قال بعضهم بل يفرق لانه
الدرهم اربعة شوك في نفسه كقولهم اربعة او خمسة وكان ان يقال بل يفرق خمسة
لان اثبت عشرة واستثناء خمسة كان في استثناء درهم الالف وسبق من
هذا الباب اذا اشتبهت محرمات اجنبيات او نذر بغيرها او في طهارة او بغيره فكا
فان كان العدد محسولا لم يجز ان يفرق ما نذر وان كان غير محسول لم يفرق
بعضها بغير اجتهاد ولا استثناء في رتبة الا في وجهه ان اظهر ان لا يفرق واحد
التدليل على ان يفرق لانه لو كان عليه لانه هو العدد المحسول لم يجز ان يفرق شيئا

قاع

قولنا لا يصدق قول من يقول ان السبب في كونه صدقا هو ان
الامام وهو المتكلم لان القضية في بعض الحروف هي مخصوصة بها لان الاصل في القضية
ان يكون لها قول لها وعلما اننا عرفت من شئنا ان السبب في كونه صدقا هو ان
منه في ظاهره ولا لانه كان يؤثر في امرهم على كل من السبب دون غيره فيقول نظام
الجماعة ولا تتركها احد الا خلاص المقصود من الجماعه ولا تعارض بالاشراط لان
ذلك انما يكون عند صحة ما عليه بل من هذه العوارض **الباب الثامن**
في الاخبار وقوله المركب التام وهو المصدق بما يحسن السكوت عليها
احتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر والحقبة والقول الجماعه وان لم يجهلها فهو
خبر الا ان وهو منسب للامر والنهي والقسم والنسب والشرع والعرض والعدا والتأني
وتظهر الفرق بينه وبين الخبر التام فيكون فيها ايضا بان الاثبات يوجد له في
نفس الامر ولا يترتب له الوجوب وان سبب لدلوله لا يترتب له كذا ولا يترتب له
مدلول بخلاف الخبر فيكون له مدلول في نفسه لا يترتب له زمانه ما ضا كان عام حاضرا ام
مستقبلا لا يتبع له وجوده والام يصدق الآلة الماضيه ان الماضيه في نفسه
مساوية الوجود والمستقبل وجوده بعد ان كان متبوعا لا يتبعه في نفسه في الواقع
الاصلي والاثبات قد يكون مستقولا لا يترتب له في صفة العقود والايقاعات فان

في

الصدق انما ينقول على الجملة الا ان الكذب او نفي كذا في صفة كذا
وقال بعض الاصحاب ان اخبار الوضع للصدق والصدق مقدم مدلولاته فيقول
بها بان لصورة صدق المكلف بها والامام او من انقل وهو من دورته كخلف
قاعدة في كاعتصم هو الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب فيقول نظام
زيد ولم يبق واما عندنا من الصدق والكذب اما ذكرناه لان الصدق مطابق للواقع
والكذب عدم مطابقه ونحن نعلم ان الاخبار لا يحتمل الكذب كذا في قوله
وقول من يقول انه لا يحتمل الصدق فيقول القائل سبب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحتمل الصدق والتكذيب لان التصديق يكون من جهة الخبر والصدق ان يقال لقائله
صدق وكذلك التكذيب وقد وقع ذلك في المؤمن صدق خبره وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذب سببه والكافرا العكس مع ان التعبير بالصدق والكذب يحتمل التأويل ايضا فيكون
يحتملها باعتبار شخص او لو كان سوفسطاسا او انه يحتمل بحسب نوعه او باعتبار انشؤته
ثم شئنا في قطع النظر عن خبره وغيره من الاحوال المجردة ونحو ذلك **ادانته في ذلك**
في فروع القاعد ما اذا قال لزوم ما في خبره بقدمه في كل كذا في خبره
بذلك كذا في خبره في الظاهر **وهنا** هو سبب على القاعد ما اذا قال في خبره موت
زيد او غيره فلا يصدق كذا في خبره او التذخر في خبره كذا في خبره فلا يصدق كذا في خبره

الزوم وكذلك في كل ما كان له اثر الصادق في شرب عليه روره وحصول غيره
وهو لا يحصل في كذا وبه الامم في ذلك سهل لا يترتب في التيقن بالجماعه في خبره
فيه الاصل والظاهر **وهنا** ما اطلقه في خبره على القاعد ما اذا قال ان لم يخبر
بعد من خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
قالوا في خلاص ان يذكر عدد وابعث ان الزمان لا يصدق في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
باعتبارها لا يترتب عليه القاعد ما اذا قال في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
انفق لان غاية ان يكون كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
يخبر بعد در كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
اخر من خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
ان لست المسافر كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
لا مطلق الخبر ولعلهم ارادوا ذلك بقرينة ما اعتبروه في الجواب والالكاف في الخبر
اخبارهم بان خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره في كل كذا في خبره
الحمل فراجعته **قاعدة** في الخبر ما صدق او كذب والصدق هو
المطابق للواقع والكذب غير المطابق وجعلنا في خبره ما واسطة فقال الصدق هو المطابق
مع اعتقاد كونه مطابقا والكذب هو الذي لا يكون مطابقا مع اعتقاد عدم المطابق فاما

في

بالسؤال القطعي لا لاعتاده منه وهذا لا يخبر في مطلق الشاهد بل ان هذا هو
المطلق لان الناس لا يعتقد جميع الشهود وانهم لا يشهدون الا صدقا وانما يحكر
في المعين **قاعدا** ان الحق هو ما لا يغيره العلم ان لم يضر بوجهه كما لم يضر
مرضه عند الحكم ونفسه ولو نزل ان عليه كذا لم يضر بوجهه موت احد والياح والياح في
بينه وكذا علمه بغيره وانما في ذلك كثر دليل الا انه لا يضر في القياس ومنها ومن الاخبار
وجهاان ونظير القاعدا في المودلت العاشر عشر من غير واحد الا في النظر **من**
فروع القاعدة جواز كالتصديق بتقديم الطعام من غير اذن والتصرف في المدينة
من غير اخطار الشهاده بالاعمال عند صيرته على النجس والعرض في الخافه والقبول في القبيح
الميز في المدينة فتح الباب في جميع بعض هذه الى القاعدة نظرا لانها انما تستفاد
من الظن الغالب لا العلم وقد احتجف الاصول في المحذور في قبول خبر التبرير
لم يحجب عليه كذب والاصح عندهم عدم القول الا ان يحذف به القرائن كما ذكر او يكون
زيادة على ما يغيرها من التوبة او يخبر بان مثل هذا المرض مسخ العلم او الخطر او خوف يقتضيه
كونه من التعريفات مثل الثمت بان الضابط فقل من حيث ان ضابط ذلك الظن الغالب
كيف اتفق وان لا يذوقه لم يقبل فيما فيه من كذا كذا ومن هذا الباب اخبار غير العمل
من المكلفين بما ذكر لان شرط الخبر العدالة كما يشترط في البلوغ والعقل وكذا من الموارد

ان

من حيث دليل اخر **المقصد الثالث في الاجماع** وهو اتفاق الجمهور في
اشية التبرع حكم وهو تحت العلماء الا من شذوا واختلوا في ذلك بحيث لا يجرى على الاية
وارتباطه بالخاصة على انه دخول المعصوم فيهم ونظير الثالث في الوضائف في الخبر
قاعدة لا يفرج في حجة ما وافق هو عليه عند الحاجة لان العبرة بقوله كذا يصدق مع ان
الاجماع حجة وانما كذا من حيث هو اجماع ومن هنا سبب بعضهم الياء القول بان الاجماع
ليس حجة وليس صحيح وانما الاختلاف في الحقيقة عند الجمهور يقع في الخبر انما هو
فيما اقول ان خبره في الاصول **فروع** اصحاب على ما جوزه من حجة الاجماع كونه اجماعهم
خاصة بجمع عدم تبرع المعصوم فيهم بغير اذنه او قد روى القرواح او اختلف في النسب فلا يبر
هم ولو كانوا معروفيين قدح ذلك في الاجماع وفي هذا كذا عند نظره قد حققته في محل
مفرد ولا يخفى ما يتفرع عليه من تصانيف الفقهاء في المسائل الخلافية والاشهر انما ينظر
في هذا من اجماع الاصول التبرع عليها الاحكام وظاهره في غير متصفح منها هي في حجة
بطلانها من غير كلامهم **قاعدا** اذا قل بعض التبرعين قولوا وعرف بالباطل في تركه
عنه ولم يكن واعيه فالحق عندنا ان لا يكون حجة ولا اجماع لان السكوت اعظم من التبرع
وجاز ان يكون سكوته لتوقفه في المسئلة او لم يملكه لتوقيه كل تبرع او الخوف او
غيره ومن وجب العار في قولهم لا ينبغي للمسالك قول وفي المسئلة للاصوليين منها

النصف بخلاف غيره وبغير تقييده بعدم ظهور اعادة الكراهية منها **قاعدا** اذا اخرج احد
التابعين من المجلس كره ما كان من غير الفسخ بان شذبه لم يقطع خياره وان لم ينسج القطع
ويكنى اخرج من المجلس القاعدا في حجة ان البطل بخلافه حيثما استجاب حكم العقد وحسن
المفارقة الوجوب لزوم **قاعدا** ما لو حلق الحلق بالرسول الجهم مع قدرته على الانتفاء فاستكثرت
فيه وجوب الكفارة ولو كان كرها او غملا او دورا خيرا **قاعدا** اذا اخرج من القسام
يقصر الاظهار بما يطهره في ذلك ان قادرا على دفعه فيلحق بغيره وجها من قدرته وعدم
فعله وشذبه اذا نزلت الفارة الى الباطل وكان قادرا على دفعه وتبرع بها حرج بنفسها **قاعدا**
قاعدا اذا زوجت غيبه بغيره ثم ردت الزوجة فارتفعت من اجماع الزوج رضا عا حقا
وكانت الام مستحقة سكا فمحل كمال الرضا على الكثرة لرضا الام لا لعدم فعلها كذا
وجها من نظره القامد في لزوم المهر **قاعدا** اذا اختلف في ارضاء النكاح فغيره وكان
قادرا على الدفع فمحل كونه حقا او جها **قاعدا** اذا اخرج من شخص بالغ يدوم وبها
ولم يصح الشخص للملك ولا بعده فيكون اعز انما يملك وجهاان وعلى التقديرين يحكر
الاقدام على شرايه عملا بالظاهر من ان الحر لا يترك ويحكم حرمه من شرايه حتى يصح بان
ماوك **قاعدا** اذا انقضت بعض الشر كونه المدينة وسكت الباقي فمحل كونه حقا **قاعدا**
بقول ولا يفرج في اعتنا من عدم ملك وجهاان وان انكروا بالافعال والقول بان بعضنا

قاعدا ان لا يكون حجة اجماعا مطلقا **قاعدا** ان لا يكون حجة اجماعا لان الظاهر للموافقة
الامة ووافق ابراهيم صاحب الحق الكبير ما في الحق الصغير في جعل اختياره مخصصا
في احد من بين وهما القول بكونه اجماعا والقول بكونه حجة **قاعدا** مع انقراض العصر
استمرت التبرع في اجماع لان استمرام على السكوت الى الموت يضعف الاقبال
وفضل مناسقات ان كان ذلك في غير عصره فلا اثر وان كان في عصره فان كان في العتق
استدراكه كراهية الدم واستباحة الفرج فيكون اجماعا وان كان في العتق كذا
كان حجة وفي كونها حجة من غير اجماعها وجها **قاعدا** في ثلاث حالات **قاعدا** في
اوقعت شيئا كرهه كسكت بغيره الفاسد **قاعدا** اذا اختلف في العقد القسوط و
سكت فان لا يكون حجة اجازة وكذا سكت البائع على شرط الشتر في مدة خياره **قاعدا**
اذا اختلف في طهره انما من غير حجة معين فلا عدل ولم ينكح عليه احد لم يثبت عدل ذلك
عند اختلافه لا بغير حجة سواء كان الفاعل ام قاسقا **قاعدا** اذا اختلف في الفاقصة
بان قال هذا ولد وسكت لا يثبت له بالدين فصرح بالتصديق وقد يكتفى من السكوت
اختاره الشيخ بمراده **قاعدا** اذا استغلت المرأة الموطأ منها ذكر الزوج لم يخل منه
بملك وهل يحصل بالقدوم في حكم الايام وجهاان في بيعه او حقه في حكم القاعدة
حكم القاعدة بدليل خارج **قاعدا** اذا استوفيت البكر فسكت فالتصديق الصحيح

الفرد

قاعدا

الاول كاذب **ومنها** ان المارة اذا كانت جبانة فماتت ثم اعتقلت وكانت حاصلة
 انها لا تقتل من الجبانة في وقت معين من بعد فيه التذرع والعبودية فان نوت الا
 عن كاذب فماتت من غير وقت معين من بعد فيه التذرع والعبودية فان نوت الا
 عن الجبانة وان كان غلبها بها من غير وقت معين من بعد فيه التذرع والعبودية فان نوت الا
 الاغسل الا ان ارتفاعه يدل على الاغسل **القصد الحاشي** في اول اختلافها
 في وقت في اول الكتاب الخلاف في الاغسل قبل البعث على سر على الاصل التخييم ام على
 التوقف واما بعد التخييم فيقتصر الاول الشرع ان الاصل في المنع الا بالاصل التوقف على حاق
 لكم ما في **الا** في جميعها وفي المضار من سلمات القلوب هو التخييم قوله
 لا ضرر ولا اشارة في الاسلام كما ذكره الزركلي والامام وطائفة من العلماء فيهم فانه اوجب
 كالبقاء **اذ علم ذلك** فلا يستلزم فروع **منها** اذا وجدنا شرا ولم ندر بل هو
 من كمال العلم لا من غير العلم ان لا يفرق بين علم ظاهره وعلم باطنه فانه لا يفرق عنه
 في القول ام لا اوجب بنية هذا الاصل ويقرر الفرق بين الظاهر والعقلان في الحاشي
 محصورة والاصل عدم كونها بخلاف غير المعقولة فانه غير محصور في كونه الحرام المعلوم
 لا ينطبق كونه على غيره في موضع **منها** في التولية وكول وغيره اذ لم يفرق بين
 ولا يعلم من الجنب فانهم حكموا بطهارته وتخييره على السليمان المنضبطين وعلى هذا حكم

في التولية من كمال العلم لا من غير العلم

بها

بطاهرة الشوا المذكور وعدم العقوبة وكذا القول في العظم ونحوه ومن حكموا ايضا
 بان لا يشترط الدم الطاهر بالقبض على بطهرته ولكن حكموا ايضا بان لا يشترط بالقبض
 حكم بالعفو وهذا لا يتم على ذلك كما لم يعلل القاعدة **على التخييم**
 الا ان يقال المعفو عنه من الدم ايضا غير خفي لعدم انحصار افراده من الحيوان الذي جازته
 دم لا نفس له بخلاف افراد ما ينفخ عنه من الشجر والعظم فانه مختص في الحيوان المحلل
 وهو ناس حصر **ومنها** اذا رز شخصه ولم يدر بل من يحرم النظر اليه ام لا ونحوه
 فيجوز ان يراه على هذه القاعدة **ومنها** اذا لم يعرف حال الشرب هل هو صريح او
 مارك فم لم يحرم عليه حكم الا بالاصل الملك وجها من مفرق ان على الاصل المذكور **ومنها** ان يثوب
 المكره في غير الحيوان فاذا شككنا في استهلاك الحيوان لم يحرم عليه ام لا وجها من مفرق ان يثوب
 المنع من اوجبه لوجود الحيوان المانع من الشك في المبيع وهو الاستهلاك فان الاصل عدمه **على**
 استصحاب الحال فانه عند كراهة المحققين وقد يعز عنه بان الاصل في كل حادثة تقديره في
 زمانه وان الاصل عدمه فان كان في مواريد **بالحاشي** استصحاب التخييم في الحكم
 التخييم لان برهانه في البراءة الاصلية **ثانيها** استصحاب حكم العموم الى
 ان يرد خصص حكم التخييم لان برهانه في استصحاب التخييم عن المقتصر ان التخييم الى
 ان يطرأ عليه عدمه او مطلقا على اختلاف التزيين للاصولية **ثالثها** استصحاب حكم ثابت

الاصل عدمه واستصحاب ما وجب اوله وانكسره لو شك في بلوغ التصاب فالاصل عدمه
 وليس من العلم التصاب في الجملة فخرج عن بعضه بحيث شك في وجوده والتصاب في
 البراءة فان ذلك لا يفي في اسقاط الواجب لتعلق الكراهة بالتصايب بالمال فلا يبرأ
 منه الا بيقين يخرج عن العدة بخلاف ما لو شك في تعلق الواجب بالمال لا يبرأ فانه
 اصل البراءة وعدم بلوغ التصاب لا معارض له **ومنها** لو شك في عرض مطلق
 لاطهارة او العتق او التوهم او الاعتكاف او غير ما حمل العبادات فالاصل عدمه و
 استصحاب التوهم الترافقت عليها العبادات **ومنها** لو شك في الاعتكاف فخرج
 فخرج به بطلان يخرج كونه معتكفا عنه ام لا مع الاضطرار له ونحوه وكذا التخييم في الا
 بعد الفسخ من الفعل الاصل البراءة وعدم المفسد وشكل لو كان الفعل مقتصر فان الاصل
 عدم فعله ولا ف ذلكنا لو اوجب بحد السهو فالاصل ان يكون شراب تعارض
 الاصلين وان كان الحكم شرعا على الفعل التخييم فيكون جواز تعارض
 الاصل والظاهر ان الشك في نفس فعل التوهم فان كان في وقتها فالاصل عدم فعلها
 فيجب عليه التوهم وان كان بعد تعارض الاصل والظاهر في **ومنها** عدم قتل
 القبر الذي يحرم بوضعه لاصل عدمه حيث لا يوجد ما يدل على بلوغه ولو وجد متباينا
 استعمله بالذات تعارض الاصلين وسيأتي **ومنها** دعوى التستر العيب او تشبه

شرعا كالملك عند وجوده وسبب دفعه عند خلافه او الزام له ان يثبت ما هو **وابيها**
 استصحاب حكم الاجماع في موضع الزام كقول الخارج في غير التسليم لا ينقض الوضوء للاجماع
 على انه منقطع قبل هذا الخارج فيستحب اذا الاصل في كل تحقيق وادار له ان يثبت معارض
 والاصل عدمه كقول في التيمم او اوجده المانع في انشاء الصلوة لا ينقض تحريم الاجماع
 على صحة صلوة قبل وجوده فيستحب تحريمه **وليس** في غير الشك **اذ انقروا ذلك**
 فلا قاعدة فروع كثيرة مشهورة **منها** لو علم بجاسة الماده ليطهارة منه وشك
 في سببها عليها فان الاصل عدم تعديها ومحق الطهارة كما ان لا يعلم سببها وشك في
 بلوغ الكثرة فالاصل عدمه وقيل بجواب تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماده
 الشك في تأثيره بالجملة ويشعب بان طاعت الجماعة المعلوم في حكم الاصل ان يبق
ومنها لو كان كراهية تفرق او شك في تفرقه او الاجور فالبينة على الطهارة لا انها الا
 المستحب والاعراض له **ومنها** لو شك في الطهارة مع يقين الحدث او العكس
 فان يترتب حكمه على طريق الشك او كونه في الشك في السابق منها فانه يجب تعارض
 الاصلين وسيأتي **ومنها** ما لو وجد بنية او ثوبه الحصى منها فانه يجب تعارض
 وان كان احط فبها احترازه بعيد كل ملق لا يحتمل سببها وعلى القول الاخر بعد كل ملق
 لا يعلم سببها **ومنها** ما لو وجب عليه كونه وخص او كفارة وشك في ادائها فان

الاصل

ودعوا الغارم نقصا القيمة في اواب المعاملات اجمع وشرطه **ومنها** اذا
شكك السامع في قول الدليل فالحكم استحباب بقاء الشهادة لا يجوز له القطر ان
يحقق القول حيث يكسر ولو شك في طوع الفجر جاز له استحباب الدليل في كل
الان يثبت في قوله عملا بالاصل فيها وان وجب القضا لو تبين خلافه حيث يكون مقتضا
في المراجعة على بعض الوجوه فان ذلك دليل خارج وكذا القول لو شك في دخول وقت
الصلاة حيث يكسر العلم فلا يجوز له الدخول فيها حتى يتبين الدخول ولو شك في خروجه
فالحال بقائه في وقت الاداء ولو لم يكن طريق الى العلم بالوقت جازا تعرض على الظن
في اول وقت الرجوع اليه في اخره واستحباب التقاول ان تبين وجهان فلهما ان في
ومنها ما اذا دعيت من غير ثبوت الملك في وقت سابق او كان ملكه
تحت يده او جاز من زمان ثبوت الملك بقاء وجب استحباب حكمه فحصل الغرض هنا ومنه
عدم مخالفة الشهادة بملك غيره ولا يصدق ما ذكره الشافعي من ان كان الآن بملك غيره
مع علم ان ماله بملك غيره فمخاضا لا يضره في اوجبه انما ينافي الى الان ولا يعلم له
غيره لا يشك احتمال ملكها بملك غيره ولو ظهر اوجه القاعد يجوز للشاهد ان يشهد باستدراك
الملك الى الآن حيث لا يعلم له طريقا علميا بالاستحباب كما ان يشهد بانه لا يعلم له طريقا علميا
بانه لو قال لا ادري ان املك بغيره وينبغي عدم الفرق بينه وبين السابق لانقاذ المانع

المذكور

المذكور مع الحكم بالاستحباب وانما الفرق بين الضعفين بان الثاني يشترط على تردده
استدراكه في المدة بطلان الاول فما لا يجد التحقق فيهم فيما يملك الملك والملك
في استدراكه لا يزول بكونه لا يعلم الميزان والاستحباب بحججهما وتوقع عليه لو قال المقر
عليه كان ملكا بالاسس ان قال المقر بملك ابتداء وقبل ان يثبت بملك لو قاست بينه بانه كان
ملكه بالاسس والاخر ان يثبت بملكه لو شهد بملكه ابتداء وقبل ان يثبت بملكه بالاسس والفرق على هذا
او يقول كان ملكه بالاسس في زمان تقوم البينة بملكه انما لا يملكه الا بالآخر تحقيق
والثابت بعد تحقيقه لو استدرت الشهادة للبان قال هو ملكه استدره منه بالاسس ثبوت
ومنها لو تناقض الملك القديم واليهما حديثه فترجح اليها قولان وهذا تعميم للملك
التي بقا حديث الاستحباب فتعاضد في الملك واليهما الاول مقدم كما لو شهدت
البينة لاصحابها بالملك والآخر لاصحابه الحال **ومنها** لو اتفقا على الاتفاق على الولي
يؤم من الاب ولكن تنزع في ما رجع منه فقال الولي من حيث شأنا وقال الوصي من
سنتين فالحق قول التيم لاصحابه بقاءه لحيث لو وقت الاتفاق على زوالها وبرادة
قوة التيم من الغرض والدم المستحق في ملكه **ومنها** لو شككها في القضا
وام العادة مع استدر الدم بان لم تحفظ الايام للماض ولو شكك في المدة في عدو
او استدر التيم لا يتغير بانها من وقتك ولو لم يثبت في القضا عدوته ونحو ذلك فالحال

يقتضي بقاءه وان كان من اجل عدوته وخياره فليس بعدم خسرته ان كان المشرك فيه وكذا الحكم
في شهادة المذنب ان تحقق معها اليقين فان الاصل بقاءه ولا يغيره اصله وجوب العباد
قبل حصول الدم فيستحب لان ذلك الوجوب ساقط مع الدم في وقت اسكان كونه حيا
وكمنه على كونه مباحا بتعاضد الاصلين **ومنها** لو شكك في المدة في كونه قتيلا فان
كان لا يعرف نسبها بملك غيره فترشيد سابق الا في المانع منها فانها لا اصل عدم
كونها منها لان هذا التنب طارعه الناس والاصل يقتضي عدم التوكيد من الضمير كونه
ويكمنه في ذلك التعارض للسلبين اصله استحبابا فحكم سقوط العباد مع روية الدم
الذي يركن كونه حيا في نفس الامر **ومنها** لو اختلف المورس له والوارث في
ان الوارث هو المورس في التبعات وقعت في القهر او المرض فان علم موت المورس في
مرض فالاصل عدم تقديم الوارث عليه يقدم قول الوارث وان لم يعلم موته في مرض فان احتل
موت فجازا او بالقتل في مقدم قول المورس لاصاله عدمه وفي المسئلة وجب تقديم قول الوارث
سطحا نظرا لما الغالب فيرجح الامر في التعارض الاصل والظن **ومنها** لو اوصى رجل فلانا
فاذا انقطع ولده فاذا تفتت او جرد حال الوصية بان ولد له ولد منته اشهر فلو ولد له الابن
منها لا لا يفتت وكان له ان يوصي او يوصي بها لم يعط لاصحابه تجزؤه ولو كانت خاتمة فيها
تعاضد الاصل والظن وسبب ذلك ان الوارث له بشره **ومنها** لو اوصى جميع فغيره او

الجزء

فبذلك لا يقدح في قول البائع بما هو من احوال البقاء ملكه ومكسبه له لا عارض الاصلين
لما لا يعدم تقدم كل ما يفرج البائع بما ذكره بعد التساقط ومنها اذا قال قلت لفلان
عني انك تملك ما اخرجت من ارضك فقلت لك عني انك تملك ما اخرجت من ارضك فقلت لك
بعد بحيث لا يبعد جوازا ما قاله لفلان فقلت لك انك تملك ما اخرجت من ارضك فقلت لك
طاعة صحيح على التقديرين بل معها ايضا الصلابة في احوالها لا يقدح في ذلك
استحسانا من حيث ما فيها من الترتيب ان الاجازة لا تقع في المدعى الواقع بعد البيع على
الاسم هذا اذا كان في يد احوال الاجارة وانما توقف كالمدة البائع اذا كان غير متمكن
ان يقال في صحة الصلابة بالاجارة لا يقدح في صحة البائع بالمدى الترتيب في البائع
فيما كان له الزيادة من ان الاقرار في حق الصلابة لم يوجب شيئا حيث لم يكن له ان يملك
حالة الاجارة وتوقف في الباطن على اجازة على الاقرار ولا يخفى جوع هذه الفروع الى
وما يتبع على ذلك فالوهاب الصلابة لا يملكه بغيرها بالترتيب فيكون له
التوقف في الاجارة على الصلابة لا يعدم ان يملك اجارة على حكم الغيب المتجه على فسخها
بقاؤه لا يراى الاب وعلى الاطلاق جاعلة من عدم صحة اجارة مع تزديدها يحصل في البائع
زوالها مع فسخه من فروع الترتيب على القاعد ولحقها ما يحضر كمنها فالكثير
جاءه من شرط القواعد **مسألة** قولنا ان الصلابة ليس بغيره عندنا مطلقا فحيث هو

في

صحة وعند الشافعي هو بغيره ليس للاجتهاد فيه حال فان قال روي عن عطاء الله
في ليدست ركعات في كل ركعة ست سجود وقال لو ثبت ذلك على لعلت به فانه
لا مجال للقياس فيها لظهورها في فقهنا واما قوله في الاصل المتجه فيها فلا يكون بغيره
احد من الصلابة الجاهلية بل الاتفاق كما قاله الامام ابو حنيفة صاحب واهل بيته بغيره على
غيره من حيث علمهم العلم في حد ذاته ليس بغيره من حيث فقهنا ذلك فروعنا
منها ما اذا احاب الرجل على ما خرج امرها بصلابة اباها جاعلة من الصلابة
وربما على ان الشاة مائة الصلابة في الف البسوت فضل في اطلاق الاصل **ومنها**
ترك قول الراسب اتباع الاول وغير ذلك **المقصد السادس في الصلابة**
والترتيب مقدمته الا ان امر الدليلان اللذين يجوز لهما في نفس
بالاتفاق واما لهما في نفس الامر فمما جاعلة لعدم فائدة تها ووجهها هو لا
وعلى خلافه في غير الجاهلية وفيما تساقط من رجع الى البراءة الاصلية والافاق بالغير
وقد ذلك الصلابة في كل حال بغيره من الحكم بالآخر مرة اخرى وجها من فصل الحكم
في الاماين من طريقه انما قال انما كانا على حكمين متنافيين لفعل واحد كما جاعلة من
فوجاهة عقلا متشعبة شرعا وان كانا على حكم واحد في فعلين متنافيين فوجاهة شرعا
وقد نقضه التيزيد واليد على الوقوع في غير المالك كما تبين من الابل من اربع حقات ومفسر

باب بوزن **اذ اختلف** ففي وجع المسئلة اذا اخرج الجاهل في القبل في الجاهل
بصلابة الجاهل من عملها لقاوع وعندها لا يمكن ذلك مع نفي الوقوع في الصلابة
الى اربع جهات والواجب مقتضى ذلك لغيره على الصلابة الى القبلة او الى غيرها
يقينا فلا يجوز انما لا يتعارف في احوال اربع جهات متقاطعة على زوايا فاقوم فهو
ما حصل الى القبلة وخوف عنها لاجل الصلابة اليه واليب رد ذلك ليعلم حكم القبلة
المخيرة في الصلابة مطلقا بخلاف اذا اقتصر على واحدة وصلة تعدد على غير ذلك
الوجه من لوصاق الوقوع في ذلك رجعا الى القاعدة ولكن نتيجة انه لو قدر على ما ذكره في
فهم في غير الواحد مقتضى التعديل عدم لانه لا يقدح في التعيين بالثلاث فضلا عما ذكره
يكون التثنية والواحد سواء في غير محلا بالقاعد في محمل الوجوب وبصره بعض الاما
بالاير في مفسر فخره عن الصادق ع فيدخل وادنها عند تعدد في وجوب الايمان
بالاصطلاح من المرحون بتعددها كما لو منها انتم كوجهن في جرحه على الحكم كالتج وجماعة وفيه
نظرا لارسال وجهها لروايتها انما هو من غير محلا لا يقدح في الفرض من باب المقدح حيث
توقفت البراءة على وجوب الصلابة الواحدة متعددة في التثنية والتثنية الجس
بحيث يزيد عند التثنية الواحد من باب المقدح ومنشأ لا يحتاج الى التثنية عليه فلو
تعدد فعل يحصل بالثنية يحصل العرض في الزيادة وفيه التيزيد في التثنية من

في

وإنما يقال في التماس ما جعلت بعد البيع وقال المشرع بقائه الأصل عدم الرجوع قبل
الرجوع إلى أصل البيع قبل الرجوع فيتعارضا ويخرج الراس من أصل البيع فيخرج به
فيخرج من أصل البقاء التمس فيخرج به للشك في صحة البيع مستحقة للشرط وهو
أنه في بقاء الراس كذلك لأن الشك في بقاءها موجب استحبابه لبقاء البيع كان
يرجع جازا لو شهدوا من أنهما أطلقا الدعوى بين وانفقا على زوج واحد فاض في الأصل
أما لو انفقا في زوج واحد وانفقا في تقدم الآخر فإن الأصل مع عدم الرجوع إلى الأصل
ومنها أنه في زوج واحد لو وصفا بما يعين بقصر القيمة أو كسر المستحق فيرجع قبل فله في
دعوى العيب لأنه غرم والأصل براءة ذمته وأقول فمصر في كسر العيب لأن الأصل
عدم الرجوع إلى التمس وهو الأصل في التمس فإن اقترنا العيبين مطلقا أو فاستمر بهما البينة
تم الرجوع العيب فالقول قول المستحق لأصله السلامة وإن اقترنا بهما ابتداء معيشتهم
انقض وصف العيب بالاقتران بهما لم يضر زيادة ما اقترنا والأصل براءة ذمته في غير اقتران
وأصله السلامة تنقضي من أن لم يحقق في ذمته عين صحيحة ولا سلقين وموصوفة
بالعيب الذي اعتاده ابتداء **ومنها** أن قول القليل لا يوجب كسر الكفول حال الكفالة
ولا يضر احتضاؤه تعاضلا براءة الذمة وصحة العقد الآخر فيرجع قول الكفول
كثيره من غير صحة العقد الآخر إذ وفاء الكفول لم يضر كماله احتضاؤه

وهي

ومنها الواحدة بعد إصله البينة أو غير المستجران العبدان من ذلك لا ينقض
تولدهما من أصل عدم الرجوع السابق وإن الموجب كسر البينة كسرها بالعيب فيرجع
أصل عدم تسليم الشفعة المعقود عليها ولو أقر أحد العبدين في القول بالرجوع
لأصل عدم الرجوع والفرق بينهما وبين السابق أن المشرع كان في البينة عليه كسرها
السابق ولو قيل بالتسوية بينهما كان حسن **ومنها** إذا أقر أحد الزوجين شريكه بعد وفاته
يستحق عليه الشفعة فكل الشريك فالحاصل عدم استحقاقه عليه الشفعة لكنه معاقر فإن
الأصل عدم تقدم شريكه في الشفعة لغيره إلا أن يحقق وجوده وذلك يوجب تأخره
غيره في شفعة الأصل فيرجع كسرها في عدم دليله فيرجع **ومنها** أو على ما
التمس وأراد كسرها لا يضره الاطر الشفعة فالأصل بقاءه مع سبق قولها وعدم احتضاؤه
الآخر الشفعة عليه فثبت قطا شريكها في القاسم ويرتفع حكمها على ما كان ويتم الشفعة
ومنها لو اختلف الجاهل والجوهر في الشفعة فالأصل كسرها في كسر قبل كسر
وقال الزايد بعد تعاضل أصلا براءة ذمته الجاهل من المال عدم تقدم الحصول
على الجاهل وأما تعاضل المبيع في كسر في شغل ذمته المالك فيقدم قوله سنة وشذو لو
قال حصل في كسر قبل كسر الجاهل أو غير غيره وإن كان لا يضر بصدده **ومنها** أن لو وكل في
شركة بشفعة فصل موت الموكل وقوع الكفاح وحكمنا في السابق فالأصل عدم كسرها

وإنما يقال في التمس ما جعلت بعد البيع وقال المشرع بقائه الأصل عدم الرجوع قبل
الرجوع إلى أصل البيع قبل الرجوع فيتعارضا ويخرج الراس من أصل البيع فيخرج به
فيخرج من أصل البقاء التمس فيخرج به للشك في صحة البيع مستحقة للشرط وهو
أنه في بقاء الراس كذلك لأن الشك في بقاءها موجب استحبابه لبقاء البيع كان
يرجع جازا لو شهدوا من أنهما أطلقا الدعوى بين وانفقا على زوج واحد فاض في الأصل
أما لو انفقا في زوج واحد وانفقا في تقدم الآخر فإن الأصل مع عدم الرجوع إلى الأصل
ومنها أنه في زوج واحد لو وصفا بما يعين بقصر القيمة أو كسر المستحق فيرجع قبل فله في
دعوى العيب لأنه غرم والأصل براءة ذمته وأقول فمصر في كسر العيب لأن الأصل
عدم الرجوع إلى التمس وهو الأصل في التمس فإن اقترنا العيبين مطلقا أو فاستمر بهما البينة
تم الرجوع العيب فالقول قول المستحق لأصله السلامة وإن اقترنا بهما ابتداء معيشتهم
انقض وصف العيب بالاقتران بهما لم يضر زيادة ما اقترنا والأصل براءة ذمته في غير اقتران
وأصله السلامة تنقضي من أن لم يحقق في ذمته عين صحيحة ولا سلقين وموصوفة
بالعيب الذي اعتاده ابتداء **ومنها** أن قول القليل لا يوجب كسر الكفول حال الكفالة
ولا يضر احتضاؤه تعاضلا براءة الذمة وصحة العقد الآخر فيرجع قول الكفول
كثيره من غير صحة العقد الآخر إذ وفاء الكفول لم يضر كماله احتضاؤه

وإنما يقال في التمس ما جعلت بعد البيع وقال المشرع بقائه الأصل عدم الرجوع قبل
الرجوع إلى أصل البيع قبل الرجوع فيتعارضا ويخرج الراس من أصل البيع فيخرج به
فيخرج من أصل البقاء التمس فيخرج به للشك في صحة البيع مستحقة للشرط وهو
أنه في بقاء الراس كذلك لأن الشك في بقاءها موجب استحبابه لبقاء البيع كان
يرجع جازا لو شهدوا من أنهما أطلقا الدعوى بين وانفقا على زوج واحد فاض في الأصل
أما لو انفقا في زوج واحد وانفقا في تقدم الآخر فإن الأصل مع عدم الرجوع إلى الأصل
ومنها أنه في زوج واحد لو وصفا بما يعين بقصر القيمة أو كسر المستحق فيرجع قبل فله في
دعوى العيب لأنه غرم والأصل براءة ذمته وأقول فمصر في كسر العيب لأن الأصل
عدم الرجوع إلى التمس وهو الأصل في التمس فإن اقترنا العيبين مطلقا أو فاستمر بهما البينة
تم الرجوع العيب فالقول قول المستحق لأصله السلامة وإن اقترنا بهما ابتداء معيشتهم
انقض وصف العيب بالاقتران بهما لم يضر زيادة ما اقترنا والأصل براءة ذمته في غير اقتران
وأصله السلامة تنقضي من أن لم يحقق في ذمته عين صحيحة ولا سلقين وموصوفة
بالعيب الذي اعتاده ابتداء **ومنها** أن قول القليل لا يوجب كسر الكفول حال الكفالة
ولا يضر احتضاؤه تعاضلا براءة الذمة وصحة العقد الآخر فيرجع قول الكفول
كثيره من غير صحة العقد الآخر إذ وفاء الكفول لم يضر كماله احتضاؤه

وهي

فيكون لا يكون معترفاً بوصول حقه اليه لعدم اطلاعه عليه فاما ان كان له اطلاع
فانما يستلزم ان يطلع من طريق الفرج اذا لم يشك فيه فانه يحكم بجائزته وان كان لا يشك
العشرة الطاهرة بشهادة الظاهر بانها من احوال ان كانت بقولها لا يشك
ان كان ميتاً **ومنها** غيبة المسلم بعد نجاسته او نجاسته يصح من الشباب ونحوها
فانه يحكم بطهره اذا غيب عن مكانه في الطهارة علماً بظواهر حال المسلم التي تنزه عن
النجاسة في ظاهره من غير الاحتياط ومنه التعليق بظواهر شرط علمه بها واعتقاده بغيرها
ولحق بعضهم اعتقاده بغيرها من غير الاحتياط منها وان لم يعتقد نجاستها كالحال في بعض
النجاسات التي لا يحكم بنجاستها بل يستلزم عند الترتيب منها الخلاف فيها او غيره
ومنها اذا شك لم يصح في عدد الركعات او في فعل من الافعال وغلب ظنه على
فعله فانه يبرأ من وقوعه عملاً بالظاهر وان كان الاصل عدم فعله وانما كثرة الشهادة وان
حكم بالوقوع الحالف للاصل الا ان الظاهر بعد علمه وانما يستلزم حكمه الفصل العام
بفتح الحاء وادارة الياء والخاص بفتح الضم والفتح **ومنها** لو قال لعلمي درهم ودرهم
ودرهم واطلق فان لم يشك في كونه منعه مطلقاً في ان لا يكون كونه كمالاً لا يحتاج الى
مقارن بالاولى ولكنه الظاهر العطف والاصل في تفسيره اربعة الذب فاما زاد على الدرهمين
فدبر جوازها الظاهر على الاصل وحكمه ان يرد التثنية كغيره لو قال اردت التاكيد قبل

بشهادة

قوله

وحيث ان علمه صالته عدم معرفته بذلك على الوجه الذي يجب في علمه ولا بد
حاله كونه قد ترك ذلك وهو الحال انه غير مطلق للصانع فلا يجب كماله
تبيينه على الشرط وان احتج بمقتضى باصالة البراءة من وجوب تبيينه على
الاعظم ولو احتج في حقه الجواب بذلك وجب تعليل لتطابق الاصل والظاهر او
عدم معارضة في الاصل في فعل علمه على احتمال عدم الوجوب ايضا نظراً الى الاحتمال مع
البراءة **ومنها** لو غشت الشهادة فيقول رجل في شهادته الاصل في التام فيقول كل ما اشتهيت
وقبل جمع الى العدد وهو خمسة عشر مثلاً لما مضى او عشرين مثلاً او شراً فقام
علمه بالظاهر فيقتضيه بعض الماشروين بغيره هو الاقوى **ومنها** الجدل المطروح في
بلاد الاسلام اذا ظهر عليه في التهمة كالوكان بهذا البعض كتب التهمة لاشدائها
ايدها الكفار عادة فالاصل يقتضيه عدم التهمة والظاهر يقتضيه بغيرها وفي تقديمها
والشهور الاول **ومنها** اذا قال احسب على نفسي فيقول فقال الحبل قصبت الوكالة
وقال الحبل انما احسب على نفسي فالاصل يقتضيه براءة ذمته الحبل من حق عليه الحبل
والظاهر مع احتمال لان الظاهر في لفظ الحول ان ارادة معناه لا من الوكالة وانما
الاطراف عليها بحيث ان الوكالة لا تفي بالعقد ولا تفي بغيرها فاما على الاثر فيكون
ولفظ الحول صالح لمدونة الخلف في تقديم قولها والشهور يقتضي قول الحبل لا

بقتضيهما

والذي في علمه انما الاصل على الظاهر يرجع الى التهمة التي لا بد من العلم **القسم**
الراعي ما يختلف في ترجيح الظاهر فيبطل الاصل او العكس وهو من **ومنها**
فيما لا يخلو من الماء المتفصل عن المتصلين في ذلك التام لا يخلو من الماء
والشهور بين اصحاب الحكم نجاسته عملاً بالظاهر فيبطل التهمة اكثر ان لا يبرأ من نجاسته
ويستند مع ذلك رواية منسوبة لضعفة السند في كماله علمه على علمه وقيل يرجح الا
لقولهم معارضة تلك باخرى منسوبة لضعفة السند في كماله علمه على علمه وقيل يرجح الا
ويشاهد الظاهر **ومنها** طين الطريق اذا غلب على الطريق نجاسته فان الظاهر
بها والاصل يقتضيه الطهارة والشهور في كماله علمه على علمه وقيل يرجح الا
الى العلم فيظن الغالب من علمه بالظاهر **ومنها** ما يدور في الخافض من الجبل
والتي في المشهور بين اصحاب النظر في مطلق الحكم كغيره من شهورهم وبه
نصوص كثيرة مؤيدة بظاهر حال المسلم في نجاسته الجرم والخبر والميت وقيل يحكم بنجاسته
لاصلا لعدم التمكن مع عدم استراطهم جميعاً في شهادتهم في الامور المعروفة في التهمة
كالشبه والقبلة واستحلالهم الجبل الميتة بالدين ويعضد ايضا ظاهر الظاهر في كماله علمه
ومنها لو سمع صلياً في حق صلوة او ترك اية او كلمة وكان المصلي من اهل
العرفاء القارة بحيث يظهر منه انه معلن بذلك الا انه وافق وجوب تبيينه عليه

كلما التهم

حكم في الطريق

نشره

قوله

فان قيل **ومنها** لو اقرح قول القائل فادرس الاستشارة وكان الحق
خاتمة ترجيح ووجهه فان الظاهر وجده حال الاقرار والاصل يقتضيه عدمه
الايجاب وغيره في تقديمها على الاخر المشهور بتقديم الظاهر مستنداً لاول
الترجيح **ومنها** لو اختلف التعاضل بين بيع وغيره في بعضه لم يمتنع كالأول في البيع
ان كان جيباً او غير ذلك او غير ذلك وان كان المستند في القول قوله في الاقرار وان كان
الاصل عدم اجتماع الشرط على الظاهر حال المسلم في اقامة العقد على وجه الفسخ وكذا
القول في ابقاعات يمكنه عدمه للتعاضل وقد تقدم **ومنها** اختلف الترجيع
في اصل المهر والابنة فان الاصل يقتضيه ابراءه فتمتد ولا بد اعتراف به وانما يشهد
بها بهر المثل في ترجيحها بخلاف قولنا في شهر تقديم قول الترجيع والاقرار عند التفصيل
فان كان الترجيع قول القائل فالقول قوله لا صالة عدم التصيب وبراءة فتمتد وان
كان بعد تعاضل وذكر مع اصالته تحت عوض البعج الحزم وان عدم التصيب
مما المثل مع القول والاصل عدم سقوطه والظاهر بهر ابي في قولها في المثل
بينها وبين غيرها فتمتد المسئلة للتعاضل مع شهادة الظاهر لا صالة
كلها لا يمكنه تعلق المهر بغيره الترجيع فلو كان مقتضى القول قوله في تقديمه لكان
لا صالة براءة فتمتد وذلك بان يكون مع اقراره وجوابه او بعد اقراره وجوابه

مما

بها انهم من جنس تعاضل الاصل والظاهر ابراءه فتمتد فلا يفتت المهر وانما جعل
عدم التصيب فوجب مع القول من المثل على الترجيع في ذمة القبول وهذا هو الجواب
اختلفا في القدر مع اتفاقهما على التسمية فالقول قوله مطلقاً علماً بالاصل والاصل
الترجيح في القدر مع ورثته احوالاً ولا خلاف في ذلك لا خلاف بيننا وبينهم في تقديم
ان حيث يطلقها بالعدم ولو قال لا او وارث الترجيع فالقول قوله في تعاضل التعاضل
وشهادة الظاهر بهر المثل مع اصالته عدم المسقط والمشهور ان يترتب **ومنها**
اذا سلم الزوجان قبل القول وقال الزوج اسلمت معافين على كذا خا قال الزوج
على التعاضل فلا ينجح فوجهاً احداهما القول قوله الترجيع لان الاصل عدم الصالة
عدم تقدم كل منهما فقدم الاقرار والثقة القول قوله الزوجان الظاهر بهر اذ هو
اسلامها معاً ان واحد اذروا الظاهر خلافه **ومنها** اذا خلا ما عرفت فتمتد
تم اختلف في القول فذكره تعاضل مع الاصل وهو عدم القول والظاهر بهر اذ هو
بالحليل عند الخلاف بها اولا فذا اختلف الايجاب في تقديمها والاشهر تقديم قولها
بالاصل **ومنها** لو قال المقلد على شراؤك فتمتد براءة السلام والعيادة فتمتد
العاطس فان الاصل يقتضيه ابراءه فتمتد بغير ذلك والظاهر بهر بخلافه لان مثل
ذلك لا يعتد به في دعوى التعاضل والعرف باباه وقد اختلف في تقديمها

باللغالب اولا لاصل عدمه بغير خلاف للملك والغيره ما لا يترتب على القصد لئلا يفتت
وهذا لا يضر عدم الفرق بين التمسك والمالك فان كلاهما قد يملك بالاجارة وغيره
ومنها لو اقرح على الحاكم المقول القضاة بغيره فاسفين قبل كلف البينة
يقول المالك واذا عثر على القضاة وقيل يقبل قوله بغيره لان الظاهر بهر كلف الحاكم
في حكمه في قول الظاهر بهر **ومنها** لو حاسب وكيل الحاكم اثناء المعزول فاقروا
بهم انما اذنتهم اموه قدر المعزول كمنه يقبل قوله في اجرة الترجيع ان احدهما
لا لا يضر مع الاصل عدم استحقاؤه وان ختم لاق الظاهر بهر لئلا يفتت شراؤه
فلا بد من عرض **ومنها** لو قذف مجرم التلبس واودع عرقه وانكر القذف فقبل بغيره
قولان لان الاصل عدم لزوم احواله وان غلب على التلبس فتمتد فكانت اظلم ويمكن رده
للاقرار بالاصلين معاً ان الاصل في التلبس هو كونه في الظاهر عامداً لغيره بل هو
الاقرار لكسب القاذف مطلقاً **الفصل الثاني** في الاجتهاد والافتاء **ومنها**
اختلفوا في جواز الاجتهاد ولا يضر بهر في رده على ما سجد ما يجوز مطلقاً والافتاء
مطلقاً والتاخير يجوز للفتاوى على العتاة والولاية وشمها في الترجيع ان ورثته
اذ خاف من جاز ولا افتاء ولا يضر بهر في كسب كونه مع العلم بكونه
تم اختلف القائلون في جواز اجتهادهم في قول وقع التعبد بهم منهم من توقف في مطلقاً ومنهم

الفصل الثاني في الاجتهاد والافتاء

في الاجتهاد والافتاء لان المثار منه الحق التبرئ في الذمة بغيره على
وجه الاجتهاد لا يثبت في الذمة وما روي من ان المسلم يفتن حقاير
سلافة في تسيب عيسى عليه السلام مع تسليمه لا يقتضيه براءة في الذمة ووق
بعضهم من التبرئ ولو قيل يقتضيه براءة في الذمة في الاول نظر المظاهر بخلافه
يكون ان التبرئ من الحق كلف يقبل بغيره الاخير لا يقبل بغيره الاصل **ومنها** لو قال
لشيخه اكثر من مال فلان ثم ياول بان قال مال فلان حرم او شبهة او عيب والحلال في الدين
اكثر نفعاً من غيرهما فالاصل يقتضيه براءة فتمتد بغيره يعرف بهر الظاهر بهر بخلافه
وان المراد بالكثر القسارية وفي تعاضلها قولان احوالها تقديم الظاهر **ومنها** لو اقر
القطعة مع غيره باوصاف متخيلة فيكونها غالباً والظاهر بهر كونها له والاصل
يقضيه براءة في تقديمها قولان اشهرهما جواز دفعها اليه جاز وان لم يجز دفعها اليه
لا اصل **ومنها** لو وجد على القطعة كذا وكذا وكذا في الاصل لا يضر بهر في جاز الاسلام فان
المشهور بين اصحاب كونه قطعة لشهادة الظاهر بهر يسبق بها المسلم فتمتد قبل
كونه لواجده الاصل عدمه على المسلم وعدم دلالة الاشياء على المسلم قطعاً بخلافه
من غير هذا اذا جسد في رتبها ما يلزمها اوارض غير مملوكة وشهادة الموهبة في حوزة مملوكة وداية
حكمت بالاصطلاح لعدم توجب القصد بجوازها لا الحكم بالمرث هذه ما لا يخطر

بالمرث

[illegible]

اولا يقره اوله فيكونا بحيث الالايانكم بيب ندر مسجحه
ومنها ما لو قال في حد الغيبة انها ذكر الشخص فاكسره وقم قال جاعلا من غير
 بالقلب ولحق ان ذلك بديل خارج **ومنها** الكلام على قولهم اذا كان يوم صبيح
 فلا ريب ولا يجوز قول امرؤ اني قد فعلت في صبيح بل يقول قلبه او بيب
 وقد تقدم الكلام على ذلك في القسم الاول **فان قلت** اطلاق الكلام على كل ما
 والاشارة ما يفهم من جعل الشر اطلاق مجاز على الصحيح المعنى باب الاشتراك
 فروع القاصد ما اختلف الاكليم في كتابه ادا شر اليه فلا يحش بذلك **ومنها**
 من له زوجا من اذ قال الصديق اطلق واشر الى واحد من هاتين ما جعلنا الاشر
 الكلام وقع ظاهره اذ امر عدم قصد الميقبل كما اوضح به انتم اذ خلافه واللافتقر
 مع ذلك الى القصد وقبل عواده خلاف ما اشر به لواجب عدم التيقن في كل العلاف
 غير متين فينبذ على القولين في انعقاده وعدمه **ومنها** اذا كان قادرا على التخلق
 صيغة البيع المعين او بدو جسطاق او وكل ان تاوحد ذلك فالحق عدم الوقوع لكنه
 في الوكال لتقول للعلامة بوقوعها بالكتب لانها عقد جائز والغرض منها محو الا
 وهو يحصل بذلك **الحسن** التزويج من غير عقد الغيبة له لغيره في العقد الجائز ولكنه
 لا يقول به الشيخ رحمه الله قول بوقوع الطلاق خاصه بالكتب اذ انزلها الطلاق

والفعل بالفتح المعجمة في لغة الصادق عليه السلام قال لا يكون طلاق ولا عتق
تحت سلطان ولا تحت يد من هو في الطلاق والعتق كغيره من أفعالهم ولم يقل عتق
من هو في الإعتاق شرطا من الإعتاق بها مطلقا بعد النطق وللشافعية وقوع
العتق والابقاعات مطلقا بالكتابة مع الشئ أوصياؤها يجوز للغائب دون
الحاضر وعنه نقدي جواز الطلاق للغائب أو مع العجز بشرط أن نور الزوجين
كتب زوجته والطلاق حين يكتب طلاق والأشهاد على الكتابة لأنها قائمة
بمقام النطق فهو كالان زوجة فان عين واحد بقوله فكلام وإن لم يعين نظران
اتفق التعيين في خطه الباعين بعد ذلك ما أرادها وإن عين في الخط فلا بد أن
ينور العتق والفعل كتابتها كما قلناه فان لم ينور فلا أثر لعتقها بالخط ولو اخرج
لعتقها بالخط أرادوه فاعتن في قوله وجه من حيث أن الشئ غير كافي والكتابة
لم تتم بها في المقصودة لأن التعيين بالخط قائم مقام الاشارة فإذا اختلف
هو القصد خالف الشرط وهو قائم مقام النطق بالعتق وهو من كتابته صيغة
الطلاق في الجملة مع القصد لا معية والمرجع فيه إلى ما هو ضعف **الباب الثاني**
في الحضرة عنه القيد راسبة مضاف ومضاف إليه ولكن عوده للكل
منها على التفرد أو قولك حررت بغير قيد فاعتنه فاني عود على المضاف دون

المضاف الى ان المضاف هو الجوف عند المضاف المرفوع كقولهم بطرق البيع وهو
تعريف المضاف وتخصيصه بهن القاعد البطلان وحيث ان هذا اللفظ على
التحيز بقوله اقولهم مخترعاً فانه وجب حيث انما ان التسمية في قوله قد
يعود الى التحيز وعلاوة بان اقرب مذكورا **اذ اعلت في لك** فترفع القاعده ما
اذ قال له على درهم ونصف فانه يبرزه الف ونحوه ما لا الف ونصف درهم وكذلك القول
في الوصل الى البيع والوكالات والاجارات ونحوه على الابواب **قاعد** هـ من المضمرات انت
تفتح التاء في اللفظ كقولهم في المؤنث واختلفوا فقالوا الفرج يجمع هو القمير وقيل الاسم منه التاء
فقط وهو التاء والتسعة فقلت ولكنه يندم عنها ان تحيز اللفظ واختاره ابو جابر وقد
جمعهما في البيهقي الى العكس فقالوا الاسم وان والت حرف خطاب وقائم للخطاب
فيما لو تميزت عند القوم لعرب وعنديه كما كونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في
الارث فوهو كذا سبب ما يشاء في شرح الجمل بما يجال ذلك فاستلما كل على تفصيل وما
انما اليه في غير عديسيه وحرف يد في التاء عند الاخفش قال فلو تميزت فانه يحكى
عندي سيويه ويعرب عند الاخفش **هـ** كما لا سمع كونه مركبا من حرفين وهو بحكاية
او قال ابو جابر واذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب بالالتصريف العليا في شبه البنية لانه
لا نظير في كلام العرب **اذ اعلت في لك** فقد ذكرنا في الارث وغيره انه قد تميزت في اللفظ

المضاويع

جواز النكاح المبرور **المعروف** قال به جماعة منهم المذاهب المذكورة
انه اذ قال الولد زوجت لأمه زوجت اليك صح لان النكاح في الصبي اقام على
بالعقل منزل منزلة النكاح في الأعراب والتكبر والتأنيث ولو قال زوجتك لأمه
بفتح جيم هذا كلامه وما سجد جواز النكاح المبرور لا يخلو المعنى انما قال الزوج فقد
تقدم ما يدل على جوازه **قاعدة** الطاهر فيقع موقع الشهادة في الصلابة وغيرها
قول العرب أبو سعيد النخعي وسيد عمر بن محمد عن رسول الله عز وجل انما
في كل موطئ شواخت الذئبة في رحمتها طبع **قاعدة** في حقه ومنه يسوي ان
النفاس وفالغرض بعضهم وجعل نفاس **قاعدة** في دفع القعدة
لوقيل لرجل اسمه زيد فقال المرأة زيد طلق فحكوا فيها بطلاق المرأة وهذا يصح
مع قصده الى طلاقها ويصح ان يرجع فيه اليه ذلك نحو ان يريه زيد طلاقها
العلم بقصد دفع وقوع الطلاق على زوجة وجهها من غير طلاقها وانما
احتاجا إليها **قاعدة** ما لو قال الوكيل لي نكح ثوب زيد الغلام وينفذ وكما
واراد به الاول ونحو ذلك فان الصيغة صحيحة فيقع البيع حيث يعتبر العربية
الصحيحة وان كان في دفعه وتوضعه على يده في صحة العقد حيث يعتبر
العربية لان ذلك غير قيس **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله

قوله في كل موطئ شواخت الذئبة في رحمتها طبع قاعدة

الاشهاد بان لا اله الا الله **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
هو القائم وهو عليا **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
ويشترط فيه امره ان يكون خيرا لئلا يخلو في الاول في السجل ويكون معقودا
في انه لا يخلو ان كان قد تم في خيرا واول شرطه ان لا يكون له ما كاشف
في حقه من المصارع بالاسم لئلا يخلو من ان يكون له ما كاشف
ويكون غيره وكذا لو ثبت وتعدى لولا ان كان في الفصل في فصل اول
هو يبيع في شرطه نفسه امره ان يكون في صيغة المرفوع فيمتنع من ان ياتي الغاضل
وانت اياك العالم وان يطاق ما قبله لا يجوز كذا هو الغاضل في اية الاعلام ما اول
المرمان ما بعده خبر لا يبيع ولذلك سئل لا يبيع من يبيع في البيع والبيع والبيع
في مفر الكلام والتوكيد ولهمنا لا يبيع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الغاضل في مفر
وعامة لا يبيع في مفر ولا يبيع في الاختصاص من غير ان ياتي المستد بالنية للسند في مفر
غيره واختلاف في حقيقة فيقول وحرف لا يخلو وفيه واسم وموجب ما بعده قول
ما قبله في مفر المبتدأ والخبر وفيه مفر موطئ نصب عين موطئ كان وان رفع او
او نصب على التوكيد **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
ان يما هو الذي يبيع اليوم كذا في مفر تحت اذا يبيع غيره فان كان ان يبيع كذا

نسخ

الاشهاد بان لا اله الا الله **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
هو القائم وهو عليا **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
ويشترط فيه امره ان يكون خيرا لئلا يخلو في الاول في السجل ويكون معقودا
في انه لا يخلو ان كان قد تم في خيرا واول شرطه ان لا يكون له ما كاشف
في حقه من المصارع بالاسم لئلا يخلو من ان يكون له ما كاشف
ويكون غيره وكذا لو ثبت وتعدى لولا ان كان في الفصل في فصل اول
هو يبيع في شرطه نفسه امره ان يكون في صيغة المرفوع فيمتنع من ان ياتي الغاضل
وانت اياك العالم وان يطاق ما قبله لا يجوز كذا هو الغاضل في اية الاعلام ما اول
المرمان ما بعده خبر لا يبيع ولذلك سئل لا يبيع من يبيع في البيع والبيع والبيع
في مفر الكلام والتوكيد ولهمنا لا يبيع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الغاضل في مفر
وعامة لا يبيع في مفر ولا يبيع في الاختصاص من غير ان ياتي المستد بالنية للسند في مفر
غيره واختلاف في حقيقة فيقول وحرف لا يخلو وفيه واسم وموجب ما بعده قول
ما قبله في مفر المبتدأ والخبر وفيه مفر موطئ نصب عين موطئ كان وان رفع او
او نصب على التوكيد **قاعدة** ما لو قال المصنف في الشهادتين ان لا اله الا الله
ان يما هو الذي يبيع اليوم كذا في مفر تحت اذا يبيع غيره فان كان ان يبيع كذا

[illegible]

فروق

223

الموافق الاول

حبيبها هو الاقرب

والقول الثاني بما يقيد الاستقبال بغيره من اللفظ المشهور ان يكون الفاعل اذ هو المستقبل
فيكون وهذا لا يشترط لا يحل على احد عيني بدو الفاعل في قولنا ان الفاعل لم يكن
القرار وان لم يكن الفاعل مع كونها كائنا كان الحال والاستقبال **ومنها** لو وقف على
مكان ووضع كذا فاعيا بعضهم ولم يبع داره ولا استبدل دارا فان حقه لا يلزم ذلك و
لا فرق في ذلك بين الغيبة حال الوقف وبعده الا ان يخرج عن كونهم عرفا **ومنها**
لو قال وقف على حائط القلعة لم يضر في مكان حافظا ونسبها لعلها لو ان كانت
القاعدة تقضي وقدمت فكذلك القسم **القول قاعدا** اذا ريد باسم الفاعل الحال والاستقبال
نسب مجهول وان اريد للمشرف ان كان متعديا جاز النسب به نعم وان عرضت دارا
بغير عين اضافت وقال كذلك في مجوز ان نصب به مطلقا وجيت مجوز النسب به مجوز
لغيره ايضا بل هو اول عند بعضهم لانه الاصل **وقال** يسوي النسب به لغيره وقيل النسب
اول **اذ اعلمت ذلك** من فروع القاعدة وانما قال في نفس ذاتي زيدم وجنانيديسا
واختل ان يكون قبله لعل ان يكون بعدا فان لم يورد نصب به بعده لم يكن ذلك اقرارا لان اللفظ
لا يقيد وقوعه وان جاز كذلك في مجوز ان يكون المتعدي مع الحال والاستقبال في مثل
مقتضى القاعدة وقال بعضهم لا تبع لغيره ان يكون اقرارا بغيره عن ان اعمال اسم الفاعل النسب
بغيره لا يختص بالحال والاستقبال وانما يمنع منها بالاضافه وقد عرفت خلافه نعم لو قيل ان

اسم الفاعل بمعنى المفعول حقيقة بناء على القاعدة الأصولية ومعها الاستعانة بالبناء
نسبة الشرع باسم ما يؤيد القول بغيره كونه انوارا وان حجت الاشادة على التعارض التي لا تتعدى
بجوازها في النسب بانيضا فيجب كونها بمعنى المفعول كما كان من حيثها لا في القول بالانوار
نظرا لانها وان احتلت النشأة الاحوال لان احداهما هو المفعول حقيقة دون الآخر فيمكن
الظاهر في كلام الفخامة مطلقا ان حقيقة مطلقا كقاعدة في القاعدة التي لا يتفرع عنها
كونها انوارا بموجب مطلقا وبها هو اللاحق **قاعدة** ^{١١٧} مقف اسم الفاعل بعد الفعل من حيث
اسم المفعول بعد ورمه عليه ويتفرع عليه اذا حلف بالاكس مستلذفة تحتها بما يشبه
بواو غيره بخلاف ما قالوا في ثبوت الينافان العبرة في الحال فقط كما ذكره بعضهم وقرئ
بينهما بان المستلذ من صفات المأكول والفعل واقع عليهما غير انهما فاعل معين
الذي يميز صفات الاكل الكمال الذي يمكن ماله العرف عليه ايضا بغيره اذ اذكره
وقد ذكرنا في التمهيدات وانما تم ذلك بالاستلذ في الفاعل دون غيره **قاعدة** ^{١١٨} اسم
المفعول لا يفعل المفعول العبري كما حاشا في اللفظ لصيغة اسم الفاعل من فاعلا
قلت مثلا من فاعلا فالفعل فاعلا عن ياء كونهما او انقضاء ما قبلها فان كانت حركتها
كسرة كان اسم الفاعل وان كانت فتحا كان اسم المفعول **الذات** ^{١١٩} **قاعدة** فيتمتع عليه اذا
اسم الكافر من خمسة نون مثلا فاشا والواو صفة منهن فقال له من فاعلا فيتمتع

والله اعلم بالصواب فان اراد اسم المفعول كان اختيار الاسم الفاعل لان اختياره لا يقتضي
ان يكون مفعولا ونحوه وجعل الفاعل لا فاعلا لشركه فان راى على احد هارمجهما احد
المتكبرين والافعال لان احد صر **قاعدا** ^{١١٩} الفعل التفضيل مقتضاها المشكوك فاذا قال
زيد اتبع من غير تفضيلها اشتركها في الشجاعة زيادة زيد فيها علمه وبذلك ان يكون
معها كمالا للتفاضل فلا يبرز من غيرات وان يكون فضلا فلا يبرز من غيرات في التفاضل
فلا يقال اختلف ولا احسنه وشروط فعله ان يكون انشائية فلا يبرز من غيرات واستخرج الفعل
فيلعب بها في قوله منطلقا وقيل متع حلقا وقيل ان كانت الزم فبغير النقل بخبره البلدة
العلم اليقيني بالاحتمال وروى هذا المكان انقرضه وسرع واعطاه النظم واولاهم المعروف فيقول
لما التفتيل فما استخرج ما هو من حيث وجهه بعدد ذلك الفعل غير افعال واضحة
استخرجها وانظروا حجة **اذ اقررت** ^{١٢٠} التام في تفرع القاعدة في التدرج والوافاق والحوال
وغيرها كما لو تدرجوا وروى عن ابي الحسن انهم اواضعهم او اعلوهم او اجعلهم او اجعلهم
او اعلوهم ونحو ذلك فالحكم في الاتقوا الزم بواضع واما الاعلم فنكر الاسحاب وغيره انه
يصرف في الاعلم بعلوم التبعية وغيره العقيدة والتفسير والحديث وغيره وان كان قد
لهما وشي ولو وقف على العلماء واما الاعقل فتعين تصرف في الشاروا والعلماء وقيل
لما اوجدوا تمييزا في دينه ودينه وهو حسن واما الاجمل والاحق فيصرف في العرف

وهذه أواخر شرط الوقوف على الخط لا يشترط أن لا يدخل فيه صرفاً من غير ما يشترط
فان لم يجرى لثمان أو أكثر اشترطوا ولو شهدوا كل من الاثنين لثمان بأكثر شرط
الخط غير اشتغال الخط اليقينين معا فهاهنا فيه أصل الشرط كالوقوف على الحقيقة
بشهادتين غير متضادة **وهذه** الأقال بالخط فقل الت شرط في شرط المشرع وذلك
فان إذا لم يقع فعل ثم نسيه كلفه المشرع والى كون ذلك قالوا لا يشترط أن يشترط
ولا بما يحتاجه القاعدة لا اقتضاها من تنكيره في أصل الزمان زيادة الغضف وإنما يحلوه
قد لا عدم تقرير يكون الغضف غيراً في القذف لا حتى لا يصح وقد لا يكون
الغضف غيراً موصوفاً بالغضف فهاهنا فان ذلك يقع لعدم حقيقة وان شرطه واجباً
مضاهياً لأصل البراءة ومن ثم حكموا بقبوت القذف أو قال بقبوه ثم نسيه وكذلك قالوا
أن شرط الناس فانه لا يكون قد فترضا قبل وقوعه فانه ولا يشك في القطع بان في التنكير
زناً لان الغاط القذف لا يحل على كل شيء ولك مع إمكان حملها على غيره فاما بان يراد أن
من ليس فلا ينهم ويريدان الناس صلحاً محترماً في هذا الزمان ثم في صلاحه فانه لا يغيره
وتحذرك **وهذه** أو لو صر القرب النسب إلى الابد والقرب القربة فانه يترتب على مراتب الأثر
فيقوم الأباء والأولاد غيرهم من الأقارب ثم الأخوة والأجداد ثم أولاد الأخوة وهكذا
لكن هنا يتبادر الذم والاشترط الأخوة ثم الأبوين أو الأب والأخوة ثم الأم وهكذا ثم

فقد يكون محروقة من التبرع كافة قوله ونحوه
الاخرة اعني واضل سبيلا ومنه انهم صلب
وجعل الفضل عليه هو العمل بغيره وانه العمل حينئذ لا يفرق مع
التفضيل الشكر في اصل المصدر ان التفضيل على سبب دوامه
العمل في قطع احيانا فاذا نسبت اليه سبب المقطع كانت خيرا من غيره
ايضا في قطع ثرا فان ثمة الصلوة مثلا الترفع افضل الاعمال بالتحقق لا بالخطاب
معدودة بخلاف العمل ولو ان الترفع لا يخلها الا بالحب بخلاف العمل فيه
ان المداومة الاعين على عملها والام بغيره تفضيل وان خلود المؤمن في الجنة
الكافرة في النار انما هو على ثمة لانه لو عاش ابد اطاع او عصا لم كانت الترفع سببا
في تفاوته بخلاف العمل في سبب الكفاية والنقل الدال على عدم الموازنة على الترفع
فكيف يدوم العقاب لاجلها او استحقاق الثواب وانما العبرة في تفاوته على
السمع وان الترفع لا يطلع عليه الا الله وعمل الترفع افضل من غيره وانه العمل
اليسير يكون سببا لكونه التفكير في المكوث لله وانه سبب من تفضيل
العبادات او ان يكون الترفع فلا يحصل الترفع في العمل فكيف تفضل عليه
لذلك والآخر في الجواب ان في الجواب عما عموما وان العبرة ان كل طاعة

فقد كان في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
في الكفاية

فقد كان

على جهة افضل من كمال الجوارح والتفكير في سببها
لا يكون وارادوا الفرض في الاعمال بالجماع ان يعود القلب ارادة فيكون
يتفرق في شمول الترفع ويكسب على الذكر والتفكير والقوة يكون خيرا لا
غير من الاعمال التي يكون من غير الترفع والقوة يكون خيرا لا
منها تارة القلوب وتبدل صفاتها دون الجوارح فلا يكون ان في وضع الجوارح
الارض في ضامن حيث اشجع من الجوارح والارض من حيث الحكم العادة تفضل
التواضع في القلب ولما لم يكن العمل بغيره مفيدا اصلا كان من جميع راس الترفع
مثلا وهو غافل قلبه عن الرقة عليه الشفقة لم يتفرق من اعطاء ثأر القلب لكونه
الفرق وان كان في سحر وتقبل وكذلك في سحر وهو مشغول القلب في الدنيا لم ينش
من ذلك لانه قلبه يتذكر التواضع فهنا يكون الترفع في العمل بغيره يعرفه
قوله من من جنته ولا يعلمها كتبت له حسنة لان هم القلب هو سبب الجوارح
عن الهم وجب الدنيا ودرجاته الحسنات وانما الاقام العمل بغيره لا يكاد يظهر
مكونها من العمل بغيره في المقامات التي ترفع عليها وانما علمها بغيره
لفظ الاكثر انما الترفع افضل تفضيل في اصل الوضع ومن فروعها لوقال الله
اكثر التواضع قال بعضهم بغيره عشرة دراهم لان ثرا بغيره ما يعتز به الله من العبد

المعتمد

تتبعه في العمل وكذلك العمل ولكن الترفع منه ما سبب
لا يفرق في الترفع مقصد الترفع وطريقه وسبب الترفع في الاعمال
لا يفرق في بعض الاعمال وبعضها في شمول الترفع في بعض الاعمال
الاخرى منها بالاضافة الى مقصد القوة والاعتناء ولا يفرق ان يكون خيرا
في الاعمال لكونه في بعض الاوقات عن الغناء واقله الفاكهة في بعض
لا التواضع وقوة كان الترفع افضل وانما يعرفهم من حيث ان المقصد مقصد وهو
والجاء وان الغنية تحتها الاثر فيها وقوة من الترفع واحد وقاس بعضها الى بعض
ولما نقول ان الاعمال تفضل القلوب المقصود منها ما هو بها وليس سببها
في الاخرة وعادتها وتغيرها بها وانما تفضل المقصد السعادة بها وانما تفضل فقط
ولكن يتغير الامور في بعض الاعمال وتغيرها في بعض الاعمال وتغيرها في بعض الاعمال
على المقامات وانما الجوارح الان القلب هو الاصل في جميع ذلك وهو سبب الاعمال
والاخر والجوارح كالحكم والرياء والاتباع ولذا قال بعضهم ان في الجسد مضغة اذا صلح
صالح الجسد في الترفع عليه والاعمال في الاعمال والاعمال في الاعمال والاعمال في الاعمال
القلب وقال تعالى لولا الله لطمعوا لمعها ولا دعاء لها ولكن بنا له
التقوى منكم وهو مقصد القلب في هذا الوجه يجب ان تكون اعمال القلب

عشر
و**فيها** قول الميراث أعطوه أكثر مما كانت الوصية بما فوق النصف ورجع
بما زاد **ومنها** لو قال صفا عا من المكاتب أكثر بخمسة وضع عنه أكثر من
المالك فجعل أن يضع عنه من التجوم أكثر مما قد اوان ناقص من نصف المجموع
فإن مات قبل أن يضع عنه الأول لا يتقاعا الثاني ولو قال أكثرنا عليه
فوضع من نصف المال ولو قال أكثرنا عليه وسأ نصف المجمع ولغاة الآية
ولو قال أكثرنا عليه ونصف انصرف للاكثر بأربعة وزيادة وإن قلت وفي اعتبار
نصفها لذلك علمنا بظاهر اللفظ نظر لان الزيادة العبرة من مال الكلام تقبيل التجربة
لما النصف اقل من ان ينتهز إلى الجهر الفرد فكيف في ههنا من المجاميد ورجاء
كوتولة كيماء أراد بالاعاوضة وضعه في منع اشراط ذلك في الوصية
ومع تسليمه فانه يعرج حيث تكون منفردة أو انقصة إلى نصف ما عليه أو أنه
فلا لا تنها جنته كبحر منه واجزاء المال وإن أكثر لادان ينتهز إلى لا يتحمل لانه
مركب منها وبعضهم اعتبر القول في الزيادة على النصف دون ما انتم إلى النصف
نظر إلى انه تصح بالوصية به لا يتحمل حيث ذكر نصف اقل ما يتحمل فلا يلتفت
اليون ده ظاهر **ومنها** لو قال فلان على مال أكثر من مال فلان كان

منها جفتا ونوعا ودر اقل قدره بكثره قدره انما هذا التفسير
الذي فيها ولو كانت الاكثرية بالبقاء والنفع او بالكره وجعل اقل في الغلبة
يقول الله انك تشرقا من بعد لعلك اكثر من العلم وانفع ونحوه قالوا انما يقول
فيقول تفسيره اقل يقول فان كثرنا في علمنا لم نكن اقل في علمنا فالتب
ما لان قالوا لا بهام في القدرة النوع والكلام كما يقول الله لا يقل تفسيره غير النوع
ولو قال في صحاح التوب ونحوه من الالفاظ الدالة على النوع قالوا بهام في القدرة
وصدع ولو قال في العلم اكثرنا منه في الشهادة وعلمنا في قول تفسيره انما يقول لما
في عقبه ثم هو وروى بقصدان قيل لعلك اكثر بركة من كثير علم ولو قال اكثرنا في
العلم فهو كما يشهد به بحول الضمان والقرينة عليه **فائدة** قوله الله لا يقل في الاثر
الصحيح ان اسد اقل على وزن اقصد وهو الوسط فقيلت الهمزة الثانية
واو او اومت قال الجوزي يريد على ذلك قولهم هذا اول منك وجميع الاولين
والاول الا انه على القلب وقال قوم اسد قول على قول فقلت الواو الاولى
معة ولا سيما لان احدنا ان يكون اسما يكون مفعولا ومنه قولهم ما بالاول
الاخر قال في الارشاد وفيه مخطو ان هذا يوشى ان لا يوصف الا بقول
اوله واخره بالتوسيع والله ان يكون مقصرا افضل فتبين مع الابق فاعلم

[illegible]

فليس منكم من هو خارجا لا يفرق بين ان كان ثم بعد ^ب ما بالمتبعين وان لم يكن
 بعد ما اصله يفتحا لان ليس في ما سبق وسبقه لقول ما سبق لكن ما المتبعين
 بل طريق التذلل والبعاد **الباب السادس في المصدر قاعدة المصدر**
 المتكسر يخرج جزمه فك ان كان بعد المتأخر او حال فعل ما والفعل نحو
 اوضع وان كان بعد الاستقبال فعل ما والفعل وكذلك المشتقة مع
 الفعل وذكر في الارشاد ان الناقصة وقوابل انطالك كشلاوين كانت مخطوطة
 المصدر الاول في على الوقوع فاعل معين والتحقق وان يدل عليها والعرف
 على ذلك **اذ اعلم ان ذلك** فمن وقوع القاعدة ما اذا قال وجبت اليك بان
 كنته الذار او بان يتكسر هذا الجذر فان يكون ما باصلة التاكيد كاحتمل الحصة
 بموت الموصي والواجب و في الاعادة وجها من خلاف ما ولما بالمصدر المتكسر
 حال اليك ما او جزمه فان يكون متلا بمفرق بورت عن ويجوز له ان يفعل ما
 يفعل ما كمن الاجابة وغير **قاعدة** اذ قال اكلت ثمن ابيع هذا فلس
 التوكيد لقول ابيع ثمنه فجار التوكيد حيث يجوز لبيع الاطلاق فظروا مقتضاها ذكر جزم
قاعدة يجوز انعام المصدر موقع فعل المصدر كقولك ما زيدا ما زيدا ما زيدا
 وشذوه تظا فاذا القسم الذي كسر واضرب الرقاب ما زيدا

جانبی

من فروع القواعد **باب** في بيان اعتبار ما قبله وما بعده في وقوعه ذلك
 في التفسير في العقود والاعاقات من الطلاق وغيره ومقتضى القاعدة
 وقوعها في تلك وفيما انتم لم تخلص اللفظ سواء والا كان كما لا يشك في وقوعه
 على الحقيقة في الدلالة على ما عني به **فأصله** يحذف المصدر ويقام صفته
 مقامه كقولهم شديدا مرضيا شديدا وبكذا أيضا وكثيرا وكثيرا ذلك **باب** في وقوعها
 بالوفاة في بيع متاع فقال هو صحيح فعاب قول البيع فاعلم اختلافه فقال الموكل
 اريد الامر بعد في حال صحة ما عاب لم يكن له بعد الامارات بق وقال
 الكاين انما اريدت البيع صحيحا وجعلت صحيحا صفة المصدر مخوفة والتقدير بعد
 بيعا صحيحا فكانت الدعوى بين صحيح ولكنه لا يصح تقدم الموكل التاجر شيئا ولا ان التصحیح
 على غير فائدة لا يستقام من إطلاق الامر بالبيع بخلاف دعوى الموكل فانه يفيد
 عنده مجرد التأكيد لان إطلاق البيع محمول على الصحة فائدة التأسيس **باب** في وقوع
 فائدة التأسيس وقع على بعض العادة اذا قال اشت طالق اقول طلقين وأكثر
 من طلقه فقال القاضي في تعليقه ان يزوج وقب بيب برفاقته باضهم
 بوقع طلقين وبعضهم يوقع ثمن ووجه الاول جعل اقل صفة لمصدر محذوف من طلاق
 اقل من طلقين وأكثر طلقه وذلك طلاق شرع فطلق اثنين بالراية ووجه الثاني انما طلاق

اقل من طلقين كانت طلقه شيئا لما لا يكون في قوله طلقين في قوله
 الجميع ثلاث طلاقات وثبت بوقع الثلث في جرح الاول الثاني وهو ظاهر لا يشك
 اكثر من طلقه ليس بان طلاق بل وعطف على اقل صفة المصدر المحذوف كما
 وهو تفسير للفظ وكذا في الجرح تفسير او التقدير طلاقا اقل من طلقين وأكثر من طلقين
 هذا الجميع لا يرد على طلقين قطعا بل بما قبله باكثر من طلقين **فأصله**
 إطلاق المصدر على الذات بمعنى اسم الفاعل والمفعول جازع كقولك رجل عدل وقوم
 ورجل ضرب الابيض وقوبل ببيع البس اسراول وصاحب وشرب وسفي في وسند قول الشيخ
 فانت طلاق والطلاق في رواية ثلاث وسوسيدا اعني والظلم في رواية ان كنت في رواية
 فالامر بعد الثلاث تقدم ثم ان تصب إطلاق المصدر على الذات للمبالغة لم يقل
 وان لم يرد المبالغة فقال البيهقيون ان على حذف متضاف تقدره ذوصوم وعمل
 ارسلته وقال الكوفيون ان واقع موقع اسم الفاعل تقدير صابم وعادل وهذا كله اذا لم
 في اوله من فان كان لم يجز الوصف براس ومن ذلك قوله تعالى اهل يثرب لا
 مقام لكم اراكم فقول مررت بجل اقامه على اهل يثرب لا اهل يثرب في الاقول
 رجل مقام **باب** في وقوعه عليه اذا قال له زوجت طلاق او الطلاق
 فانيك ونكابة الصريح لان إطلاق المصدر كذلك مجاز الحقيقة كما خرج به النخاة

واحد وان كانت المعية **باب** في وقوعه بمطلق الكنية و
 الاحتمال **فصلها** اذا قال بعتك مع الدابة مع مهرها وكثيرا
 فان كان تابعها وان كان مقصودا بالذات كالام بطل او قال بعتك
 بعتك كونهما كذلك على المسماحة والفرق الاحتمال جعده وصفا له والتميز
 الحال والتقدير سلبت كونهما معا والحال كالتصديق فلا يقع في القصة **فأصله**
 اذا قلعت مع من الاضافه فانها تكون وجن من جنسها وجميعها **باب** في وقوعه
 ابتداءك في التسهيل قال في الارشاف ومعناها انها لا تدل على الاتحاد في الوقت
 بل معناه ان الكيد صفة كقولك كلابا وكنت باقال وذكر صاحب الجرح انهما تدل على
 الاتحاد في الوقت كما في حال الاضافه بخلاف قول جميعا انتهى ويدل عليه قول
 من انهم يزوجون سواها ما كانا فلما نفقا كما في الحال الطول اجتماع لم يثبت ليد معاه
 وكذلك قول امرئ القيس في وصف القيس كثر يقبل ويرى كما هو مخير حظه لتسلي
 من حيث كانا اراا الاتحاد في الوقت ولكن على سبيل المبالغة ولا يستقيم فيه وفي
 البيت قبله غيره وقد مر في البيت كذلك في قوله شرح التريدي فانه ذكر بيت
 امر القيس ثم قال ان هذا الوصف بالمعينة من الوصف المستعمل **فأصله**
 في وقوع القاعدة اذا قال لامرأته ان ولدتها معا او ولدتها فاما على كل حال

واحد وان كانت المعية **باب** في وقوعه بمطلق الكنية و
 الاحتمال **فصلها** اذا قال بعتك مع الدابة مع مهرها وكثيرا
 فان كان تابعها وان كان مقصودا بالذات كالام بطل او قال بعتك
 بعتك كونهما كذلك على المسماحة والفرق الاحتمال جعده وصفا له والتميز
 الحال والتقدير سلبت كونهما معا والحال كالتصديق فلا يقع في القصة **فأصله**
 اذا قلعت مع من الاضافه فانها تكون وجن من جنسها وجميعها **باب** في وقوعه
 ابتداءك في التسهيل قال في الارشاف ومعناها انها لا تدل على الاتحاد في الوقت
 بل معناه ان الكيد صفة كقولك كلابا وكنت باقال وذكر صاحب الجرح انهما تدل على
 الاتحاد في الوقت كما في حال الاضافه بخلاف قول جميعا انتهى ويدل عليه قول
 من انهم يزوجون سواها ما كانا فلما نفقا كما في الحال الطول اجتماع لم يثبت ليد معاه
 وكذلك قول امرئ القيس في وصف القيس كثر يقبل ويرى كما هو مخير حظه لتسلي
 من حيث كانا اراا الاتحاد في الوقت ولكن على سبيل المبالغة ولا يستقيم فيه وفي
 البيت قبله غيره وقد مر في البيت كذلك في قوله شرح التريدي فانه ذكر بيت
 امر القيس ثم قال ان هذا الوصف بالمعينة من الوصف المستعمل **فأصله**
 في وقوع القاعدة اذا قال لامرأته ان ولدتها معا او ولدتها فاما على كل حال

[illegible]

الجزء

للتقسيم وهو نحو حسب تاريخ المسمى
ما رايه الشمس سماءها وبقربها واما ما يخرج عن ذلك فهو سماءها
او كذا السبع واخره ونحو ذلك وفروا عليه اسم الوعين يولس السبع والشمس
فقبل الصوم اخره ونحو هذه السبب على القولين فان لم يكن يوم العتق
كان قضاء والا فوجوب الصوم سبع كامل من باب المقدسة لقوله تعالى
عليه كقضاء النفس او ثبت في النص عن الواحدة الشبهة **فايلة** الاشهر الحرم
قال انه تعين على اربعة عشر وقد اخفوا وكلفت عددا وروى في تحقيقه
في اولها قاله عليه السلام في الحرم ومنهم اهل المدينة وجاءت به الاخبار فيقال اذا
دو الحرم والحرم وجب فقد انشأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكونين الى ان انشأ
الحرم وقامته خلاف ظهر في التذود والاجال التالي فادخل وروى في
كما قال الاشهر الحرم فهو والقعدة على الاول والحرم على الثاني **فايلة** صيغة
بعد ظرف زمان مثل على آخرها قبلها عما بعد فاذا قال مثلا وادته لاضمة زيد بعد
عمر ولم يرد الاضمة عمر ثم زيد هكذا في التوكيد في الصفات ونحو ذلك **افايلة**
ذلك في فرع القاعد فماذا قال وقفت على اولادك واولاد اولادك بطنا بعد
بطن فانها تتفق في ترتيب الاحاطة الى ان رسد استحقاقها بطنا للموجة وبعضها

لما ذكرناه و قال بعضهم
لا يفيد التثنية

وقد سمعنا منهم انهم ينسبون
ابا العكر وجعلوا قوله تعالى يوم تبدل النصارى
قال الله يا عيسى بن مريم انت قلت للناس ابدعوا
يعلمون اذا اغلغلو في اعناقهم فان يعلموا مستصحب
لدخول حرف التثنية عليه وقد فعل في اذنيهم ان يكون مبتدئا لانا قد
ينفصل التيسر لئلا يكون جبا اذ خرجك فوكك فقال لا يخرج من جوف
عليه ذلك ايضا ما اذا قال انت طالح اذ قام زيد وادع اراة ذلك اول ما يسمعه
يثبت بكون اللفظ محلا للامرين فلا يحصل الختم بالقيغدة ويكنى الفرق ايضا بين
العارف بحال والجاهل **قاعدة** اذا طرأ للمستقبل من الزمان وفيه بعض
الشرط غالبا وقد يقع للماضي وقد قلنا يا ايها الذين امنوا لا تكونوا
كالذين كفروا وقالوا لا اخوانهم اذ ضربوا في الارض و
قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا به لحملهم قلت لا اجلما
احملكم عليه قولوا اذا راء نجاة اولهوا انفسوا اليها وقد
لا يكون فيها معنى الشرط لقوله تعالى الليل اذا غشي والنهار اذا اجلج
ارسل وقد تجددت وتغيرت واذا قلت على الشرط فلا بد على النكر راعى الصريح

[illegible]

[illegible]

المضامير

ف

فيه ومنها اذا قال المدعي عني اني ابيع مني في الميراث فيقول الميراثي
 الوعد الا انه خلاف الشهادة فيقول الميراثي فيقول الميراثي
 الحال ما وانما في قول له انك ومن جعله حقيقة فيقول الميراثي
 المشترك على جميع معانيه حيث لا تقوم قرينة على البعض فان
 ويقع الاقرار ومنها اذا اوصى بما عدا الشجر او الجارية فانه يخلص
 الحادث دون الموجود في الحال كما ذكره جماعة وهو خلاف التوافق في
 على الشهود الاعم وعبر القرينة على الحال ومنها اذا قال الكافر اشهد ان لا اله الا
 الله الاخره فاذكره مسلما بالاتفاق حلالا على الحال وهو لا يجرى على الشهود الا
 ولعل الشئ خفية ومنها اذا اذنت التهمة عند الحكم بصفته اشهد فانها تفتق
 بالاتفاق حلالا على الحال والكلام في كانه قبل ومنها اذا اسلم الكافر في مال او
 مثلا فقال الرابع اريدك في الرابع لا اريدك شقة حصول التقيين بذلك ومنها
 مبنيان على القاعدة صانفا لقرينة الحال المحققة بالمال دون الخلق فاعادة
 المضاع التقيين لا تخلف الاستقبال عند سيوريه وقال لا تخلف ان بقى على حيا
 واختاره ابنه كما في التفسير فان وقعت عليه الام ابتداء او حصل التقي بغير
 او وافق تعيين الحال فذهب ان الكثرة كقابلة او ايل التفسير على اثنين

الفعل الماضي

الاستقبال

[illegible][illegible]

10

منقول

عنا غير ان قال الشيخ رحمه الله ان
قال ليس قد اوتيتك فقال له طيب
عيا وقال البيع قبضت من سيرا وقال
بني ونحوه لم يقبل في البعض وكذا لو قال اوتيتك
بله ومنها لو قال جارية تبيع قد استولت بها او
بذلك الوجهان ولو اخبر موت الولد بعد ذلك
بقائه فكأن ثابت موتة وشبهه بالوئبة الاستيلاء
موت الولد ومنها ما ذكره الاصحاب من بطلان خبر
الوجه الذي من جهة الاستعمال فلو كان عبدا فخره
صديق الاستعمال ولا تصرف ولو طلب منه ولم يفعل
لغير الصدقة بذلك وفيه نظر لان ذلك ليس
عمل ومنه قول الشيخ عرابي انه كبر كل شيء
طعن لقوله لم يرد فلان كذا آثر اجتهاده اليه
اهل الزار على حقيقة استعمالهم الا في كثير
ما اذا قال لغيره انت تعلم ان العبد الذي
عليه

مطهر

عنا غير ان قال الشيخ رحمه الله ان
قال ليس قد اوتيتك فقال له طيب
عيا وقال البيع قبضت من سيرا وقال
بني ونحوه لم يقبل في البعض وكذا لو قال اوتيتك
بله ومنها لو قال جارية تبيع قد استولت بها او
بذلك الوجهان ولو اخبر موت الولد بعد ذلك
بقائه فكأن ثابت موتة وشبهه بالوئبة الاستيلاء
موت الولد ومنها ما ذكره الاصحاب من بطلان خبر
الوجه الذي من جهة الاستعمال فلو كان عبدا فخره
صديق الاستعمال ولا تصرف ولو طلب منه ولم يفعل
لغير الصدقة بذلك وفيه نظر لان ذلك ليس
عمل ومنه قول الشيخ عرابي انه كبر كل شيء
طعن لقوله لم يرد فلان كذا آثر اجتهاده اليه
اهل الزار على حقيقة استعمالهم الا في كثير
ما اذا قال لغيره انت تعلم ان العبد الذي
عليه

قاي

عليهم والتبعية
والكوفون وجعلوا منه غيب
البرهم فقتل وقوله شرب الخبث
كما اختاره جماعة من الأصوليين وفيه قولان
كقولنا بنظر من الذين هادوا حرمنا عليهم
لهم انهم ظلموا انفسهم باتخاذهم
والظفر بمنع قتلها ولقد نصر الله ببدل
انكم لمترون عليهم وصحبتهم وبالله
فمن روعه الكفاية في منع الراس في
التبعية اما للشيء عندنا كما ورد في خبره
بغضه او مطلقا على مذهب جماعة ولا تراكها
الاقتصار على منع البعض لصاله عدم وجوب
ووجوب التبعية مضافا الى الاصل مع انه لا منافاة
للساقية بينه وبين غيره من النكاح كما سبق
على كونه لانه اقول لغيره خبرك كذا فظهر ان اراد احد

الباء

عليهم والتبعية
والكوفون وجعلوا منه غيب
البرهم فقتل وقوله شرب الخبث
كما اختاره جماعة من الأصوليين وفيه قولان
كقولنا بنظر من الذين هادوا حرمنا عليهم
لهم انهم ظلموا انفسهم باتخاذهم
والظفر بمنع قتلها ولقد نصر الله ببدل
انكم لمترون عليهم وصحبتهم وبالله
فمن روعه الكفاية في منع الراس في
التبعية اما للشيء عندنا كما ورد في خبره
بغضه او مطلقا على مذهب جماعة ولا تراكها
الاقتصار على منع البعض لصاله عدم وجوب
ووجوب التبعية مضافا الى الاصل مع انه لا منافاة
للساقية بينه وبين غيره من النكاح كما سبق
على كونه لانه اقول لغيره خبرك كذا فظهر ان اراد احد

قاي

وورثها من ابيها
الى المرافقة فان المرافقة هي
التي هي في حكم المرافقة وفي المستند
دخول المرافقة في الغسل والكعبين في الموضع
قطعت اليد او الرجل المفضل في المرافقة والكعبين
يحتوي وروان كثر المحققين كما عرفت فاما ما هو في المرافقة
غاية الغسل على ما هو السار من تعليق المرافقة بالانغسل او كثر المرافقة
مع ان دخولها في الغسل اقرب عند المحققين وهو لا يجمع القاعدة على ما هو
الخاص من ذلك بل كثر بعض المحققين من ان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول الى الغاية
تقول فبما ان ان مات ويحوز فقه كذا وكذا وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى الغاية
قال والصواب تعليق المرافقة على ما هو السار من ذلك لان اليد لا بد ان تتكرر في المرافقة
وبما هو السار من ذلك فدخل المرافقة في ذلك الغسل لان الاستسقاء ليس من
الاناء مما عاين من المرافقة وكذا في المرافقة واذا لم يدخل في الاستسقاء فدخل في المرافقة
بغسله وبما هو السار من ذلك فدخل المرافقة في ذلك الغسل لان الاستسقاء ليس من
انها تعلق على الكعبين فانه كثر التيمم على ما زاد فقبل غسل الكعبين

الى

وورثها

وورثها من ابيها
الى المرافقة فان المرافقة هي
التي هي في حكم المرافقة وفي المستند
دخول المرافقة في الغسل والكعبين في الموضع
قطعت اليد او الرجل المفضل في المرافقة والكعبين
يحتوي وروان كثر المحققين كما عرفت فاما ما هو في المرافقة
غاية الغسل على ما هو السار من تعليق المرافقة بالانغسل او كثر المرافقة
مع ان دخولها في الغسل اقرب عند المحققين وهو لا يجمع القاعدة على ما هو
الخاص من ذلك بل كثر بعض المحققين من ان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول الى الغاية
تقول فبما ان ان مات ويحوز فقه كذا وكذا وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى الغاية
قال والصواب تعليق المرافقة على ما هو السار من ذلك لان اليد لا بد ان تتكرر في المرافقة
وبما هو السار من ذلك فدخل المرافقة في ذلك الغسل لان الاستسقاء ليس من
الاناء مما عاين من المرافقة وكذا في المرافقة واذا لم يدخل في الاستسقاء فدخل في المرافقة
بغسله وبما هو السار من ذلك فدخل المرافقة في ذلك الغسل لان الاستسقاء ليس من
انها تعلق على الكعبين فانه كثر التيمم على ما زاد فقبل غسل الكعبين

ثم تشرط في صحة الغسل
وهي ان يكون الغسل على وجه صحيح
وعلى وجهها باحد الامور الثلاثة
الاحول الذي هو في الموضع في وقت وجوبه
فليس يجوز ان يكون كذا في وقت وجوبه
راسل في الموضع الذي هو في وقت وجوبه
عليه **قاعدة** في المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
ولا يلزم في المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
الطريق من المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
زانية وكاتبه وقد اجمعت في وقت وجوبه
هم من بعد غلبتهم على وجه صحيح
ولكن في القصاص حيوة وانه ايضا لصاحبه فادخلوا في
فخرج على قوم في الموضع في وقت وجوبه
يسمى فيها افضت وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة ربطتها
مراد في كثره ولو لم يكن من كان احسن منه في الموضع في وقت وجوبه

الاجمعي صاحب كتابه
وهو يعين من كان في الموضع في وقت وجوبه

ثم تشرط في صحة الغسل
وهي ان يكون الغسل على وجه صحيح
وعلى وجهها باحد الامور الثلاثة
الاحول الذي هو في الموضع في وقت وجوبه
فليس يجوز ان يكون كذا في وقت وجوبه
راسل في الموضع الذي هو في وقت وجوبه
عليه **قاعدة** في المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
ولا يلزم في المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
الطريق من المرافقة في الموضع في وقت وجوبه
زانية وكاتبه وقد اجمعت في وقت وجوبه
هم من بعد غلبتهم على وجه صحيح
ولكن في القصاص حيوة وانه ايضا لصاحبه فادخلوا في
فخرج على قوم في الموضع في وقت وجوبه
يسمى فيها افضت وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة ربطتها
مراد في كثره ولو لم يكن من كان احسن منه في الموضع في وقت وجوبه

وورثها

فان قيل ان شرط دار في البدل ان لا يكون
من خارج نظر من وجه النظر ومنه
اشترط لانها بمنزلة كاسلف مع احتمال
من حملها على الاصل حقيقة او مجازا ومنها
فان قيل ان شرط الحقيقة في الجارية والتبعية والمصاحبة
للشخص من غير اعتبار الف بان يكون دارا بشرطه بالقياس مثلا
الشرط ان يكون دارا لغيره من ذلك او يكون قد وقع في نفس الفاعل
خاتمة وان يكون قد وقع في غير ذلك فوجب ذلك وهو حقيقة بان يكون
الف لغيره في جميع الالات بما لا يقبل تفسيره بان يكون في نفس الفاعل ولو
يكون في مكانا بالنسبة حيث يقع ذلك عند الشراء وتصدق الفاعل في نفسه وانما الفاعل
له النصف او اقله من النصف فالثالث وهكذا وانما الفاعل من غير بيعه
اليه الف ويكون موهوبا عنه على الف ومنه يرجع الى الظرف حقيقة او مجازا
منه لانه من غير المصاحبة ومنه فاعدا الاخر ظاهر في ان لا يكون وان كان محلا للذة
الا ان المتعلقا بهما المرزوقان في رتبة اليد على ذلك الوجه مع احتمال عدم

نظير

فان قيل ان شرط دار في البدل ان لا يكون
من خارج نظر من وجه النظر ومنه
اشترط لانها بمنزلة كاسلف مع احتمال
من حملها على الاصل حقيقة او مجازا ومنها
فان قيل ان شرط الحقيقة في الجارية والتبعية والمصاحبة
للشخص من غير اعتبار الف بان يكون دارا بشرطه بالقياس مثلا
الشرط ان يكون دارا لغيره من ذلك او يكون قد وقع في نفس الفاعل
خاتمة وان يكون قد وقع في غير ذلك فوجب ذلك وهو حقيقة بان يكون
الف لغيره في جميع الالات بما لا يقبل تفسيره بان يكون في نفس الفاعل ولو
يكون في مكانا بالنسبة حيث يقع ذلك عند الشراء وتصدق الفاعل في نفسه وانما الفاعل
له النصف او اقله من النصف فالثالث وهكذا وانما الفاعل من غير بيعه
اليه الف ويكون موهوبا عنه على الف ومنه يرجع الى الظرف حقيقة او مجازا
منه لانه من غير المصاحبة ومنه فاعدا الاخر ظاهر في ان لا يكون وان كان محلا للذة
الا ان المتعلقا بهما المرزوقان في رتبة اليد على ذلك الوجه مع احتمال عدم

٢٥

في تحريمه ما لا يحد من
شأنه في كتب المعينين كثيرا قال
انما يقع في ذلك الشرط ان لا يكون
في معنى الدلالة على سلب التشبيه لفظة من
انواع وقوعه كائنته في ذلك فوجب
بعض عند الترخيص من غير اعتبار ما احرى به من غير
لاقتضا والتشبيه ذلك قال ولولم يعلم ذلك بان
احتمال لا للوجه والعرف واجتبه جواز مع مقتضى عدم
عليه سلم حين ياء من البين كاحرام التبرع وقال لا لا
المستأجر من عدم التبرع وعلوا الزواجر على علمه
بعضهم بالوقوع كاحرام زينة غيره وكان احد
ان يقع على هذه التبرع رجلا من غير ما بين
اخره من غير ما بين او بالتفريق التفرقة لانه
المعين في الالة كان في غير ما بين في الالة
في غير ما بين التفرقة لانه في الالة كان في الالة

كاف التشبيه

شعر

في تحريمه ما لا يحد من
شأنه في كتب المعينين كثيرا قال
انما يقع في ذلك الشرط ان لا يكون
في معنى الدلالة على سلب التشبيه لفظة من
انواع وقوعه كائنته في ذلك فوجب
بعض عند الترخيص من غير اعتبار ما احرى به من غير
لاقتضا والتشبيه ذلك قال ولولم يعلم ذلك بان
احتمال لا للوجه والعرف واجتبه جواز مع مقتضى عدم
عليه سلم حين ياء من البين كاحرام التبرع وقال لا لا
المستأجر من عدم التبرع وعلوا الزواجر على علمه
بعضهم بالوقوع كاحرام زينة غيره وكان احد
ان يقع على هذه التبرع رجلا من غير ما بين
اخره من غير ما بين او بالتفريق التفرقة لانه
المعين في الالة كان في غير ما بين في الالة
في غير ما بين التفرقة لانه في الالة كان في الالة

٢٦

الاشياء في العالم...
والاشياء انها لا يفتقر الى وجوده...
المشبه بمتى في العنق وانما الفصول في المشبه...
في الاصل...
ومما يشبه الا ان قيام الاحتمال بوجوده...
يوجب عدم عقده كذلك **فان** من يشك في رايها المشهور...
شيء عند الاكثر والتقدير ليس مشكوكا في تقديره...
شك في ان ثبات المشكوك في انما يشك في كونه...
بجمله ثباتها في انما يشك في انهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
انما هو الخلق عن ذاته ولكنهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
في الاثر في رايه في تمامها في تقديره...
قالوا وانما يشك في انما يشك في الكافر في القيمة...
هو الباطل في المعقول المطلق...
مثل القرآن وما للتوراة...
ومثلا لا في رايها في تمامها في تقديره...

الاشياء في العالم...

الاحتمال

الاشياء في العالم...
والاشياء انها لا يفتقر الى وجوده...
المشبه بمتى في العنق وانما الفصول في المشبه...
في الاصل...
ومما يشبه الا ان قيام الاحتمال بوجوده...
يوجب عدم عقده كذلك **فان** من يشك في رايها المشهور...
شيء عند الاكثر والتقدير ليس مشكوكا في تقديره...
شك في ان ثبات المشكوك في انما يشك في كونه...
بجمله ثباتها في انما يشك في انهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
انما هو الخلق عن ذاته ولكنهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
في الاثر في رايه في تمامها في تقديره...
قالوا وانما يشك في انما يشك في الكافر في القيمة...
هو الباطل في المعقول المطلق...
مثل القرآن وما للتوراة...
ومثلا لا في رايها في تمامها في تقديره...

الاشياء في العالم...

الاشياء في العالم...
والاشياء انها لا يفتقر الى وجوده...
المشبه بمتى في العنق وانما الفصول في المشبه...
في الاصل...
ومما يشبه الا ان قيام الاحتمال بوجوده...
يوجب عدم عقده كذلك **فان** من يشك في رايها المشهور...
شيء عند الاكثر والتقدير ليس مشكوكا في تقديره...
شك في ان ثبات المشكوك في انما يشك في كونه...
بجمله ثباتها في انما يشك في انهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
انما هو الخلق عن ذاته ولكنهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
في الاثر في رايه في تمامها في تقديره...
قالوا وانما يشك في انما يشك في الكافر في القيمة...
هو الباطل في المعقول المطلق...
مثل القرآن وما للتوراة...
ومثلا لا في رايها في تمامها في تقديره...

الاشياء في العالم...

الاحتمال

الاشياء في العالم...
والاشياء انها لا يفتقر الى وجوده...
المشبه بمتى في العنق وانما الفصول في المشبه...
في الاصل...
ومما يشبه الا ان قيام الاحتمال بوجوده...
يوجب عدم عقده كذلك **فان** من يشك في رايها المشهور...
شيء عند الاكثر والتقدير ليس مشكوكا في تقديره...
شك في ان ثبات المشكوك في انما يشك في كونه...
بجمله ثباتها في انما يشك في انهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
انما هو الخلق عن ذاته ولكنهم اذا بالغوا في تقدير الفعل...
في الاثر في رايه في تمامها في تقديره...
قالوا وانما يشك في انما يشك في الكافر في القيمة...
هو الباطل في المعقول المطلق...
مثل القرآن وما للتوراة...
ومثلا لا في رايها في تمامها في تقديره...

الاشياء في العالم...

الاعتراض بان ان الصدقة
المصرف بعينها بان الصدقة
على التبرع في ثمنها ولم يرد فيها لان
بالفرق **فان** المالك لا يملكها الفسخ وانما
لعلها ويدل عليه فخر جامع للمفسرين وانما
منه ذلك لان المشتقات الباشرة لا يفسد في ثمنها وانما
فهو عارض للاتباع ومع ياء التثنية فلو كانت في ثمنها
شيئا فقال له عطف فان كان سكر او ان ضم كان من حسن العطف
فلا ولا كمنع من غير الحق المدغم بالالف فلو كان في ثمنها
لان الحديث عند لان المفرد المضاف يعنى فلا اقل من ان يقال المدغم ويحتمل
القيام الاضاح واسترك اللفظ وامالة البراءة من الزيادة في تفسيره وشكها في الوسم
لما لم يأت فيقال له ما لك عند فانه يكون اقرارا بوصول اليه واوله منه ما لو قال في
او في ثمنه ونحو ذلك **القسم الثاني هو من العطف قائلة** واو العطف
يصدق مطلقا على غير ترتيب ولا معية وان كان ترتيبا في العطف وقيل بكسره وما عطف
في ثمنه على مصاحبه فاجبت اياه واحباب التثنية وعطف بقدر اسلنا

الاضحى

الاعتراض بان ان الصدقة
المصرف بعينها بان الصدقة
على التبرع في ثمنها ولم يرد فيها لان
بالفرق **فان** المالك لا يملكها الفسخ وانما
لعلها ويدل عليه فخر جامع للمفسرين وانما
منه ذلك لان المشتقات الباشرة لا يفسد في ثمنها وانما
فهو عارض للاتباع ومع ياء التثنية فلو كانت في ثمنها
شيئا فقال له عطف فان كان سكر او ان ضم كان من حسن العطف
فلا ولا كمنع من غير الحق المدغم بالالف فلو كان في ثمنها
لان الحديث عند لان المفرد المضاف يعنى فلا اقل من ان يقال المدغم ويحتمل
القيام الاضاح واسترك اللفظ وامالة البراءة من الزيادة في تفسيره وشكها في الوسم
لما لم يأت فيقال له ما لك عند فانه يكون اقرارا بوصول اليه واوله منه ما لو قال في
او في ثمنه ونحو ذلك **القسم الثاني هو من العطف قائلة** واو العطف
يصدق مطلقا على غير ترتيب ولا معية وان كان ترتيبا في العطف وقيل بكسره وما عطف
في ثمنه على مصاحبه فاجبت اياه واحباب التثنية وعطف بقدر اسلنا

واو العطف

في القاموس وازاد في معانيها
واكتفى في ثمنه او التثنية غاية الاكثار ومعها
او في ثمنه ثبوت نحو ضرب زيد واكرم عمرو في ثمنه نحو ضرب
واكرم زيد اذ عطف ذلك فالظاهر عند الاطلاق والتجوز
حملها على الجمع مطلقا كقوله له ليرة الذهن اليه عند اطلاق قوله
واكرمت خاله المذكور ونحو ذلك ونفخ عليه ليرة **منها** ما لو قال
بكذا فانما يربح على جميع الاثنين معاد في ثمنه او غيره مما يجمل في اللفظ
الثمن عليها بنسبة القيتين وكذا لو قال بعكس الدار بالالف درهم وما في ثمنها
نحو ذلك **منها** لو قال وكلت في بيع الدار والثوب او في ثمنها فبيعت في بيع
واحد منها او بيعها معا وشراها كذلك على الجمع والتفريق فكذا كل ثمنها **منها** لو قال
لزوجتي ان دخلت الدار وكلت ثيابا فانت على كل ثيابا فانت على كل ثيابا فانت على كل ثيابا
ولا فرق بين ان تقدم الكلام على الدخول او تأخر عنه ويحتمل القول بانها قد رتبها
الترتيب استرطاط المذكور **لان** **منها** اذا اوصف عرض بوجه يعقب الموصوفين
الثمن بينهما فان جعلت الواو للترتيب فلا اشكال في تقديم الاول والاخر

لان

في القاموس وازاد في معانيها
واكتفى في ثمنه او التثنية غاية الاكثار ومعها
او في ثمنه ثبوت نحو ضرب زيد واكرم عمرو في ثمنه نحو ضرب
واكرم زيد اذ عطف ذلك فالظاهر عند الاطلاق والتجوز
حملها على الجمع مطلقا كقوله له ليرة الذهن اليه عند اطلاق قوله
واكرمت خاله المذكور ونحو ذلك ونفخ عليه ليرة **منها** ما لو قال
بكذا فانما يربح على جميع الاثنين معاد في ثمنه او غيره مما يجمل في اللفظ
الثمن عليها بنسبة القيتين وكذا لو قال بعكس الدار بالالف درهم وما في ثمنها
نحو ذلك **منها** لو قال وكلت في بيع الدار والثوب او في ثمنها فبيعت في بيع
واحد منها او بيعها معا وشراها كذلك على الجمع والتفريق فكذا كل ثمنها **منها** لو قال
لزوجتي ان دخلت الدار وكلت ثيابا فانت على كل ثيابا فانت على كل ثيابا فانت على كل ثيابا
ولا فرق بين ان تقدم الكلام على الدخول او تأخر عنه ويحتمل القول بانها قد رتبها
الترتيب استرطاط المذكور **لان** **منها** اذا اوصف عرض بوجه يعقب الموصوفين
الثمن بينهما فان جعلت الواو للترتيب فلا اشكال في تقديم الاول والاخر

غير منسوب كونه في الجسد وفيه فلا يجوز ان يكون بالبيع وقول ان ذلك مستحيل فان
قوله ان كانت على كذا لم يقع البيع وخبرنا عليه ما عايناه من اهل البيت ان ذلك مستحيل
وقوله ان ذلك مستحيل فاما في هذا المقصد والاشياء فانما حزان في حصة التذوق في الانعقاد
في قولنا عليه ما عايناه من اهل البيت فاعلم ان الموضوع للتدقيق كما ذكره في القائل
وقوله في مقام التفسير المشاف الى كونه كمررت بالرجل الحسن الوجه بالقرين
عند الكوفيين وغيرهم بل في ذلك والترجيح وجعل من قوله تعاجلت عدل في فخرهم
الاولى ان يكون بها وقوله تعاجلت في الجثة هي الماوي فان الجحيم هي
الماوي اسماؤه ونسبهم غير الميسر اليها فان نفس على ان بدل البعض من الكل لا يفي
فيهم في قول العرب ضرب من الظهور والبطور بقوله اسطرطع وطلعت في ذلك
اكثر البصريين وسيدو سعد المشهور **قاعدا** ذلك في فروع القاعدة لقولنا ان العبد
حيث لا يعود من مائة وعشرة وقصد المشتري ان العبد يقع حيا في نفس الامر وان قيل
قول البائع في عدم قصد بيعه كذا لقولنا العبد حيا لم يعين ثم اخبر اياه عده قبل
حكم بعقد تلك القيد فلو قال في الرجوع قبل النكاح او الرجوع مع العقد كذا عند من يفتيه
النكاح وقوله لعلنا لا نعلم مقام المضاف اليه وان كلفنا في التفسير من جعل الملام
للعبد المعهود والرجوع اليه بعد الفرق ان ارادة العود اليه لا يخرج من حكم

في

بعض العبد من عدم اطلاع الشهود عليها بخلاف الملام المضاف اليه في البيع
عندنا هذا الفرض من عدم اعطاء الشهود وعدم اعطاء الشهود في البيع
على ذلك ما اذ قال الكافر انتم تفترون في بيعكم ما لم يبيعوا منكم
ما اذ قال اهل البيت ان الرسول لما انزل اليه من الله تعالى ما مضى في ان الله تعالى
معلوم بخلاف الرسول فانه يكون له في بيعه المضاف اليه في البيع والاشياء
الرابع في التوابع واما في الركيب وما يتعلق به من المضاف اليه في قوله لا يشتد
وقد تقدم لهم منها في القسم الاول في ذكره من ان يذمها **قاعدا** ادوات الاستئذان
في ان عند الجحيم وورود في الاعمال جميعها وما عند سيبويه ويقال فيها ما في
وقال ان وما ليس في الاكلون ووردان من الفريضة والعلية وما عند الجحيم وما عند
غير سيبويه واسمان وما في سيبويه في اربعة واد الفريضة في المراكب الامور التي
ماء ان في بيعها وقوله لا يشتد في قوله ذلك قول العرب كثر من مائة الف
واكثر من مائة الف انما كان الكلام في التبعين في البيع وهو من ذلك وقوله وما في
المنسوب بها فما عايناه من اهل البيت فاعلم ان ذلك على عشرة فاعلم ان القول بغير الاستئذان
بما يقبل في المشهور في قوله لا يشتد لان الاشارة خلاف الاشارة في قوله لا يشتد
وتدبر ارادة الاستئذان وروى في قوله **قاعدا** الاستئذان بالآلة كلامه موجب بوجوب

تفريقا في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
المرتب حيث جعله من قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
انما يكون من قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
على الاستئذان من قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
مقررا في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كان خافوا ان لا يحصل النكاح في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كالرفع لما تقدم من ان المشتري المذكور يجوز فقهه وقوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بارفعه من بعده الاشارة الى ان قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
المشتري في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كونه في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بقصد ذلك ما حققنا عليه عليك فما عايناه من اهل البيت فاعلم ان ذلك
على عشرة في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
على الجوع فاعلم ان كلامهم **قاعدا** اتفقوا على ان لا يشتد في قوله لا يشتد
عنه بخلاف الآفا بها بالكلية في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بعضه في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد

الاستئذان في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
الاستئذان في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
انما يكون من قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
على الاستئذان من قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
مقررا في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كان خافوا ان لا يحصل النكاح في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كالرفع لما تقدم من ان المشتري المذكور يجوز فقهه وقوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بارفعه من بعده الاشارة الى ان قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
المشتري في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
كونه في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بقصد ذلك ما حققنا عليه عليك فما عايناه من اهل البيت فاعلم ان ذلك
على عشرة في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
على الجوع فاعلم ان كلامهم **قاعدا** اتفقوا على ان لا يشتد في قوله لا يشتد
عنه بخلاف الآفا بها بالكلية في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد
بعضه في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد في قوله لا يشتد

في

او کلام جمع

2

التعاونية

۱۰۰



